



جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا

الاستحقاقات المحاسبية الإختيارية وأثرها في التنبؤ بالأرباح المحاسبية وزيادة قيمة المصرف

(دراسة تطبيقية على عينة من المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية في الفترة من
2009م - 2014م)

The Discretionary Accounting Accruals and Their Impact in the Forecasting Accounting Profits and Increase the Value of the Bank

(Applied study on a sample of banks Listed market Khartoum Stock
Exchange in the period from 2009 – 2014)

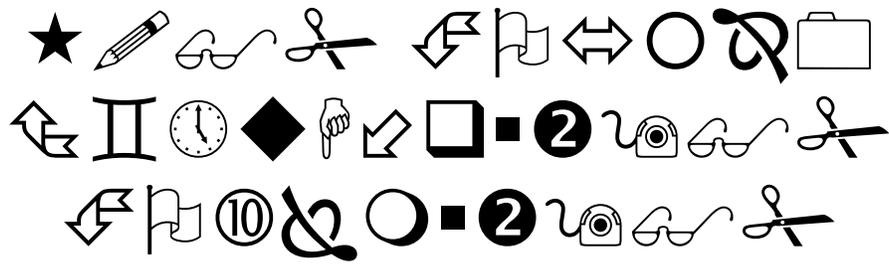
أطروحة مقدمة للحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة والتمويل
إعداد الطالب

الزين عبد الله بابكر عبد الله

إشراف الدكتور

بابكر إبراهيم الصديق

1437هـ - 2016م



الاستهلال

قال الله تعالى:

يُؤَيِّقُهَا الصَّادِقُ افْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلْنَهَا سَبْعَ
عَجَافٍ وَسَبْعَ سُبُكَاتٍ خُضْرٍ وَأُخْوٍ بِاِبْسَاتٍ لَعَلِّي أَرْجِعَ إِلَى
النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿46﴾ مَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِجْرَ هَيْبَةٍ سِجِّينَ ذَا بَأْسٍ فَهَا
فَأَنجَبْتُمْ فِي سَبْعِ لِيلٍ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ ﴿47﴾ ثُمَّ يَأْتِي
مَنْ بَعْدَ ذَلِكَ سَبْعَ شَدَّادٍ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا
تُخْضِرُونَ ﴿48﴾ يَأْتِي مَنْ بَعْدَ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُّ النَّاسُ
وَفِيهِ يَعْصُونَ ﴿49﴾

صدق الله العظيم

سورة يوسف، الآيات رقم (46 - 49)

الإهداء

إلى أمي الحبيبة العزيزة التي غرست فين روح العزيمة والاجتهاد

حفظها الله.....

إلى أبي الغالي الذي بذل كل ما في وسعه لكي أتعلم

حفظه الله

إلى أخواني وأخواتي

وفقههم الله

إلى زوجتي

وفقها الله

إلى أهلي جميعاً أصلح الله طريقهم

إلى أساتذتي وزملائي بكلية التجارة - جامعة النيلين وفقهم الله

إلى كل من شاركني بفكره في هذه الدراسة

لهم جميعاً أهدي هذا الجهد

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلق الله أجمعين سيدنا محمد بن عبد الله الصادق الأمين صلى الله عليه وعلى اله وصحبه إلى يوم الدين، الحمد لله الذي وفقني في إعداد هذه الدراسة، ثم أقدم شكري وتقديري لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا التي كانت ومازالت منارة للعلم والمعرفة، بإتاحتها لي فرصة الدراسة بها.

أتقدم بالشكر والتقدير والعرفان للأستاذ الدكتور/إبراهيم الصديق، الذي كان لإشرافه على هذه الدراسة الأثر الأكبر في تقديم معلوماته القيمة وتوجيهاته الهادفة لتجويد الدراسة، أسأل الله تعالى أن يوفقه في مواصلة عطائه لطلاب العلم في بلادي.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لكل الموظفين العاملين بسوق الخرطوم للأوراق المالية لما بذلوه من جهد لتوفير التقارير المالية لسوق الخرطوم للأوراق اللازمة للدراسة، وأتقدم بالشكر والتقدير الخاص للدكتور/عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن، على ما بذله من جهد ومساعدة قيمة، وأيضاً الشكر موصول إلى الدكتور/عادل محمد محمد حسن، لما قدمه لي من نصح وإرشاد.

أيضاً أتقدم بالشكر والتقدير لجميع العاملين بالمكتبات في الجامعات والمعاهد الموجودة في ولاية الخرطوم لما ساهموا به في توفير المراجع والكتب للدراسة وخاصة للإخوة الذين ساهموني في إعداد الدراسة (سناء . حمدتو).

وأخيراً أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من قدم لي مساعدة في جمع التقارير المالية من المصارف السودانية المختلفة أو النصح والإرشاد خلال فترة الدراسة.

المستخلص

تناولت الدراسة الاستحقاقات المحاسبية وأثرها في التنبؤ بالأرباح المحاسبية وزيادة قيمة المصرف دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المساهمة العامة المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية في الفترة من 2009م - 2014م. تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف إهتمام مستخدمي القوائم المالية بأثر الاستحقاقات المحاسبية على القوائم المالية، ومن ثم تحديد أثر الاستحقاقات المحاسبية على قيمة المصرف والتنبؤ بالأرباح المحاسبية. هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة الإستحقاق الإختياري في الفكر المحاسبي، والتنبؤ بالأرباح المحاسبية، وقيمة المصرف، بالإضافة إلى إختبار العلاقة بين الاستحقاقات المحاسبية وقيمة المصرف ممثلة في إجمالي الأصول، الإيرادات الإجمالية، والقيمة السوقية للمصرف بسوق الخرطوم للأوراق المالية، وكذلك إختبار العلاقة بين الاستحقاقات المحاسبية والتنبؤ بالأرباح المحاسبية للمصرف. تكمن أهمية الدراسة في مساعدة جميع المستخدمين للقوائم المالية في تقييم أثر المستحقات الإختيارية المحاسبية على قيمة المصرف والتنبؤ بالأرباح المحاسبية ومن ثم ترشيد القرارات المختلفة. إستخدم الباحث المنهج التجريبي لتحديد العلاقة بين متغيراته، كما أن الباحث إستخدم نموذج جونز المعدل عام (1995م) لتطبيقه على القوائم المالية لمصارف العينة لتقدير الإستحقاق المحاسبي الإختياري ومعادلة الخط المستقيم لتقدير قيم التنبؤ بالأرباح المحاسبية المستقبلية، تمثلت فرضيات الدراسة بالآتي: الفرضية الأولى: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستحقاقات المحاسبية الإختيارية وإجمالي أصول المصرف"، الفرضية الثانية: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستحقاقات المحاسبية الإختيارية والقيمة السوقية للمصرف"، الفرضية الثالثة: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستحقاقات المحاسبية الإختيارية والإيرادات الإجمالية للمصرف"، توصلت الدراسة إلى نتائج تثبت صحة الفرضيات، من هذه النتائج أن الاستحقاقات المحاسبية الإختيارية للمصارف السودانية أثرت طردياً على كل من إجمالي أصول المصرف، القيمة السوقية للمصرف بسوق الخرطوم للأوراق المالية، الإيرادات الإجمالية للمصرف، والتنبؤ بالأرباح المحاسبية للمصرف. بناءً على نتائج الدراسة قدم الباحث عدد من التوصيات منها، ضرورة وجود ضوابط من قبل الجهات المنظمة لوضع المعايير المحاسبية تهدف إلى ترشيد التقديرات المحاسبية، التزام المصارف العاملة في سوق الأوراق المالية بإعداد قاعدة بيانات حتى يتمكن مستخدمي هذه القوائم من التنبؤ بمستقبل المصرف.

Abstract

This research investigated the accrual accounting and its role in predicting accounting profits and increase of the bank value- a case study applied to a sample of public share firms listed on Khartoum Stock Exchange, during the period from 2009 to 2014. The research problem is well represented in the poor attention of the financial statements' users to the effect of accrual accounting on the financial statements, and hence to determine the effect of the accrual accounting on the value of the bank and the prediction of the accounting profits. The research aimed primarily to know the nature of the discretionary accrual in the accounting thought and the prediction of accounting profits as well as the value of the bank. The research also aimed to test the correlation between the accrual accounting and the value of the bank as duly represented in the total assets and the total revenues and the marketing value of the bank in the Khartoum Stock Exchange. The research further aimed high to test the correlation between the accrual accounting and the prediction of accounting profits of the bank. The research significance, on the other hand, lies in the help of overall financial statements' users in the evaluation of the effect of the discretionary accrual accounting on the bank's value and the prediction of accounting profits in order to rationalize the different financial decisions. To put said facts into effect, the research used the deductive approach, the inductive approach, the historical approach and the analytical descriptive approach in the case study. The research also used the 1995 modified Jones model to apply the same to the financial statements of the banks' sample to determine the discretionary accrual accounting as well as the straight-line equation to assess the prediction values of the future accounting profits, To achieve the research objectives, the following hypotheses have been tested: First hypothesis: there is a correlation that is statistically significant between the discretionary accrual accounting and the total assets of the bank, Second hypothesis: there is a correlation that is statistically significant between the discretionary accrual accounting and the marketing value of the bank, Third hypothesis: there is a correlation that is statistically significant between the discretionary accrual accounting and the total revenues of the bank. The research has proved the validity of said hypotheses and reached a number of research findings, the most significant of which are the following: Discretionary accrual accounting of the banks has directly affected both the total assets of the bank, the marketing value of the bank in the Khartoum Stock Exchange, the total revenues of the bank, and the prediction of the accounting profits of the bank. Based on the referred to above research findings, the research concluded with a set of recommendations, including the following: the research fully recommended laying down such effective regulations as to affect setting up accounting standards, by the bodies concerned, aim to rationalize the accounting estimates. The research highly recommended banks working in the stock market to prepare a database, with a view to enable the financial statements' users to predict the future of the bank.

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	عنوان الموضوع
أ	الاستهلال
ب	الإهداء
ج	الشكر والتقدير
د	المستخلص
هـ	Abstract
و	فهرس الموضوعات
ز	فهرس الجداول
ح	فهرس الأشكال
المقدمة	
2	ولاً: الإطار المنهجي
9	ثانياً: الدراسات السابقة
الفصل الأول	
الإطار المفاهيمي للاستحقاقات المحاسبية	
38	المبحث الأول: مفهوم الاستحقاقات المحاسبية
57	المبحث الثاني: مفهوم إدارة الأرباح باستخدام الاستحقاقات المحاسبية
79	المبحث الثالث: مفهوم التلاعب وأثر الاستحقاقات المحاسبية على جودة الأرباح المحاسبية
الفصل الثاني	
الإطار المفاهيمي للتنبؤ بالأرباح المحاسبية	
98	المبحث الأول: مفهوم التنبؤ بالأرباح المحاسبية
119	المبحث الثاني: التنبؤ بالأرباح المحاسبية وقائمة التدفقات النقدية
137	المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في التنبؤ بالأرباح المحاسبية
الفصل الثالث	
الإطار المفاهيمي لقيمة المصرف	
164	المبحث الأول: مفهوم ونشأة وتطور المصرف ومفهوم قيمة المصرف
183	المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على قيمة المصرف
210	المبحث الثالث: محددات ومداخل قيمة المصرف
الفصل الرابع	

الدراسة التطبيقية	
229	المبحث الأول: نبذة تعريفية حول عينة الدراسة
233	المبحث الثاني: إجراءات الدراسة التطبيقية
245	المبحث الثالث: تحليل البيانات واختبار الفرضيات
الخاتمة	
260	ولاً: النتائج
260	ثانياً: التوصيات
263	قائمة المصادر والمراجع

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
123	الفروق الأساسية بين قائمة التغيرات في المركز المالي وقائمة التدفق النقدي	(1/2/2)
131	قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة	(2/2/2)
133	قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة غير المباشرة	(3/2/2)
233	أسماء مصارف مجتمع الدراسة	(1/2/4)
234	مجتمع الدراسة النهائي	(2/2/4)
235	التعريفات المفاهيمية والإجرائية لمتغيرات الدراسة	(3/2/4)
237	إجمالي الأصول لمصارف العينة خلال فترة الدراسة	(4/2/4)
238	إجمالي الإيرادات لمصارف العينة خلال فترة الدراسة	(5/2/4)
239	القيمة السوقية لمصارف العينة خلال فترة الدراسة	(6/2/4)
241	الاستحقاق الاختياري المطلق وفقاً لنموذج جونز المعدل	(7/2/4)
244	قيم التنبؤ بالأرباح المحاسبية وفقاً لمعادلة الإتجاه العام	(8/2/4)
247	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية	(1/3/4)
248	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير إجمالي الأصول	(2/3/4)
249	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير إجمالي الإيرادات	(3/3/4)
250	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير إجمالي القيمة السوقية	(4/3/4)
251	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير التنبؤ بالأرباح	(5/3/4)
252	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين متغيرات الفرضية الأولى	(6/3/4)
254	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين متغيرات الفرضية الثانية	(7/3/4)
255	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين متغيرات الفرضية الثالثة	(8/3/4)
257	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين متغيرات الفرضية الرابعة	(9/3/4)

فهرس الإشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
61	يوضح مراحل تطور استخدام الاستحقاقات المحاسبية في إدارة الأرباح	(1/2/1)
175	هيكل تحليل قيمة المصرف	(1/1/3)
182	خصائص المصرف والأثر على قيمته	(2/1/3)
232	الهيكل التنظيمي لسوق الخرطوم للأوراق المالية	(1/1/4)
247	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية	(1/3/4)
248	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير إجمالي الأصول	(2/3/4)
249	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير إجمالي الإيرادات	(3/3/4)
250	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير إجمالي القيمة السوقية	(4/3/4)
251	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير للتنبؤ بالأرباح	(5/3/4)

المقدمة

تتضمن على:

أولاً: الإطار المنهجي

ثانياً: الدراسات السابقة

أولاً: الإطار المنهجي

تمهيد

يعتبر الاستحقاق المحاسبي أحد الأسس في الفكر المحاسبي، ويعتمد عليه بشكل أساسي عند إعداد القوائم المالية، لذلك وجد اهتمام كبير من جانب الهيئات المهنية والجهات الأكاديمية المنوط بها وضع معايير المحاسبة يتم إعداد القوائم المالية وفق أساس الاستحقاق المحاسبي فيما عدا قائمة التدفق النقدي، إن تطبيق أساس الاستحقاق لا يمثل الأسلوب الوحيد للإدارة في قياس أرباحها أو خسائرها فهناك أساليب ومجالات أخرى بجانب ذلك يمكن للإدارة بإتباعها لقياس أرباحها أو خسائرها.

إن تحليل مقدرة المنشأة على تحقيق الأرباح من الأمور التي تهتم الإدارة والشركة والكثير من مستخدمي القوائم المالية مثل المستثمرين والمقرضين، فالمستثمرين حريصين على مستوى عائد مناسب لاستثماراتهم، كما أن المقرضين يهتمون بمدى قدرة المنشأة على الوفاء بالدين وسداد الفوائد المرتبطة به في تاريخ الاستحقاق، فالأرباح تشكل مصدر مضمون لدفع الفوائد، نعني دائماً بمصطلح خلق القيمة خلق قيمة للسهم وانطلاقاً من ذلك فهذا المفهوم يكرس وضع المساهم في خدمة إستراتيجية المنشأة. سمح تطور مفهوم خلق القيمة للمنشآت بطلب مختلف حاجاتها مما أدى إلى ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في سنوات الثمانينات، الشيء الذي أسهم في تسارع وتيرة المنافسة بين المتعاملين في سوق رؤوس الأموال، فساد عدم التنظيم المالي وصعب اقتناء الأموال بأكثر حرية بصفة مباشرة في السوق، الشيء الذي جعل المنشآت تبحث عن معيار تحتكم إليه لتحقيق الاستقرار المالي، ففي ظل المنافسة الشديدة من أجل الحصول على الأموال بالنسبة للمنشآت الاقتصادية ونمو الاقتصاديات الدولية، برزت بعض القواعد المحاسبية والمالية

وظهرت أيضاً مفاهيم جديدة كخلق القيمة، ويبدو ذلك واضحاً من خلال نجاح بعض المنشآت التي تهتم بالرفع المالي، بالإضافة إلى الشروط التي يملها السوق في التقييم كانعكاس للتوجهات العالمية على المستوى المالي. كما ساهم تطور مفهوم خلق القيمة إلى ظهور مجموعات عديدة تمثل نشاط المساهم. ففي سنوات التسعينات تجسد ذلك في ظهور معاهد الاستثمار وصناديق المعاش والمنظمات الأخرى المسيرة لمنتجات الادخار الجماعي، والتي كانت كلها تهدف إلى إيجاد مكانة للمساهم لتحقيق استقراره، حيث مكنته من المطالبة بعائد مقبول في إطار ظروف السوق وذلك لأن نسبة العائد تمثل أداة للاتصال المالي مع ما يسمى حوكمة المؤسسات.

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في ضعف اهتمام مستخدمي القوائم المالية بأثر الاستحقاقات المحاسبية وأثرها على قدرة المصارف في التنبؤ بالأرباح المحاسبية ولن كانت هنالك علاقة بين الاستحقاقات المحاسبية وزيادة قيمة المصرف في الأسواق المالية وأثر كل ذلك على قيمة السهم، حيث تناولت العديد من الدراسات الاستحقاقات المحاسبية مثل دراسة (Marcikaityte, 2006) حيث هدفت الدراسة إلى فحص الاستحقاقات الاختيارية المقدرة من بيانات التدفقات النقدية للشركات التي تحصل على تمويل بالدين خارجياً وداخلياً، دراسة (دعاء، 2012م) حيث هدفت الدراسة إلى تفسير دور المستحقات في تطوير إستراتيجيات التداول في الأسواق المالية، دراسة (محمد، 2012م) حيث هدفت الدراسة إلى تقسيم الربح إلى شقين ربح نقدي، ربح استحقاق بدلاً من التركيز على رقم صافي الدخل المجمع، لذلك جاءت هذه الدراسة لسد الفجوة فيما يتعلق بالاستحقاقات المحاسبية الاختيارية وأثرها في

التنبؤ بالأرباح المحاسبية وزيادة قيمة المصرف، حيث ركزت الدراسة الحالية على قطاع المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية ولم تتناول أي من الدراسات السابقة هذا المجال وفي السودان بصفة خاصة لذلك تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

1- ما أثر الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية على قيمة المصرف متمثلة في

إجمالي الأصول والقيمة السوقية؟

2- هل هناك علاقة بين الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية وزيادة الإيرادات

الإجمالية للمصرف في الأسواق المالية؟

3- كيف تؤثر الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية في التنبؤ بالأرباح المحاسبية؟

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة فيما يمكن أن تساهم به في محاولة لتوضيح أثر الاستحقاقات المحاسبية على قدرة المصرف في التنبؤات المستقبلية ويمكن تقسيم الأهمية إلى الآتي:

1. أهمية علمية

محاولة إيجاد وتفسير علاقات في الفكر المحاسبي كالعلاقة بين الإستحقاقات المحاسبية الإختيارية وما يتضمن من مرونة لإختيار السياسات المحاسبية وقيمة المصرف متمثلة في القيمة السوقية للسهم وإجمالي الأصول والإيرادات الإجمالية، والعلاقة بين الإستحقاقات المحاسبية الإختيارية والتنبؤ بالأرباح المحاسبية، ومن ثم ترشيد الإختيار من بدائل السياسات المحاسبية في إطار هذه المتغيرات.

2. أهمية عملية

• مساعدة مستخدمى القوائم المالية وخاصة المستثمرين في تقييم أثر المستحقات الإختيارية المحاسبية علي قيمة المصرف والتنبؤ بالأرباح المحاسبية لترشيد

قراراتهم الإستثمارية المختلفة.

- مساعدة هيئة سوق الخرطوم للأوراق المالية في التقييم الصحيح للقوائم المالية للمصارف المدرجة بالسوق، ومن ثم إصدار الإجراءات الملائمة للإدراج بالسوق.
- مساعدة المحللين الماليين في التحليل والتقييم الصحيح للقوائم المالية للمصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، وفي التنبؤ بالأرباح المحاسبية لتلك المصارف.
- مساعدة المراجعين الخارجيين في إصدار الرأي الفني المحايد حول القوائم المالية.
- مساعدة مجلس المحاسبين القانونيين في إصدار المعايير المحاسبية مع الأخذ في الاعتبار المتغيرات المستقلة والتابعة للدراسة.
- مساعدة إدارة المصرف في تحديد تأثير الإستحقاق المحاسبي الإختياري علي بيانات القوائم المالية.

أهداف الدراسة

يتمثل الهدف العام للبحث في تحليل أثر الاستحقاقات المحاسبية في التنبؤ بالأرباح وزيادة قيمة المصرف وتحليل إستخدام الاستحقاقات المحاسبية في التنبؤات المستقبلية وبصفة أكثر تفصيلاً فإن الهدف العام للبحث يمكن تقسيمه إلى مجموعة من الأهداف الفرعية على النحو التالي:

- 1- التعرف علي طبيعة الإستحقاق الإختياري في الفكر المحاسبي.
- 2- التعرف علي التنبؤ بالأرباح المحاسبية، وقيمة المصرف.
- 3- إختبار العلاقة بين الاستحقاقات المحاسبية وقيمة المصرف ممثلة في الآتي:

- إجمالي الأصول.

- الإيرادات الإجمالية.

- القيمة السوقية للمصرف بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

4- إختبار العلاقة بين الاستحقاقات المحاسبية والتنبؤ بالأرباح المحاسبية للمصرف.

منهج الدراسة

إعتمد الباحث على المنهج التحليلي لدراسة الإستحقاق المحاسبي وعلاقته بقيمة المصرف والتنبؤ بالأرباح المحاسبة المستقبلية، كما أن الباحث إستخدم نموذج جونز المعدل عام (1995م) لتطبيقه علي القوائم المالية لمصارف العينة لتقدير الإستحقاق المحاسبي الإختياري ومعادلة الخط المستقيم لتقدير قيم التنبؤ بالأرباح المحاسبية المستقبلية، وتم إستخدام الأسلوب الإستقرائي والإستنباطي داخل هذا المنهج.

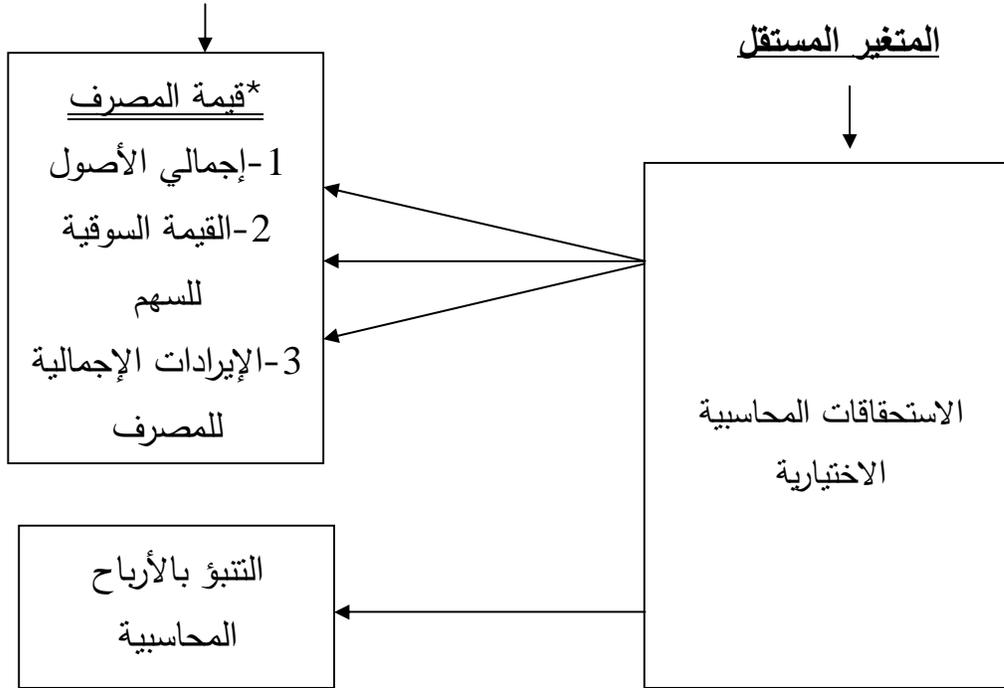
فرضيات الدراسة

تختبر الدراسة الفرضيات التالية:

- 1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية وإجمالي أصول المصرف.
- 2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية والقيمة السوقية للمصرف.
- 3- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية والإيرادات الإجمالية للمصرف.
- 4- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية والتنبؤ بالأرباح المحاسبية.

متغيرات الدراسة

المتغيرات التابعة



المصدر: إعداد الباحث، 2014م

مصادر الدراسة

تتمثل مصادر جمع بيانات الدراسة فيما يلي:

1- المصادر الثانوية: الكتب، الدوريات، الرسائل العلمية، المؤتمرات والندوات،

اللوائح، التقارير، الإنترنت.

2- المصادر الأولية: استخدام التقارير المالية المنشورة للشركات المدرجة بسوق

الخرطوم للأوراق المالية والتقارير السنوية لسوق الخرطوم للأوراق المالية.

حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة بالآتي:

1- الحدود المكانية: سوق الخرطوم للأوراق المالية.

2- الحدود الزمانية: 2009م - 2014م.

هيكل الدراسة

تتكون الدراسة من مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، حيث تتضمن المقدمة الإطار المنهجي والدراسات السابقة. والفصل الأول بعنوان الإطار المفاهيمي للاستحقاقات المحاسبية، وينقسم إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول مفهوم الاستحقاقات المحاسبية، المبحث الثاني مفهوم إدارة الأرباح باستخدام الاستحقاقات المحاسبية، المبحث الثالث مفهوم التلاعب وأثر الاستحقاقات المحاسبية على جودة الأرباح المحاسبية. أما الفصل الثاني بعنوان الإطار المفاهيمي للتنبؤ بالأرباح المحاسبية ينقسم إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول مفهوم التنبؤ بالأرباح المحاسبية، المبحث الثاني التنبؤ بالأرباح المحاسبية وقائمة التدفقات النقدية، المبحث الثالث العوامل المؤثرة في التنبؤ بالأرباح المحاسبية. أما الفصل الثالث بعنوان الإطار المفاهيمي لقيمة المصرف ينقسم إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول مفهوم ونشأة وتطور المصرف ومفهوم قيمة المصرف، المبحث الثاني العوامل المؤثرة على قيمة المصرف، المبحث الثالث مداخل قيمة المصرف. أما الفصل الرابع يتناول الدراسة التطبيقية من خلال ثلاثة مباحث، المبحث الأول نبذة تعريفية عن سوق الخرطوم للأوراق المالية، المبحث الثاني إجراءات الدراسة التطبيقية، المبحث الثالث تحليل البيانات واختبار الفرضيات، وأخيراً الخاتمة وتشتمل على النتائج والتوصيات.

ثانياً: الدراسات السابقة

هنالك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الاستحقاقات المحاسبية والتنبؤ بالأرباح وقيمة المصرف، وقد تمكن الباحث من الحصول على عدة دراسات منها:

1/دراسة: Bowen، 1986م⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في مدى علاقة الأرباح المحاسبية على أساس الاستحقاق بالتدفقات النقدية، ومدى استخدام الأرباح المحاسبية في عملية التنبؤ بقيم التدفقات النقدية المستقبلية. هدفت الدراسة إلى بيان العلاقة بين مجموعة من مؤشرات التدفقات النقدية التقليدية ومجموعة من المؤشرات النقدية البديلة، وبيان العلاقة بين مؤشرات التدفقات النقدية والربح المحاسبي، ومدى قدرة كل من مؤشر الربح المحاسبي ومؤشرات التدفقات النقدية المتوقعة من الاستثمار في الأسهم. اعتمدت الدراسة على المدخل الإيجابي لنظرية المحاسبة ومدخل اتخاذ القرارات. توصلت الدراسة إلى أن درجة الارتباط بين مجموعة مؤشرات التدفقات النقدية التقليدية ومجموعة من المؤشرات النقدية البديلة منخفضة، هناك ارتباط قوي بين مقاييس التدفقات النقدية والربح المحاسبي، وجود ارتباط ضعيف بين مقاييس التدفقات النقدية البديلة والربح المحاسبي، تمثل مؤشرات التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية من أفضل المؤشرات. أوصت الدراسة بضرورة الاعتماد على قيم التدفقات النقدية للتنبؤ المستقبلي بقيم الأرباح، وضرورة اعتماد قائمة التدفقات النقدية كأساس للتنبؤ المستقبلي بقيم الأرباح المستقبلية.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت مدى علاقة الأرباح المحاسبية على

⁽¹⁾ Bowen, R.D. & Others, **Evidence on the Relationships Between Earnings and Various Measures of Cash Flow**, (The Accounting, 1986), PP. 713 – 725.

أساس الاستحقاق بالتدفقات النقدية وتختلف دراستي عنها في أنها تناولت الاستحقاقات المحاسبية وأثرها في التنبؤ بالأرباح وزيادة قيمة المصرف.

2/دراسة: Finger، 1994م⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في مدى العلاقة بين الأرقام المحاسبية عبر الوقت والمقدرة على التنبؤ بالقيم المستقبلية. هدفت الدراسة إلى اختبار مدى قدرة الأرباح المحاسبية على التنبؤ بالربح المحاسبي والتدفق النقدي من عمليات التشغيل. اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي، واستخدام أسلوب السلاسل الزمنية. توصلت الدراسة أن الربح المحاسبي كان مؤشراً ذو معنوية إحصائية للمنشآت داخل العينة، تفوق نماذج المسار العشوائي في الأداء على نماذج الأرباح المقدره وذلك بافتراض عدم تغير الأرباح، يعتبر التدفق النقدي مؤشر للتنبؤ بالتدفقات النقدية أفضل من الربح المحاسبي، أن الأرباح السابقة تساعد في التنبؤ بالربح والتدفق النقدي. أوصت الدراسة بضرورة استحداث نماذج للتنبؤ بقيم التدفقات النقدية المستقبلية طويلة المدى، والعمل على ربط الأساليب الإحصائية في بناء نماذج التنبؤات المستقبلية لقيم التدفقات النقدية.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت مدى قدرة الأرباح على التنبؤ بالأرباح المستقبلية بينما تختلف دراستي عنها في أنها تناولت الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية وأثرها في التنبؤ بالأرباح وزيادة قيمة المصرف.

3/دراسة: ثناء، 1998م⁽²⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في اختيار المقدرة التنبؤية للتدفقات النقدية السابقة في

⁽¹⁾ Finger. C.A., *The Ability of Earnings to Predict Future Earnings & Cash Flow*, (Journal of Accounting Research Vol. 32, No. 2, Autumn, 1994), PP. 210 – 223.

⁽²⁾ ثناء محمد إبراهيم طعمية، نموذج متعدد المتغيرات للتنبؤ بالتدفقات النقدية مع التطبيق على الشركات في المملكة العربية السعودية، (الرياض: جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، مجلة الملك عبد العزيز، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 12، العدد 1، 1998م)، ص ص 185 – 218.

التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية في الشركات بالمملكة العربية السعودية، اتبعت الدراسة كلا من الدراسة المكتبية والتطبيق العملي على عينة من الشركات التي تعمل في مجال الصناعة والزراعة. هدفت الدراسة للتنبؤ بالتدفقات النقدية باستخدام نموذج متعدد المتغيرات بهدف توفير دليل يفيد الباحثين والمهتمين لأفضل مقياس يفيد في التنبؤ بالتدفقات النقدية، وتقييم الآراء التي تؤكد أفضلية الأرباح على أساس الاستحقاق المحاسبي في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية. اعتمدت الدراسة على أسلوب الدراسة التطبيقية العملية. توصلت الدراسة لوجود علاقة ضعيفة بين مقاييس التدفقات النقدية والمقاييس المعدلة، والعلاقة بين المقاييس المعدلة للتدفقات النقدية والأرباح علاقة ضعيفة ولكن العلاقة بين المقاييس التقليدية للتدفقات والأرباح علاقة قوية. أوصت الدراسة بضرورة توجيه الاهتمام إلى التدفقات النقدية والاهتمام بالنقدية في قائمة التدفقات النقدية على أساس النقدية بدلاً من رأس المال العامل لكي تعكس السيولة النقدية ومقدرة الوحدة المحاسبية على مواجهة الظروف الاقتصادية.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت أثر المقدرة التنبؤية للتدفقات النقدية السابقة بالمستقبلية وتختلف دراستي عنها في أنها تناول الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية وأثرها في التنبؤ بالأرباح المحاسبية وزيادة قيمة المصرف.

4/دراسة: Morton، 1998م⁽¹⁾

تناولت الدراسة الأرباح المحاسبية الفعلية والتنبؤية على عوائد الأسهم وتناولت النماذج المستخدمة في التنبؤ بالأرباح حيث استخدمت الدراسة النماذج المعقدة في التنبؤ باستخدام السلاسل الزمنية والتي تمثل في نموذج الانحدار. وقد طبقت الدراسة على عينة من الأرباح ربع السنوية الخاصة بالوحدات الاقتصادية المسجلة ببورصة

⁽¹⁾Richard M. Mortont, *The incremental in formativeness of stak Price for future Accounting Earning*, *Contemporary Accounting Research*,(spring, 1998), PP. 50 – 57.

نيويورك للأوراق المالية حيث تم الحصول على عدد 76 رقم للأرباح ربع السنوية المتتالية وكذلك لعوائد الأسهم. توصلت الدراسة إلى أن المحتوى الإخباري للأرباح المتبأ بها أكبر من المحتوى الإخباري للأرباح الفعلية وبمعنى آخر فإن المتغيرات في أسعار الأسهم عند نشر الأرباح التنبؤية أكبر من المتغيرات في الأسعار عند نشر الأرباح الفعلية.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت المحتوى الإخباري للأرباح التنبؤية على أسعار الأسهم، وتختلف دراستي عنها في أنها ركزت على الاستحقاقات المحاسبية وأثرها في التنبؤ بالأرباح وزيادة قيمة المصرف.

5/دراسة: fogarty، 2000م⁽¹⁾

تناولت هذه الدراسة أثر التنبؤات بالأرباح المنشورة التي يعدها المحللون الماليون على عوائد الأسهم وذلك في ظل المقارنة بين أسواق رأس المال المتقدمة والناشئة ولقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين تنبؤات الأرباح من جانب المحللين الماليين وعوائد الأسهم وذلك في كل من أسواق المال المتقدمة والناشئة.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت أثر التنبؤات بالأرباح المنشورة التي يعدها المحللون الماليون على عوائد الأسهم، وتختلف دراستي عنها في أنها تناولت الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية وأثرها في التنبؤ بالأرباح وزيادة قيمة المصرف.

6/دراسة: مؤيد، 2001م⁽²⁾

⁽¹⁾Dennis fogarty, **potential Value Estimates Across World markets**, (the Journal of investing, spring, 2000), PP. 112 – 123.

⁽²⁾ مؤيد محمد علي الفاضل، أثر الأرباح المحاسبية على العوائد السوقية للأسهم. دراسة ميدانية في العراق، (المجلة العربية المحاسبية، المجلد 4، العدد 1، مايو 2001م)، ص ص 78 – 98.

تمثلت مشكلة الدراسة في تحديد أثر الأرباح المحاسبية على العوائد السوقية للأسهم، هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين العوائد السوقية للأسهم والأرباح المحاسبية لمعرفة قدرة الأرباح المحاسبية في تفسير العوائد السوقية للأسهم الشركات المساهمة المسجلة في سوق بغداد للأوراق المالية، تتبع أهمية الدراسة من أنها ستسهم في تحسين منهجية الدراسات الميدانية في هذا الخصوص، إذ تستبين بالاختبار والتحقق الإحصائي ما إذا كان اختلاف مقياس الأرباح المستخدم في وصف العلاقة بين العوائد السوقية للأسهم والأرباح المحاسبية، يؤثر على قوة الأرباح التفسيرية لعوائد الأسهم، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، أن التباين الحاصل في قدرة كل من متغير حصة السهم من الأرباح في تفسير العوائد السوقية للأسهم من سنة لأخرى، يجعل موضوع تحديد المتغير الأكثر تفسيراً للعوائد أمراً غير ممكناً، كما أوصت الدراسة بعدة توصيات منها، أن استخدام أكثر من متغير ممثل للأرباح يعد أسلوباً واحد من عدة أساليب تحسين قدرة الأرباح التفسيرية للعوائد السوقية، لذلك يمكن للباحث فحص أسلوب آخر مثل أسلوب مقلوب نسبة السعر إلى الربح.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت أثر الأرباح المحاسبية على العوائد السوقية للأسهم. وتختلف دراستي عنها في أنها تناولت الاستحقاقات المحاسبية وأثرها في التنبؤ بالأرباح وزيادة قيمة المصرف.

7/دراسة: نهال، 2001م⁽¹⁾

⁽¹⁾ نهال فريد مصطفي، تقييم المحتوى المعلومات البيانات التدفق النقدي، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 4، 1999م)، ص ص 515 - 565.

تمثلت مشكلة الدراسة في زيادة الاهتمام بقائمة التدفق النقدي من كافة الأطراف المرتبطة باتخاذ القرار وتضارب الدراسات من خلال البحوث التجريبية في مدي ارتباط الربح المحاسبي بأسعار الأسهم والتغير فيها بالتوزيعات. هدفت الدراسة إلي تقييم المحتوي المعلوماتي الإضافي للتدفقات النقدية من حيث قدرتها علي تفسير التغيرات في التوزيعات وتوقع مؤشر التدفق النقدي علي مؤشر الأرباح المحاسبية في تفسير التغيرات في التوزيعات إلي احتمالات قيام الإدارة بالتلاعب في الأرباح علي أساس الاستحقاق من خلال القيام باختيار إجراءات محاسبية معينة. اعتمدت الدراسة علي التحليل الوصفي. توصلت الدراسة إلي أن الأرباح المحاسبية ما زالت تمثل الأساس الذي يمكن الاعتماد عليه لتقدير التدفقات النقدية ، يرجع ضعف القدرة التنبؤية لمتغير التدفقات النقدية إلي ما يعرف بمشاكل التوقيت والملائمة.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة ركزت علي معلومات قائمة التدفق النقدي وتختلف عنها دراستي في أنها تركز على الاستحقاقات المحاسبية في التنبؤ بالأرباح.

8/دراسة: عدنان، 2004م⁽¹⁾

تتمثل مشكلة الدراسة في أن النظام الحالي للإفصاح في سوق الأوراق المالية في مصر يتعلق بالماضي وما حدث فيه ونظراً لقصور هذا الإفصاح فإن هنالك دراسات عديدة تنادي بالإفصاح عن ربحية السهم الفعلية والتنبؤ بربحيته المستقبلية ويقوم الباحث بدراسة أثر دقة التنبؤ بربحية السهم على سعره. هدفت الدراسة إلي دراسة العلاقة بين دقة التنبؤ الإداري بربحية السهم وكل من فترة التنبؤ، واستجابة سعر السهم للتنبؤات، والانحراف المعياري لبواقي نموذج السوق. تتبع أهمية الدراسة

(1) عدنان حسين السعباني، نموذج مقترح لاختيار علاقة دقة التنبؤ بربحية السهم وسعره السوق، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2004م)، ص ص 4 - 150.

من أن الإفصاح عن التنبؤات الإدارية بربحية السهم تعتبر مصدراً هماً للمعلومات المستقبلية التي تؤثر على قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية. اعتمدت الدراسة على أسلوب الانحدار المتعدد Multiple Regression باستخدام أحد البرامج الإحصائية الشائعة الاستخدام (SPSS الإصدار الحادي عشر عام 2002م). توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها كشفت نتائج تحليل بيانات اختبار فروض البحث على أنه كان المتغير المستقل (دقة التنبؤ الإداري بربحية السهم) مؤثراً على سعر السهم في سوق الأوراق المالية (متوسط سعر السهم) سواء كان ذلك في ضوء الدراسات القديمة أم الدراسات الحديثة التي تناولت حساب دقة التنبؤ.

أوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها ضرورة قيام إدارات الشركات المساهمة المصرية بإعداد تنبؤات عن ربحية السهم المستقبلية بالإضافة إلى قيامها بحساب ربحية السهم الفعلية ونشرها في الهيئة العامة لسوق المال المصري، ضرورة قيام المحللين الماليين في شركات المساهمة المصرية بإعداد تنبؤات أيضاً عن ربحية السهم المستقبلية لهذه الشركات في ضوء ربحية السهم الفعلية المحسوبة في هذه الشركات.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت موضوع علاقة دقة التنبؤ بربحية السهم وسعره السوقي، تختلف دراستي عنها في أنها تناولت الاستحقاقات المحاسبية وأثرها في التنبؤ بالأرباح وزيادة قيمة المصرف.

9/دراسة: معاذ ومحمد، 2005م⁽¹⁾

هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة أساس الاستحقاق والأساس النقدي من خلال نموذج يمثل أساس الاستحقاق ونموذجين يمثلان الأساس النقدي، كما اختبرت

(1) معاذ فوزي شبيطة ومحمد حسين أبو نصار، الربح المحاسبي والتدفقات النقدية كمقياس لأداء المنشأة، (عمان: الجامعة الأردنية، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 32، العدد 2، 2005م)، ص ص 75 - 92.

الدراسة تأثير تطبيق أساس الاستحقاق على قدرة الربح المحاسبي في التعبير عن أداء المنشأة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على نظرية كفاءة السوق واعتبرت الدراسة أن مقاييس الاستحقاق والأساس النقدي تتنافس على قدم المساواة لتمثيل أداء المنشأة. استخدمت الدراسة عينة ممثلة من الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان لقطاع الصناعة والخدمات، وغطت الفترة الزمنية الممتدة من عام 1989م وحتى 2001م. بينت نتائج الدراسة أن نموذج الربح المحاسبي الممثل لأساس الاستحقاق كان أفضل أداء من نموذجي الأساس النقدي اللذين استخدمتا التدفقات النقدية التشغيلية وصافي التدفقات النقدية وذلك من خلال العلاقة مع عائد السهم العادل. وقد تم التحقق من صحة هذه النتائج لكل عام على حدة وكذلك باستخدام السلاسل الزمنية. كما بينت نتائج الدراسة أن المستحقات المحاسبية الكلية تحسن من أداء الربح المحاسبي في الكشف عن وضع المنشأة المالي. أوصت الدراسة بإيلاء أهمية أكبر لمخرجات أساس الاستحقاق عند تقييم المنشآت لأغراض الاستثمار وخاصة في القطاع الصناعي.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت تأثير تطبيق أساس الاستحقاقات على قدرة الربح المحاسبي في التعبير عن أداء المنشأة، وتختلف دراستي عنها في أنها تناولت الاستحقاقات المحاسبية وأثرها في التنبؤ بالأرباح وزيادة قيمة المصرف.

10/دراسة: KARAMANOU & VAFEAS، 2005م⁽¹⁾

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين مجالس إدارة الشركة، لجان المراجعة، وتنبؤات الإدارة بالأرباح، استهدفت هذه الدراسة دراسة العلاقة بين مجالس إدارة

⁽¹⁾IRENE KARAMANOU. And Nikos VAFEAS,"The Association between Corporate Boords, Audit committees, and management Earnings forecasts an Empirical Analysis", (Journal of Accounting Research, VO, 43, NO3, 2005), PP. 453 – 485.

الشركة، ولجنة المراجعة وهيكل الملكية على وجود أحكام دقة تنبؤات الإدارة للأرباح، وإدراك سوق الأوراق المالية لقيمة هذه التنبؤات، كما اعتمدت الدراسة على تحليل البيانات المتاحة عن عدد 275 شركة خلال الفترة من 1990 إلى 2000م بقاعدة بيانات، وبعد أن استخدمت الدراسة T الباروميترك وغير الباروميترك، ومعامل بيرسون لارتباط ونموذج الانحدار اللوجستي، لتقييم العلاقة بين آليات الحوكمة وقرار الإدارة لإصدار تنبؤ بالأرباح، وانتهت هذه الدراسة إلى الشركات ذات آليات الحوكمة الفعالة تكون مرتبطة بشكل قوي مع احتمالية تنبؤ الإدارة في مواجهة الأخبار السيئة، وإن وجود رد فعل سوق الأوراق المالية لافصاحات تنبؤ الإدارة يرتبط بخصائص لجنة المراجعة ومجلس الإدارة. فمجلس الإدارة المستقل ولجنة المراجعة الخيرة كان ارتباطهما أكثر إيجابياً، على العكس حجم لجنة المراجعة ومجلس الإدارة كان ارتباطهما سلبياً لرد فعل السوق لتنبؤ الإدارة.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت آليات الحوكمة الفعالة للتحكم في تنبؤات الإدارة بالأرباح وحددت أن وجود مجالس الإدارة ولجان المراجعة أكثر كفاءة يحقق دقة هذه التنبؤات، وتختلف دراستي عنها في أنها تناولت الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية وأثرها في التنبؤ بالأرباح وزيادة قيمة المصرف.

11/دراسة: Jenkinsetal، 2006م⁽¹⁾

استهدفت هذه الدراسة اختبار مدى كفاءة مراقبي الحسابات المتخصصون صناعياً في الرقابة على أي انحراف في جودة الأرباح، حيث تم قياس جودة الأرباح باستخدام كل من حجم الاستحقاقات الاختيارية (accruals discretionary) وقيمة

⁽¹⁾ David S. Jenkins, Cregory D. Kane and uma velury, "Earnings quality decline and the effect of industry specialist auditors: An analysis of the late", Journal of Accounting and publicpolicy, vo25, No1, 2006, PP. 71 – 90.

ملائمة الأرباح (value relevance of earnings) والتي تم قياسها من خلال معاملات استجابة الأرباح (earnings response coefficients)، كما تم قياس التخصص الصناعي باستخدام مقياس الحصة السوقية لمراقب الحسابات والتي تم تحديدها بنسبة 20 - 25% ومن ثم فقد افترضت الدراسة أن عملية المراجعة لا يمكن أن تقوم بمنع أي انحراف في جودة الأرباح بشكل تام إلا أن المراجعة ذات الجودة المرتفعة والتي تقدم على وجه التخصص بواسطة مراقبي حسابات متخصصين صناعياً قد تحقق الرقابة على انحراف جودة الأرباح، وقد تم إجراء الدراسة على عينة من الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من 1990 - 1999م حيث بلغ عدد الملاحظات السنوية التي تم الحصول عليها 6370 ملاحظة سنوية، كما تم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين هما من 1990 - 1996م ومن 1997 - 1999م وذلك بعد استبعاد كلاً من المؤسسات المالية والشركات العامة وكذلك الشركات التي يتوفر لها أقل من 10 ملاحظات من العينة، وخلصت الدراسة إلى وجود زيادة جوهرية في حجم الاستحقاقات الاختيارية وانخفاض جوهري في معامل استجابة الأرباح في العينة، وهو ما يوضح وجود انخفاض عام في جودة الأرباح خلال فترة الدراسة، وذلك لكل شركات العينة سواء التي تم مراجعتها بواسطة مراقبي حسابات غير متخصصين، مما يعني أن مراقبي الحسابات المتخصصين صناعياً قادرين على منع هذا الانحراف بدرجة كاملة.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تطرقت لممارسة إدارة الأرباح عن طريق التلاعب في الاستحقاقات الاختيارية له تأثير على جودة الأرباح ويمكن تحقيقه عن طريق جودة مراقبي حسابات متخصصين صناعياً، تختلف دراستي عنها في أنها تناولت الاستحقاقات المحاسبية وأثرها في التنبؤ بالأرباح وزيادة قيمة المصرف.

12/دراسة: محمد، 2006م⁽¹⁾

تتمثل مشكلة الدراسة في تقييم قدرة الأرباح والتدفقات النقدية على التنبؤ بالأرباح المستقبلية في الشركات المدرجة أسهما في سوق الخرطوم للأوراق المالية وأيهما أكثر تأثيراً في عملية التنبؤ بالأرباح المستقبلية (نوع القطاع، حجم الشركة). هدفت الدراسة إلى معرفة ما إذا كانت دقة التنبؤات بالأرباح تتأثر باختلاف نوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة ومعرفة أي من المتغيرين (التدفقات النقدية والأرباح) أكثر قدرة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية. تكمن أهمية الدراسة في معرفة المعلومات التي توفرها القوائم المالية وخاصة بيانات عن الأرباح والتدفقات المستقبلية لإدارة الشركات والمستثمرين والمقرضين والمحللين الماليين التي تساعدهم في القرارات المستقبلية اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها يعتبر صافي الربح أو الاستهلاك مؤشر أكثر دقة من رأس المال التشغيلي في عملية التنبؤ بالأرباح المستقبلية. أوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها ضرورة التوسع في دراسة عملية التنبؤ بالأرباح للقطاعات الأخرى (البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين) وعلى القطاعات التي لم تشملها الدراسة. يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت أهمية القوائم المالية في التنبؤ بالأرباح وركزت فقط على المعلومات التي تقدمها تلك القوائم وتختلف دراستي عنها في أنها تناولت الاستحقاقات المحاسبية وأثرها في التنبؤ بالأرباح وزيادة قيمة المصرف.

13/دراسة: Marcikaityte، 2006م⁽²⁾

⁽¹⁾ محمود محمد حسن عوض الله، أهمية القوائم المالية في التنبؤ بالأرباح، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2006م)، ص 10.

⁽²⁾ D. Marcikaityte, "Financing Decisions and Discretionary Accruals: Managerial manipulation or Managerial over optimism", (Chicago: [http://www.fma.org/chicago/papers/financing Decision and DCAO11305, pdf](http://www.fma.org/chicago/papers/financing%20Decision%20and%20DCAO11305.pdf)).

ركزت الدراسة على أثر العلاقة بين قرارات التمويل والاستحقاق الاختياري. هدفت الدراسة إلى فحص الاستحقاقات الاختيارية المقدره من بيانات التدفقات النقدية للشركات التي تحصل على تمويل الدين خارجياً وداخلياً. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث تم استخدام بعض النماذج لتحليل بيانات القوائم المالية للشركات الأمريكية. توصلت الدراسة إلى أن الاستحقاقات الاختيارية تكون عالية في السنة التي تحصل فيها الشركة على التمويل من الدين وحقوق الملكية، وأظهرت النتائج أن تمويل الدين يرتبط باستحقاقات اختيارية أعلى جداً من تمويل حقوق الملكية.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة ركزت فقط على علاقة قرار التمويل بالاستحقاق الاختياري، وتختلف دراستي عنها في أنها تناولت الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية وأثرها في التنبؤ بالأرباح وزيادة قيمة المصرف.

14/دراسة: فائزة، 2007م⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف علي الجوانب المختلفة المتعلقة بكيفية تحديد الهيكل المالي للمنشأة، والمفاضلة بين المصادر المختلفة المتاحة أمامها والأسس التي يتم علي أساسها اتخاذ قرار المزيج الملائم لتمويل استثمارات المنشأة، وأثر هذا المزيج علي قيمة المنشأة، هدفت الدراسة إلي دراسة العوامل البيئية الداخلية والخارجية التي تؤثر في قرار المفاضلة بين مصادر التمويل واختيار أنسبها للمنشأة والتعرف علي أثر الهيكل المالي للمنشآت العاملة في السودان علي قيمة المنشأة

(1) فائزة عمر محمد المحجوب، أثر الهيكل المالي في قيمة المنشأة، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2007م)، ص 15.

وتحديد التكلفة التي يمكن بها التنبؤ بالاحتياجات المالية المستقبلية للمنشأة، تظهر أهمية هذه الدراسة في توضيح أهمية تحديد الهيكل المالي الأمثل للمنشآت والذي يسهم في تعظيم قيمة المنشأة وبيان أهمية استخدام بيانات القوائم المالية في التنبؤ بالاحتياجات المالية المستقبلية وتوضيح الدور الذي يسهم به التخطيط المالي لمصادر الحصول علي الأموال في تحديد الهيكل المالي المستهدف والذي يعظم قيمة المنشأة، اعتمدت الدراسة علي المنهج التاريخي والمنهج الاستنباطي والمنهج الوصفي التحليلي في جمع وتحليل البيانات. توصلت الدراسة إلي عدة نتائج منها يتقاضى الوكلاء في سوق الخرطوم للأوراق المالية عمولة مرتفعة مقابل الخدمات التي يقدمونها للمستثمرين فيه، مما يؤدي إلي ارتفاع نفقات المنشأة وينعكس علي ربحيتها، ارتفاع معدلات الضريبة علي أرباح منشآت بعض القطاعات يؤدي إلي انخفاض الأرباح المحققة للمساهمين وأحجامهم عن الاستثمار في منشآت هذا القطاع في المستقبل، أوصت الدراسة بعدة توصيات منها التخطيط لكيفية الحصول علي الأموال المطلوبة في الوقت الذي تحتاج إليها المنشأة وتحديد طبيعة الأموال هل هي قصيرة الأجل أم متوسطة الأجل أم طويلة الأجل، وذلك من خلال التنبؤ بالتدفقات النقدية في ضوء خطة العمل الخاصة بالمنشأة.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة ناقشة أثر الهيكل المالي في قيمة المنشأة وتختلف دراستي عنها في أنها تناولت الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية وأثرها في التنبؤ بالأرباح وزيادة قيمة المصرف.

15/دراسة: إبراهيم، 2007م⁽¹⁾

⁽¹⁾ إبراهيم السيد عبيد، تطور نموذج التنبؤ بالارباح المستقبلية وأثرة علي تحسن قياس المحتوي الإعلامي للبيانات المحاسبية، (القاهرة: جامعة طنطا، كلية التجارة، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2007م)، ص ص 1 - 197.

تتمثل مشكلة الدراسة في اختبار أحد الأسباب المحتملة لضعف المحتوى الإعلامي للربح والذي لم تتطرق إليه الدراسات السابقة في هذا المجال ويتعلق هذا السبب بعدم دقة عملية قياس المحتوى الإعلامي ذاته وهو ما يمكن أن ينتج عنه قياس غير دقيق للمحتوي الإعلامي للربح المحاسبي وهنا يمكن بلورة هذا السبب المقترح لضعف المحتوى الإعلامي للربح المحاسبي من خلال الإجابة علي تساؤلين أساسيين أولهما كيف يتم قياس المحتوى الإعلامي يتم من خلال مقارنة الربح الذي توقعه المستثمرين في السوق قبل نشر القوائم المالية من الربح المنشور فعلا في القوائم المالية بقية تحديد ما يسمى بالربح المتوقع، يتمثل الهدف العام للدراسة في تطوير نموذج مقترح للتنبؤ بالأرباح المستقبلية يعتمد علي عدد من المتغيرات أو المعلومات الأخرى التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة بخلاف الربح المحاسبي، تتبع أهمية الدراسة من مصدرين أساسيين اختبار العلاقة بين المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية (خصوصاً الربح) وأسعار أو عوائد الأسهم في سوق الأوراق المالية يعد من أهم الموضوعات على اختبار الفائدة من المعلومات المحاسبية أنما تكمن في الاستخدام الفعلي لها وثانيهما تطوير نموذج للتنبؤ بالربح يمتاز بقره من الواقع العملي اعتمدت الدراسة علي المنهج الايجابي في استقراء وتحليل المعلومات الأخرى بخلاف الربح قد احتفظت بأهميتها في التنبؤ بالربح علي مستوي القطاع أو السوق ككل مثلما كانت عالية علي مستوي الشركات كل علي حدة لا يوجد عدد معين من المتغيرات يصلح للتنبؤ بالربح المحاسبي في السنة القادمة في جميع الشركات فيما يصلح من هذه المتغيرات لتفسير سلوك التنبؤ بربح شركة معينة قد لا يصلح لشركة أخرى أوصت الدراسة بعمل المزيد من الدراسات للوصول إلي أطار نظري متكامل لتبرير دور أهمية معلومات القوائم المالية بخلاف الربح في

التنبؤ بالربح التشغيلي كما توصي بتشجيع قيام المحلين الماليين بعمل تنبؤات لأرباح الشركات مع عمل قاعدة بيانات لهذه التنبؤات.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت تطوير نموذج للتنبؤ بالأرباح المستقبلية وتختلف دراستي عنها في أنها تناولت الاستحقاقات المحاسبية وأثرها في التنبؤ بالأرباح المحاسبية وزيادة قيمه المصرف.

16/دراسة: جمال ومأمون، 2008م⁽¹⁾

هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير إشارة كل من الأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية التشغيلية في المحتوى المعلوماتي لهما، ويفترض الباحثان وجود محتوى معلوماتي هام لأي من هذين المتغيرين عندما يكون موجباً وعدم وجود محتوى معلوماتي هام لأي منهما عندما يكون سالباً، كما يفترض الباحثان ازدياد المحتوى المعلوماتي للمتغيرين معاً عندما تكون إشارة المتغيرين منسجمة (عندما يكونان موجبين معاً أو سالبين معاً). وقام الباحثان بتطبيق هذه الدراسة على عينة من الشركات المساهمة العامة من قطاعي الصناعة والخدمات بلغ عددها (88) شركة مدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة 1995 - 2003م، وبلغ عدد المشاهدات الكلية (641) مشاهدة. وقد أظهرت النتائج وجود محتوى معلوماتي للأرباح المحاسبية أو التدفقات النقدية التشغيلية عندما يكونان موجبين وعدم وجود محتوى معلوماتي إضافي للأرباح المحاسبية (أو التدفقات النقدية التشغيلية) الموجبة فقط في ظل وجود المتغير الآخر، كما أزداد المحتوى المعلوماتي للمتغيرين معاً عندما كانت إشارة التغير فيهما موجب.

⁽¹⁾ جمال زكريا جبر ومأمون محمد الربيعي، أثر إشارة الأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية التشغيلية على محتواهما المعلوماتي، (عمان: الجامعة الأردنية، كلية الأعمال، المجلد 4، العدد 1، 2008م)، ص ص 10 - 25.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت تأثير إشارة الأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية إلى المحتوى الإعلامي، بينما تختلف دراستي عنها في أنها تناولت الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية وأثرها في التنبؤ بالأرباح المحاسبية.

17/دراسة: جهاد وتوفيق، 2008م⁽¹⁾

تتمثل مشكلة الدراسة في تعرض الأرباح المحاسبية حسب أساس الاستحقاق لتلاعب نتيجة لتسويات الاستحقاقات الخاضعة لسيطرة الإدارة والتساؤل هل تستخدم تسويات الاستحقاقات الخاضعة لسيطرة الإدارة لتحقيق تمهيد الدخل، هل تؤثر تسويات الاستحقاقات الخاضعة لسيطرة الإدارة علي التنبؤ بالإرباح المستقبلية من أهداف الدراسة اختيار مدي تعزيز تسويات الاستحقاقات الخاضعة لسيطرة الإدارة من قدرة الأرباح المحاسبية على التنبؤ بالأرباح المستقبلية واختبار مدى تأثير أسعار الأسهم بتسويات الاستحقاقات الخاضعة لسيطرة الإدارة. تتبع أهمية الدراسة في تسليط الضوء علي مكونات الأرباح المحاسبية وأهمية تلك المكونات في تفسير عوائد الأسهم وفي اثر تسويات الاستحقاقات الخاضعة لسيطرة الإدارة علي القيمة السوقية المنشأة استخدمت الدراسة نموذج (Jones .1991) لتقدير تسويات الاستحقاقات غير الخاضعة لسيطرة الإدارة. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها يؤثر المحتوى المعلوماتي لتسويات الاستحقاقات الخاضعة لسيطرة الإدارة علي عوائد الأسهم تستخدم الشركات الأردنية تسويات الاستحقاقات الخاضعة لسيطرة الإدارة لتحسين قدرة الأرباح المحاسبية علي عكس قيمة المنشأة من خلال تمهيد الدخل، كما أوصت الدراسة بضرورة القيام بدراسات أكثر حول تسويات الاستحقاقات

⁽¹⁾ جهاد فراس مصطفى القرم وتوفيق حسن عبد الجليل، أثر تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة علي عوائد الأسهم (الأردن: جامعة القدس المفتوحة ، كلية الأعمال الأردنية في إدارة الأعمال المجلد 4، العدد 2 ، 2008م)، ص 124 - 135.

الخاضعة لسيطرة الإدارة، استفادة المستثمرين من الأرباح المحاسبية وتقدير أسعار الأسهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت أثر تسويات الاستحقاقات الخاضعة لسيطرة الإدارة علي عوائد الأسهم وتختلف دراستي عنها في أنها تناولت الاستحقاقات المحاسبية وأثرها في التنبؤ بالأرباح وزيادة قيمة المصرف.

18/دراسة: سالم، 2009م⁽¹⁾

تتمثل مشكلة الدراسة في توضيح دور المعلومات المالية في شرح وتفسير أسعار الأسهم في السوق المالية. هدف الدراسة هو التعرف علي دور المعلومات المالية في التنبؤ بالقيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من خلال اختبار مضمون هذه المعلومات في تحديد أسعار الأسهم تتبع أهمية الدراسة من أهمية الأسواق المالية والتي تعتبر مرآة للوضع الاقتصادي لكل بلد، ويعتبر استقرار هذه الأسواق مقياساً لمدي نجاح السياسة الاقتصادية العاملة للدولة لكي تحقق الدراسة أهدافها في بيان دور المعلومات المالية السنوية في تفسير القيمة السوقية لأسهم الشركة اعتمدت علي أسلوب تحليل الانحدار لمعادلة الميزانية العمومية. توصلت الدراسة إلي عدة نتائج منها وجود علاقة ايجابية وهامة إحصائياً بين معدل النمو في العائد إلي حقوق المالكين في الشركة والقيمة السوقية لأسهمها وجود علاقة ايجابية وقوية بين المتغيرات المستقلة والقيمة السوقية لأسهم الشركة كما أوصت الدراسة بعدة توصيات منها إصدار معلومات عن الشركات بشكل منظم في الصحف اليومية ووسائل الإعلام المختلفة لنشرها ضمن الصفحات والبرامج الاقتصادية.

⁽¹⁾ سالم صلاح الحسناوي، باسم عباس الجاسمي، دور الإفصاح عن المعلومات المالية في التنبؤ بالقيمة السوقية لأسهم الشركات المساهمة، (بغداد: جامعة القادسية كلية الإدارة والاقتصاد المجلد 11، العدد 1، 2009م)، ص ص 43 - 51.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت دور الإفصاح عن المعلومات في التنبؤ بالقيمة السوقية للأسهم. وتختلف دراستي عنها في أنها تناولت الاستحقاقات المحاسبية وأثرها في التنبؤ بالأرباح وزيادة قيمة المصرف.

19/دراسة: سامح، 2010م⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في أن هنالك العديد من القرارات التي تتخذها الإدارة والتي قد تؤثر علي المعلومات المحاسبية التي تعتمد عليها الأطراف المعنية بالشركة وقد تؤدي هذه القرارات إلي التأثير علي صافي الدخل هل تساهم لجان المراجعة في تخفيف المستحقات الاختيارية وبالتالي تحقيق جودة الأرباح. تكمن أهمية الدراسة في مجال لجان المراجعة والمستحقات الاختيارية باعتبارها احد مؤشرات جودة الأرباح من خلال توضيح مفهوم وأهمية كل من لجان المراجعة وجودة الأرباح وعلاقة المستحقات بجودة الأرباح. يتمثل هدف الدراسة في تحديد مدي مساهمة لجان المراجعة في تخفيض المستحقات الاختيارية وبالتالي تحسين جودة الأرباح اعتمدت الدراسة علي المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي توصلت الدراسة إلي أنه يوجد تأثير لكل من درجة استقلالية لجنة المراجعة وحجمها والخبرة المالية لأعضائها علي تخفيض المستحقات الاختيارية وبالتالي تحسين جودة الأرباح كما لا يوجد تأثير لعدد مرات اجتماع لجنة المراجعة علي تخفيض المستحقات الاختيارية أوصت الدراسة بضرورة دراسة العلاقة بين لجان المراجعة والمؤشرات الأخرى لجودة الأرباح ودور لجان المراجعة في الحد من إدارة الأرباح والتلاعب بها.

(1) سامح محمد رضا رياض احمد، دور لجان المراجعة في تخفيض المستحقات الاختيارية، (القاهرة: جامعة حلوان، كلية التجارة وادارة الاعمال، العدد 3، الجزء 1، 2010م)، ص ص 59 - 85.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت دور لجان المراجعة في تخفيض المستحقات الاختيارية وبالتالي تحسين جودة الأرباح وتختلف عنها دراستي في أنها تناولت الاستحقاقات المحاسبية وأثرها في التنبؤ بالأرباح وزيادة قيمة المصرف.

20/دراسة: محمد، 2011م⁽¹⁾

تتمثل مشكلة الدراسة في معرفة عنصر الربح المالي النقدي أكثر ديمومة من عنصر الاستحقاق أو العكس، هدف الدراسة مساعدة المتعاملين بالأسهم في سوق الأوراق المالية السعودي والمحليين الماليين وغيرهم من المهتمين في تعميق معرفتهم حيال جودة الأرباح وبالتالي تحسين توقعاتهم للأرباح المستقبلية والأداء المالي بشكل عام، تتبع أهمية الدراسة من اهتمام المستثمرين في سوق الأوراق المالية والمحللون الماليون بشكل خاص بمعرفة مدى ديمومة الأرباح المالية كمؤشر جيد للأرباح المستقبلية، وتعد ديمومة أو تكرار الأرباح الحالية في المستقبل هي إحدى مقومات قياس جودة الأرباح فكلما تكرر الربح الحالي مستقبلا كلما أدى ذلك إلي ارتفاع مستوى جودة الأرباح التي تحققها المنشأة. اعتمدت الدراسة علي المنهج التحليلي الاختباري والذي يدرس الأبحاث ذات الصلة لبناء الإطار النظري وتحديد متغيرات الدراسة ذات العلاقة. توصلت الدراسة إلي عدة نتائج منها عنصر الربح النقدي هو أكثر ديمومة من عنصر الربح المرتبط بالاستحقاق مما يشير إلي أن المستثمرين في سوق الأوراق المالية السعودي يعطون عنصر الربح النقدي وزنا تقييما أكبر، أوصت الدراسة بعدة توصيات منها ضرورة تكرار موضوع البحث علي مستوى الأسواق الإقليمية من أجل مقارنة مدى الاختلاف في قوة ديمومة الأرباح خصوصا في ظل تبني الأسواق الإقليمية لمعايير محاسبية مختلفة.

(1) محمد بن سليمان العقيل، يحي بن علي الجبر، ديمومة الأرباح النقدية وأرباح الاستحقاق، (القاهرة: جامعة القاهرة كلية التجارة، العدد 2، السنة 1، 2011م)، ص ص 194 - 211.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت ديمومة الأرباح النقدية وأرباح الاستحقاق وتختلف عنها دراستي في أنها تناولت الاستحقاقات المحاسبية وأثرها في التنبؤ بالأرباح المحاسبية وزيادة قيمة المصرف.

21/دراسة: مجيد، 2011م⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في بيان وجود علاقة تربط بين المتغيرات المحاسبية وحجم التداول على أسهم الشركات على القيمة السوقية لأسهم هذه الشركات، هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين المتغيرات المحاسبية ومدى إقبال المستثمرين على التداول بأسهم الشركات، برزت أهمية الدراسة في أنها تحاول البحث في طبيعة العلاقة بين المتغيرات المحاسبية التي تعكس المعلومات المحاسبية المتاحة للمستثمرين ومدى إقبالهم على شراء الأسهم وتأثير هذه العلاقة في أسعار أسهم الشركات، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث تم تحليل بيانات التقارير المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق المال العراقي، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، أن هنالك علاقة بين هذه المتغيرات وأحجام التداول، كذلك وجود تأثير معنوي لهذه العلاقة في القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة، كما أوصت الدراسة بعدة توصيات منها، قيام إدارة السوق بممارسة مسؤوليتها التنظيمية بشكل كامل وإظهار الشفافية في الإفصاح المالي للمتعاملين داخل السوق.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تعرضت لأثر العلاقة بين بعض المتغيرات المحاسبية وحجم التداول على القيمة السوقية للأسهم، أما دراستي فنتميز عنها بتعرضها للاستحقاقات المحاسبية وأثرها على التنبؤ بالأرباح وقيمة المصرف.

22/دراسة: سامح، 2011م⁽¹⁾

⁽¹⁾ مجيد عبد الحسين هاتف، أثر العلاقة بين بعض المتغيرات المحاسبية وحجم التداول في السوق لأسهم الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، (المجلة العربية المحاسبية، يوليو، 2011م)، ص ص 55 - 78.

تمثلت مشكلة الدراسة في أن استمرار الشركة يتوقف علي ما حققته من أرباح وقيام إدارات الشركات بالإفصاح عن تنبؤات الأرباح في المستقبل يمكن أن تستخدم كمؤشر لتحديد وتقييم مدى قدرة الشركة على الاستمرار، تمثل هدف الدراسة في توضيح أثر الإفصاح الاختياري عن تنبؤات الإدارة بالأرباح وعلاقته بقدرة الشركة على الاستمرار تتبع أهمية الدراسة من بعدين البعد الأول الأهمية العلمية اتجاه الفكر المعاصر في الفترة الأخيرة لمحاولة علاج مشاكل الفساد المالي والإداري وزيادة مصداقية القوائم المالية ويعتبر الإفصاح الاختياري عن تنبؤات الإدارة بالأرباح ومدى قدرة الشركة على الاستمرار تساعد المقرضين في تقييم القدرة الائتمانية للشركة اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي وذلك من خلال القيام بالاطلاع واستقراء الدراسات العلمية والمنهج الاستنباطي لمحاولة وضع إطار للإفصاح الاختياري عن تنبؤات الإدارة بالإرباح، توصلت الدراسة إلي عدة نتائج منها يوجد اختلاف بين التنبؤات المالية والتقديرات المالية حيث أن التنبؤات المالية تعد علي أسس معينة في ظل احتمالات عدم التأكد والمعلومات المتاحة تكون في صورة مدى أو حد أقصى أو أدني أو نقطة معينة أو صفة أما التوقعات فهي افتراضات قابلة للتحقيق أولاً، أوصت الدراسة بعدة توصيات منها ينبغي علي المنظمات والهيئات القائمة علي وضع المعايير المنظمة لشؤون المهنة أن تعطي المزيد من الاهتمام للإفصاح الاختياري علي القياس بذلك من أجل خدمة مصالح الأطراف المختلفة.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت موضوع تنبؤات الإدارة بالأرباح وقدرة الشركة علي الاستمرار وتختلف دراستي عنها في أنها تناولت الاستحقاقات المحاسبية وأثرها في التنبؤ بالأرباح وزيادة قيمة المصرف.

(1) سامح محمد أمين، أثر الإفصاح الاختياري عن تنبؤات الإدارة بالأرباح وعلاقته بقدرة الشركة علي الاستمرار، (القاهرة: جامعة بنها، كلية التجارة رسالة ماجستير غير منشورة، 2011م)، ص 1 - 195.

تتمثل مشكلة الدراسة في أن هناك أسئلة تدور حول دور المستحقات في تطوير استراتيجيات التداول في الأسواق المالية ومساعدة مستخدمي القوائم المالية في التنبؤ بأداء الشركات في المستقبل لذلك يمكن القول أن الأرقام التي تظهر في القوائم المالية المنشورة هي في الواقع مجرد أرقام صادرة عن سياسات محاسبية قد تكون خلاقة (إبداعية) والاعتماد عليها بمنعزل عن تقييم المستحقات التخمينية المضمنة يجعلها غير صالحة لاستخلاص المؤشرات التي يسعى إليها المستثمرون من أهداف الدراسة دراسة العلاقة بين خاصية المستحقات التخمينية وكلفة رأس المال كمؤشر لتطوير إستراتيجية التداول تتبع أهمية الدراسة من أهمية المستحقات التخمينية كمؤشر لأداء الشركة ودارتها، اعتمدت الدراسة علي مجموعة من المعادلات والنماذج والأدوات الإحصائية توصلت إلى عدة نتائج أهمها أن مكونات المستحقات الإجمالية تحتوي علي معلومات تفصيلية بخصوص الأداء التشغيلي الذي يعكس جوهر منظمة الأعمال وان الباحثون ينظرون إلي المستحقات التخمينية على أنها عملية تقوم على اقتناص الفرص واستغلال المرونة المتاحة ضمن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. أوصت الدراسة بالاهتمام بالمستحقات التخمينية كمحتوي معلوماتي يعطي إشارات للمستثمرين علي مدي مصداقية الأرقام المحاسبية المعروضة بالقوائم المالية والتي يمكن الاعتماد عليها عند اتخاذ القرار الاستثماري وضرورة القيام بدراسات مشابهه للدراسة الحالية توضح العلاقة بين نوعية المستحقات المحاسبية والتي هي أحد أهم مقاييس نوعية العوائد وكلفة رأس المال.

(1) دعاء نعمان الحسيني، أثر المستحقات التخمينية في كلفة رأس المال، (بغداد: جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد تنمية الراقدين، المجلد 34، العدد 109، 2012م)، ص ص 151 - 165.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت اثر المستحقات التخمينية علي كلفة رأس المال وأنها تختلف عن دراستي بأنها لم تتطرق لتأثير الاستحقاقات المحاسبية وأثرها في التنبؤ بالأرباح وزيادة قيمة المصرف.

24/دراسة: ملكية وسفيان، 2012م⁽¹⁾

تتمثل مشكلة الدراسة في هل لطبيعة المزيج التمويلي أثر علي القيمة السوقية للمنشأة، أم أنه لا فرق في الاعتماد على المصادر الداخلية وبين اللجوء إلى الاقتراض؟ وكيف يؤثر الاقتراض على القيمة السوقية للمنشأة؟. هدفت الدراسة إلي الإحاطة الجيدة بالإطار النظري المفسرة لعلاقة الهيكل المالي بقيمة المنشأة ودراسة تأثير الاقتراض علي القيمة السوقية للمنشأة من خلال اختبار العلاقة بين الاقتراض كمتغير مستقل والقيمة السوقية للمنشأة كمتغير تابع. تتبع أهمية الدراسة من أنها تساعد في التعرف علي طبيعة العلاقة بين الهيكل التمويلي والقيمة السوقية للمنشأة علي اعتبار أن هناك جدل كبير حول وجود هذه العلاقة من عدمها في الأدبيات والدراسات التطبيقية استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي بهدف عرض التيارات الفكرية المفسرة لتأثير الاقتراض علي القيمة السوقية للمنشأة. توصلت الدراسة إلي عدة نتائج منها بتحليل الوضعية المالية لمجتمع الدراسة وجدت أن معدل العائد للاستثمار أقل من معدل العائد علي الاقتراض مما ينبئ بصعوبات التمويل في المستقبل. أوصت الدراسة بتحسين معدل العائد علي الاستثمار نتيجة الاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة لدي المؤسسات، ومن الأهمية بمكان عدم الموافقة علي قروض جديدة لا سيما قصيرة الأجل قبل الدراسة الجيدة لها والتأكد من العائد المحقق من هذه الاستثمارات يفوق تكلفة تلك القروض مما يخفف من عبء الفوائد.

(1) ملكية زغيب، سفيان دلقوق، تأثير الاقتراض علي القيمة السوقية للمنشأة، (الجزائر: جامعة سطيف كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 12، 2012م)، ص ص 294 - 316.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت تأثير الاقتراض علي القيمة السوقية للمنشأة وتختلف عن دراستي في أنها لم تتطرق إلي الاستحقاقات المحاسبية وأثرها في التنبؤ بالأرباح وزيادة قيمة المصرف.

25/دراسة: شهاب الدين، 2012م⁽¹⁾

تتمثل مشكلة الدراسة في الفرق بين المقاييس التقليدية معبر عنها (MV. MB) والحديثة معبر عنها (tobins;sq) متشابه في تقويم أداء ربحية الشركات من حيث النتائج وأي المقاييس أفضل في تقويم أداء وربحية الشركات ومدى دقة وقدرة المقاييس (MV. MB) و (tobins;sq) في التنبؤ بأداء وربحية الشركات في المستقبل، الهدف الرئيسي للدراسة في النظر إلي معادلة tobins;sq كغيرها من مقاييس تقويم الأداء التقليدية في تقويم أداء وربحية الشركات وذلك في ضوء دراسة العلاقة بين tobins;sq وسعر السهم والقيمة السوقية إلي القيمة الدفترية للأسهم (MV.bv) وسعر السهم. تتبع أهمية الدراسة من الناحية المعرفية فيما يتعلق بدقة وأفضلية المقاييس (MV.MB) و (tobins;sq) في تشخيص الفرص الاستثمارية وتقييم الأداء والربحية للفرص الاستثمارية المتاحة ومن الناحية العملية محاولة جادة لتوجيه انتباه وتعديل مسارات وسلوكيات المحللين الماليين والمستثمرين الحاليين والمرقبين في سوق الأوراق المالية بالاعتماد على الأساليب الحديثة وخاصة أسلوب (tobins.sq) في التعرف علي الفرص الاستثمارية المتاحة واتخاذ قرار الاستثمار السليم، تم استخدام معامل الارتباط (Pearson) ونموذج تحليل الانحدار ومعامل الخطأ النسبي المطلق وطريقة المربعات الصغرى لاختبار الفرضيات، توصلت الدراسة إلي عدة نتائج منها تختلف مقاييس الأداء التقليدية معبر عنها بالقيمة

⁽¹⁾ شهاب الدين حمد النعيمي، التنبؤ بأداء وربحية الشركات باستخدام معادلة (tobins.sq)، (بغداد: جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 7، العدد 20، 2012م)، ص ص 21 - 33.

السوقية إلى القيمة الدفترية في تقييم الأداء التقليدية معبر عنها بالقيمة السوقية إلى القيمة الدفترية في تقييم الأداء والربحية للشركات مقارنه مع المقياس الحديث معبراً عنها بنسبة (q). أوصت الدراسة بضرورة الاعتماد علي المقاييس الحديثة مثل نسبة (q) وكذلك مقياس القيمة الاقتصادية المضافة (EVA).

يتضح للباحث أن هذه الدراسة ركزت فقط علي استخدام معادلة (tobins.sq) للتنبؤ بالربحية وتختلف عنها دراستي في أنها تناولت الاستحقاقات المحاسبية وأثرها في التنبؤ بالأرباح المحاسبية.

26/دراسة: محمد، 2012م⁽¹⁾

تتمثل مشكلة الدراسة في أن تقسيم صافي الدخل إلي شقيه النقدي والاستحقاق بدلاً من التركيز فقط علي رقم صافي الدخل المجمع يساعد المستثمرين في زيادة مقدرتهم التحليلية للتنبؤ بالأرباح وصولاً إلي قيمة عادلة للسهم ومن ثم مقدرة أكبر علي اكتشاف الأسهم التي لا يعكس سعرها قيمتها العادلة والتوصية تبعاً لذلك بالبيع أو الشراء أو الاحتفاظ. هدف الدراسة البحث في مقدرة عنصري صافي الدخل النقدي والاستحقاق في التنبؤ بالأرباح المستقبلية وتفسير أسعار الأسهم الحالية للشركات المدرجة في سوق الأسهم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 1998م إلي 2011م. تتبع أهمية الدراسة من الدور الذي تلعبه الأرباح في التنبؤ بصافي الدخل المستقبلي وتفسير وتحديد أسعار الأسهم من الموضوعات الأساسية في البحث المحاسبي التطبيقي وذلك منذ إجراء الدراستين الرائدتين (Ball and Brown, 1986, pearver1986) وحتى الآن توصلت الدراسة إلي عدة نتائج منها أن

⁽¹⁾ محمد بن سليمان العقيل، د. يحي علي الجير، دور عنصري الدخل النقدي والاستحقاق في التنبؤ بصافي الدخل المستقبلي وتفسير أسعار الأسهم، (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، المجلد 49، العدد 2، 2012م)، ص 63 - 75.

صافي الدخل الحالي بعنصريه النقدي والاستحقاق ذو مقدرة إضافية للتنبؤ بالأرباح المستقبلية في السوق السعودي، إن المقدرة علي التنبؤ بالأرباح المستقبلية تكون أكبر عندما تشكل عناصر النقدية الجزء الأكبر من صافي الدخل، أوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها إجراء بحوث مستقبلية لتحليل عناصر النقدية أو الاستحقاق إلي مجموعات لمعرفة الأثر الإضافي لكل منها في التنبؤ بالأرباح المستقبلية وتفسير القيمة السوقية الحالية للأسهم.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تطرقت إلي معرفة دور عناصر الدخل النقدي والاستحقاق في التنبؤ بصافي الدخل وتختلف دراستي عنها في إنها تناولت الاستحقاقات المحاسبية وأثرها في التنبؤ بالأرباح المحاسبية وزيادة قيمة المصرف.
27/دراسة: عمار، 2013م⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في مدى معرفة وإدراك أهمية العوامل التي تؤثر في ربحية المصارف التجارية مثل حجم الملكية وحجم الموجودات والمديونية من قبل المختصين في إدارة المعرفة وخاصة في ظل التوقع الكبير بزيادة الاستثمار في قطاع المصارف. تتمثل أهداف الدراسة في التعرف علي أهم العوامل ونسبة تأثيرها في ربحية المصارف التجارية المساهمة في تحسين ورفع كفاءة أداء هذه المصارف للارتقاء بعملها من خلال عملية التحديث لتطوير بيئة الخدمات المالية وجودتها. تتبع أهمية الدراسة من أن الربحية تعد من أهم مؤشرات نجاح أعمال المصارف فضلا عن دورها في تعزيز الثقة لدى جميع الأطراف ذات العلاقة الأمر الذي يعزز البيئة الاستثمارية في قطاع المصارف واستقطاب الخبرات والتقنيات اللازمة التي تساعد علي تقديم الخدمات بكفاءة وفعالية. اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي

(1) عمار عبد الستار سليمان، استخدام النسب المالية في تحديد العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية، (بغداد: الكلية التقنية الإدارية، العلوم الاقتصادية، المجلد 8، العدد 32، 2013م)، ص ص 112 - 132.

والمنهج التحليلي واستخدام أسلوب التحليل بالاعتماد علي النسب المالية لتحديد أهم العوامل ذات التأثير المباشر علي ربحية المصارف. توصلت الدراسة إلي عدة نتائج منها أن حجم حقوق الملكية بما فيها الاحتياجات تمثل عاملا مهما في زيادة ثقة الزبائن في قدرة المعرف في الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها كما وصت الدراسة بعدة توصيات منها عدم التوسع في الحصول على الالتزامات طويلة الأمد بسبب تأثيرها السلبي في ثقة الزبائن والمستثمرين ومقدرة المصرف في تحقيق إرباح في الأمد القصير، فضلا عن الفوائد العالية المترتبة في هذه الالتزامات. يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت استخدام النسب المالية في تحديد العوامل المؤثر في الربحية تختلف عنها دراستي في أنها تناولت الاستحقاقات المحاسبية وأثرها في التنبؤ بالإرباح وزيادة قيمة المصرف.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للاستحقاقات المحاسبية

يتناول الباحث هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم الاستحقاقات المحاسبية

المبحث الثاني: مفهوم إدارة الأرباح باستخدام الاستحقاقات المحاسبية

المبحث الثالث: مفهوم التلاعب وأثر الاستحقاقات المحاسبية على جودة الأرباح

المحاسبية

المبحث الأول

مفهوم الاستحقاقات المحاسبية

يمكن للباحث تناول هذا المبحث من خلال النقاط الآتية:

أولاً: مفهوم الاستحقاقات المحاسبية

ثانياً: أهمية وأهداف الاستحقاقات المحاسبية

ثالثاً: دوافع استخدام الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية

رابعاً: مكونات الاستحقاقات المحاسبية

خامساً: أنواع الاستحقاقات المحاسبية

سادساً: مقومات ومتطلبات الاستحقاقات المحاسبية

سابعاً: المداخل والأثر العكسي للاستحقاقات المحاسبية

أولاً: مفهوم الاستحقاقات المحاسبية

يقوم أساس الاستحقاق على اعتبار كل فترة محاسبية مستقلة بإيراداتها ومصروفاتها عن الفترات الأخرى (سواء كانت سنة أو جزء من السنة)، ويمثل أساس الاستحقاق في المحاسبة Accrual Accounting جوهر العمل المحاسبي، لارتباطه بالعديد من المبادئ والمفاهيم التي تتضمنها نظرية المحاسبة والمتعلقة بقياس قيم الأصول وتقدير استهلاكاتها وتكوين المخصصات بأنواعها المختلفة.

عرف الاستحقاق بأنه (أحد أدوات مبدأ المقابلة بين الإيرادات والمصروفات، فطبقاً له يتم إثبات الآثار المالية للعمليات والأحداث الاقتصادية التي تمت خلال الفترة، مع الأخذ في الحسبان كافة المعاملات النقدية والآجلة، إضافة إلى عرض أي تغييرات تطرأ على أسعار الأصول والالتزامات)⁽¹⁾. كما عرفت الاستحقاقات بأنها (تسوية التدفقات النقدية لتعكس بشكل أكثر دقة العلاقة السببية بين الإنجازات المتحققة والجهود المبذولة لتحقيق تلك الإنجازات)⁽²⁾. أيضاً عرفت بأنها (عملية الاعتراف بالمعاملات والأنشطة التي تؤدي إلى إيرادات محققة أو موارد مستهلكة، بصرف النظر عن توقيت تحصيل أو سداد النقدية المرتبطة بها)⁽³⁾.

يستطيع الباحث أن يقدم تعريف للاستحقاقات المحاسبية الاختيارية بأنها (جزء من الأرباح الذي يرجع لاختيار الإدارة ولو بصورة جزئية من حيث التأثير في حجم وتوقيت الإفصاح عن الأحداث التي تؤثر على الأرباح).

ثانياً: أهمية وأهداف الاستحقاق المحاسبي

(1) د. عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، (الكويت: ذات السلاسل، 1990م)، ص 282.

(2) دعاء نعمان الحسن، أثر المستحقات التخمينية في كلفة رأس المال، (بغداد: جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد وتنمية الرافدين، المجلد 34، العدد 109، 2012م)، ص 151.

(3) د. ممدوح صادق محمد الرشيد، الدور الإعلامي للاستحقاقات المحاسبية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد 27، العدد 1، 2013م، ص 11.

لتوضيح أهمية أساس الاستحقاق في إجراء التنبؤات التي تساعد في تحديد قيمة المنشأة مستقبلاً لا بد من التعرض للمقاييس الأخرى البديلة لأرباح الاستحقاق:⁽¹⁾

1/ المقاييس البديلة لأرباح الاستحقاق

لتوضيح أهمية أساس الاستحقاق في قياس الربح المحاسبي وتوضيح دوره في إجراء التنبؤات بقيمة المنشأة، فهناك إثنين على الأقل من المقاييس التي يقدمها الفكر المحاسبي كبداية لصافي أرباح الاستحقاق:

أ. المقياس الأول تدفق الأموال من العمليات (رأس المال العامل)، يستخدم صافي التدفق من العمليات الجارية كمقياس بديل لأداء المنشأة بدلاً من كلاً من صافي الربح المحاسبي وصافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية⁽²⁾، ولقد استخدم هذا المقياس في العديد من الدراسات الأولى لاختبار رد فعل السوق للأرباح المحاسبية للإجابة على تساؤل عن مدى قدرة صافي الربح على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، ويعتبر بعض الباحثين أن هذا المقياس أقرب إلى صافي الربح منه إلى التدفقات النقدية ومن ثم لا يمكن اعتباره بديلاً جيداً لها وعليه يشككون في أي نتائج توصلت إلى جودة صافي الربح في التنبؤ بالتدفقات النقدية مستخدمة هذا المقياس بديلاً للتدفقات النقدية.

⁽¹⁾ د. مدثر طه أبو الخير، تقدير مدى تدخل الإدارة في تقدير الأرباح السنوية المنشورة من خلال مرونة تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد 21، العدد 3، 1997م، ص 60.

⁽²⁾ محمد زين الدين إبراهيم، السلوك الأخلاقي للإدارة عند قياس الدخل المحاسبي في منظمات الأعمال، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد 1، 2006م، ص 16.

ب. المقياس الثاني التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، فإنه يعتمد على قياس صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية وبالتالي فإنه يهتم فقط بالمتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية بصرف النظر عن توقيت الإيراد أو المصروف، وبعبارة أخرى فإن الإيرادات والمصروفات المستحقة لا تؤخذ في الاعتبار إلا في الفترة التي يتم فيها تسوية المبالغ المترتبة عليها نقداً، ويقدم مؤيدي هذا المقياس كبديل لصافي أرباح الاستحقاق عدداً من المبررات أهمها أن هذا المقياس يعتبر الأفضل في صنع القرار الاستثماري، حيث أن ما يهم المستثمر هو تقييم قدرة المنشأة على إجراء التوزيعات النقدية مستقبلاً. وعلى الرغم من أن صافي التدفقات النقدية يعتبر ملائماً لأغراض تقييم المنشأة، إلا أن هناك الكثير من المشاكل التي تحوط استخدامه بديلاً لصافي الربح وتجعل لأرباح الاستحقاق الأفضلية عليه في الأجل القصير منها⁽¹⁾.

- مشكلة التوقيت: مضمون هذه المشكلة أنه يتم تسجيل الإيرادات والمصروفات في فترات قد تختلف عن فترات تقديم العمليات الأساسية المكونة للإيراد أو فترات استهلاك المصروف، هذا الأمر يترتب عليه مفارقات كبيرة من فترة لأخرى، حيث من الممكن أن يتم التقرير عن أرباح لا تخص نفس الفترة.
- مشكلة المقابلة: وتتمثل هذه المشكلة في مقابلة إيرادات بمصروفات لا توجد بينهما علاقة مباشرة، وهذه العملية قد تضيف إلى المشكلة السابقة المزيد من المفارقات في الأرباح المقررة وفقاً للأساس النقدي.
- مشكلة المعلومات الداخلية: المشاكل السابقة تعتبر من الأمور البديهية التي يمكن ملاحظتها على الأساس النقدي في قياس أداء المنشأة بصورة مباشرة،

(1) FASB, **Qualitative Characteristics of Accounting Information**, SFAS No. 2, Financial Accounting Standards Boards, May, 1980.

ولكن المشكلة الهامة التي تضعف من القيمة المعلوماتية لقائمة التدفقات النقدية وتبرز أهمية التمسك بأساس الاستحقاق كأساس أصيل في قياس أداء المنشأة هي مشكلة المعلومات الداخلية Inside Information، والمعلومات الداخلية تعتبر من الظواهر التي تقوض أركان سوق المال⁽¹⁾.

يتضح للباحث مما تقدم أن هنالك ضرورة للتمسك باستخدام الاستحقاقات المحاسبية في معالجة القصور الناتج من التعامل بالأساس النقدي في:

أ. مشكلة التوقيت: استخدام الاستحقاقات المحاسبية بطريقة رشيدة تزيل الفروقات التي تحدث في الفترات المختلفة.

ب. مشكلة المقابلة: استخدام الاستحقاقات المحاسبية يعمل على توزيع عادل لكل من الإيرادات والمصروفات لكل فترة محاسبية، يعني مقابلة مجهودات الفترة بالإيرادات التي تخصها سواء كانت حالية أو يتم تحصيلها في المستقبل.

ج. مشكلة المعلومات الداخلية: استخدام الاستحقاقات المحاسبية يقدم معلومات كاملة عن النشاط سواء كانت نقدية أو غير نقدية مما يساعد الإدارة على تقييم وضعها المالي.

2/ دور الاستحقاق والقيمة المعلوماتية له

ينطوي أساس الاستحقاق في قياس الربح المحاسبي على الاعتراف بالإيراد في الفترة التي أنجزت فيها المنشأة معظم المراحل الهامة من مراحل النشاط وما يتبقى بعد ذلك لا يحوطه درجة كبيرة من عدم التأكد، بعد تحديد الإيرادات التي تخص الفترة على أساس تقديم المراحل الجوهرية لتحقيق الإيراد بصرف النظر عن التحصيل يتعين على المحاسب تحديد ذلك القدر من النفقات التي أسهمت في تحقيق تلك الإيرادات، ويدخل في تحديد النفقات الأخذ في الاعتبار أي نفقات متوقعة

(1) د. مدثر طه أبو الخير، مرجع سابق ذكره، ص ص 61 - 63.

أو محتملة مستقبلاً وترتبط بالفترة الحالية، وفي تحديده للنفقات التي يتعين مقابلتها بإيرادات الفترة، فإن المحاسب يحدد النفقات على أساس علاقتها بالإيراد أو بالفترة دون النظر لعملية السداد، وأساس الاستحقاق بهذا الشكل يقضي على مشاكل التوقيت والمقابلة، كما يحد أيضاً بدرجة كبيرة من مشكلة لمعلومات الداخلية الناشئة عن الأساس النقدي، بهذا الشكل فإن تطبيق الاستحقاق المحاسبي يقدم معلومات مفيدة عن حجم مجهودات المنشأة وأرباحها خلال فترة معينة تساعد هذه المعلومات في التنبؤ بحجم النشاط والأرباح في الفترات القادمة، كما تنقل أيضاً للقارئ جزءاً مما لدى الإدارة عن حجم التدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً من خلال الحسابات التي لم يتم تسويقها نقداً مثل المدينين والدائنين⁽¹⁾.

3/ تقدير أثر الاستحقاق المحاسبي على الأرباح

إن أساس الاستحقاق المحاسبي أحد الوسائل التي تستخدمها الإدارة لتنفيذ إستراتيجياتها بالنسبة للأرباح المنشورة، وهذه العملية تعتبر من قبيل العمليات الداخلية التي لا تكشف عنها الأرقام المحاسبية صراحة، كما أن الهدف من ورائها يرتبط بدوافع ضمنية غير معلنة، والبحوث الميدانية في هذا الصدد تواجه بمشكلتين الأولى وجود الدافع الذي هو في الغالب يرتبط بمصالح الإدارة، أما المشكلة الثانية فإنها ترتبط بقياس ظاهرة قبلية هي ظاهرة إدارة الربح من مظاهر بعدية هي الأرقام المحاسبية المنشورة.

يتضح للباحث مما سبق أن لاستخدام الاستحقاقات المحاسبية أهمية كبيرة في إثبات العمليات وتقديم معلومات عن جوهر العمل المحاسبي ومساعدة الإدارة في تحديد الخطط المستقبلية لاتجاه الأرباح.

(1) شوقي بيومي الحفناوي، حوكمة الشركات ودورها في علاج أمر الفكر والتطبيق المحاسبي، المؤتمر حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية الاقتصادية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005م، ص 18.

أهداف الاستحقاقات المحاسبية

تضمن الأدب المحاسبي وجهتي نظر بشأن هدف الإدارة من الاستحقاقات المحاسبية، خاصة الاختيارية منها، حيث ترى وجهة النظر الأولى أن الاستحقاقات المحاسبية تدعم ممارسات إدارة الأرباح من منظورها السلبي الذي قد يترتب عليه تضليل بعض الأطراف مقابل تحقيق أهداف ورغبات الإدارة، وهو ما يطلق عليه الدور الانتهازي للاستحقاق المحاسبي. أما وجهة النظر الثانية فتري أن الإدارة يمكنها استخدام المرونة المتاحة لها في تطبيق الاستحقاق المحاسبي، لتحسين القيمة الملائمة للأرباح المنشورة وزيادة جودتها، لدعم المستثمرين وغيرهم من المستخدمين لتقييم أداء المنشأة والتنبؤ بأرباحها المستقبلية وهو ما يطلق عليه الدور الإعلامي للاستحقاق المحاسبي⁽¹⁾.

يتضح للباحث مما سبق أن الهدف من استخدام الاستحقاقات المحاسبية يتمثل في إجراء تعديلات في حسابات المنشأة قد تكون في صالح الإدارة أو المساهمين ويمكن توضيح ذلك في الآتي:

1. زيادة الأرباح حيث أن مكافآت الإدارة عادة ما ترتبط بالأرباح المحققة، ولتحقيق ذلك يتم تطبيق الإجراءات والسياسات المحاسبية المؤدية لزيادة الإيرادات الخاصة بالفترة الحالية وتخفيض المصروفات الخاصة بنفس الفترة.
2. تعظيم القيمة السوقية للمنشأة والتي تتأثر بتوقعات المحللين للأرباح وبالتالي فإن إدارة المنشأة تحاول مسايرة تنبؤات المحللين باختيار السياسات المحاسبية التي تؤدي لزيادة الأرباح.

ثالثاً: دوافع استخدام الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية

(1) د. ممدوح صادق محمد الرشيد، مرجع سابق، ص ص 12 - 15.

يوجد العديد من الدوافع التي تحفز الإدارة على إستخدام الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية بهدف التأثير على الأرباح، ويمكن تصنيفها إلى مجموعتين:

1. دوافع تعاقدية والتي تشمل: عقود مكافأة الإدارة، وعقود الديون، تخفيض التكاليف السياسية.

2. دوافع متعلقة بسوق رأس المال: وتشمل كل من طرح أسهم الشركة للاكتتاب العام، مقابلة توقعات المحللين الماليين⁽¹⁾.

ويمكن تناول عينة من هذه الدوافع (عقود ومكافأة الإدارة، عقود الديون) بإيجاز:

1/ عقود مكافأة الإدارة

تشير النظرية الإيجابية في المحاسبة إلى أنه إذا كان يتم تحديد مكافآت المديرين على أساس الأرباح المحققة، فسوف يؤدي ذلك إلى وجود دوافع لدى المديرين للتلاعب في تلك الأرباح، بهدف تعظيم قيمة ما يحصلون عليه من مكافآت، فقد أوضح (1985) Healy أن المديرين يستخدمون الاستحقاقات الاختيارية لتعظيم مكافآتهم، وأن التأثير على الأرباح يختلف حسب مستوى الأرباح قبل الاستحقاقات الاختيارية، كما يختلف تبعاً لما إذا كان هذا المستوى (أكبر من الحد الأقصى والذي إذا تم تجاوزه، فلن يتم الحصول على مكافآت إضافية، أقل من الحد الأدنى اللازم للحصول على المكافآت، بين الحد الأدنى والأقصى)⁽²⁾.

2/ عقود الديون

(1) محمد محمود الحوشي، العلاقة بين مستوى الاستحقاقات الاختيارية ومنفعة المعلومات المحاسبية في تحديد أسعار الأسهم ومدى تأثير الإفصاح الاختياري على هذه العلاقة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد 52، العدد 1، الجزء 3، يناير 2015م، ص 53.

(2) محمد محمود الحوشي، مرجع سابق ذكره، ص 53.

أن الالتزام بسداد الديون في مواعيدها يعتبر من أهم أولويات المنشأة، حيث يعتمد بعض المديرين على التغيير في السياسات المحاسبية لتوفير السيولة اللازمة لإيفاء هذه الالتزامات مما يؤثر على أرباح وقيمة المنشأة⁽¹⁾.

رابعاً: مكونات الاستحقاقات المحاسبية

لا شك أن انهيار شركات عالمية كبيرة مثل (Enron, WorldCom, Xerox) وغيرها من الشركات العملاقة وما صاحبها من فضائح مالية والتي أدت إلى حالات إفلاس لهذه الشركات العملاقة دعت كل من الباحثين والمشرعين للبحث في أسباب هذه الانهيارات والتي تعود لعدة عوامل، كان من أهمها التلاعب بالبيانات المالية من خلال ممارسة إدارات تلك الشركات لبعض الإجراءات والسياسات المحاسبية المضللة واستغلالها للثغرات في المعايير المحاسبية من أجل تجميل وضعها المالي وإظهاره على غير حقيقته وزيادة ربحيتها وتحسين مركزها المالي، وذلك من خلال الاستفادة من تعدد البدائل المتاحة في السياسات المحاسبية المستخدمة عند إعداد المستحقات المحاسبية الأمر الذي يخدم أهدافها على حساب أهداف المنشأة، وهو ما يطلق عليه مصطلح المحاسبة الإبداعية (المضللة)⁽²⁾. يمكن تناول مكونات الاستحقاقات كما يلي: المستحقات الاختيارية، والمستحقات الإلزامية (الإلزامية)، والمستحقات الكلية.

1/ المستحقات الاختيارية

⁽¹⁾ محمد عبد الحميد طاحون، التغييرات الاختيارية في الطرق المحاسبية: دوافعها ومدائل معالجتها، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد 22، العدد 2، 1998م، ص 72.

⁽²⁾ سمير موسى زينون، العلاقة بين كل من المستحقات والتدفقات النقدية والتشغيلية والدخل من جهة وجودة المعلومات المحاسبية من جهة أخرى للشركات الصناعية، جامعة عمان العربية، كلية الأعمال. قسم المحاسبة، رسالة دكتوراه الفلسفة غير منشورة في المحاسبة، 2013م، ص 37.

عرفت بأنها (النفقات غير الإلزامية التي تحققت بعد، ويتم تسجيلها في الدفاتر المحاسبية)⁽¹⁾. كما عرفت بأنها (وهي المستحقات (التقديرية) والتي تنشأ نتيجة اختيار الإدارة بين المعالجات والخيارات المحاسبية المتاحة، وذلك بهدف تضخيم أو تخفيض أرباح المنشأة وإظهارها على غير الحقيقة وتشمل حسابات العملاء المدينة، والديون المشكوك في تحصيلها، حسابات المخزون، الذمم الدائنة، والإيرادات المؤجلة). وقد تم احتسابها بالاعتماد على نموذج (Jones, 1991) وذلك باحتساب الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات الإجبارية.

2/ المستحقات الإجبارية

وهي المستحقات (الإلزامية) والتي تنشأ من المعاملات التي تقوم بها المنشأة في الفترة الحالية وتشتمل على التغير في الإيرادات، الممتلكات والآلات والمعدات، منسوبة إلى إجمالي أصول المنشأة بهدف إلغاء أثر الفروق في أحجام شركات العينة، وذلك وفقاً لنموذج (Jones, 1991) فإن الشركات يمكنها تسجيل إيرادات لم يستحق أو تأجيل مصروف مستحق لسنوات لاحقة وذلك بهدف تعظيم الأرباح، وتوجد طريقتان لتعجيل الإيراد هما:⁽²⁾

1. حجز مبلغ معين بوصفه مبيعات جارية، عندما يكون تقديم الخدمات يمتد لأكثر من سنة، أي تسجيل الدفعة الكاملة من المبيعات في نفس الفترة التي تم استلامها فيها، مع أنها تخص أكثر من سنة مالية.

(1) هاني محمد الأشقر، إدارة الأرباح وعلاقتها بالعوائد غير المتوقعة للسهم ومدى تأثير العلاقة بحجم الشركة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2010م، ص 16.

(2) سمير موسى زيتون، العلاقة بين كل من المستحقات والتدفقات النقدية والتشغيلية والدخل من جهة وجودة المعلومات المحاسبية من جهة أخرى، مرجع سابق، ص 38.

2. أما الطريقة الأخرى فتعرف باسم Channel Stuffing حيث يرسل الصانع هنا شحنة كبيرة للموزع في نهاية الربع الأخير من السنة، ويقيدها في خانة المبيعات بالرغم من أنها ليست مبيعات فعلية.

3/ المستحقات الكلية

تشمل بالمفهوم الأوسع التغيير في صافي الأصول مثل (التغيير في الأصول المتداولة باستثناء النقد، التغيير في الالتزامات المتداولة) بالإضافة إلى الإهلاكات والتغيير في المديونية قصيرة الأجل والجزء المستحق من الديون طويلة الأجل. وتكمن أهمية هذه البنود في قدرة إدارة المنشأة على التلاعب بأرقام هذه الحسابات وتجييرها بما يتناسب مع مصلحة الإدارة⁽¹⁾.

خامساً: أنواع الاستحقاقات المحاسبية

يمكن تقسيم حسابات الاستحقاقات المحاسبية إلى عدة أنواع منها:⁽²⁾

1/ وفقاً للفترة المحاسبية المرتبطة بها إلى نوعين

أ. الاستحقاقات المتداولة أو قصيرة الأجل وتسمى أحياناً حسابات استحقاق رأس المال العامل، وهي تتمثل في التغيير في حسابات القبض + التغيير في المخزون + التغيير في الأصول المتداولة الأخرى. التغيير في حسابات القبض. التغيير في الضرائب. التغيير في الخصوم المتداولة الأخرى.

ب. حسابات الاستحقاقات غير المتداولة أو طويلة الأجل، وهي تتمثل في الأرباح المحاسبية مخصصاً منها كل من حسابات الاستحقاقات المتداولة والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. إن حسابات الاستحقاق غير المتداولة تتمثل

(1) المرجع السابق، ص ص 38 - 41.

(2) د. هشام حسن عواد المليجي، نموذج محاسبي مقترح للتنبؤ بإدارة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد 1، 2008م، ص ص 371 - 372.

في حسابات الاستهلاك وضرائب الدخل ودخل الاستثمارات في الفروع
المستقلة.

2/ وفقاً لأنشطة المشروع إلى ثلاثة أنواع

أ. الاستحقاقات الناتجة عن الأنشطة التشغيلية

ب. حسابات الاستحقاقات الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية.

ج. حسابات الاستحقاقات الناتجة عن الأنشطة التمويلية.

3/ وفقاً لرغبة أو عدم رغبة الإدارة في التلاعب إلى نوعين

أ. حسابات الاستحقاقات الاختيارية، وتتميز حسابات الاستحقاقات الاختيارية بوجود عدة بدائل لقياسها وتقوم إدارة الشركة بالاختيار من بين هذه البدائل، مما يعني توافر الحرية للإدارة لتحديد قيمة هذه الحسابات.

ب. حسابات الاستحقاقات غير الاختيارية، فإنه لا توجد مرونة في تحديد قيمتها حيث لا توجد بدائل لقياسها، وبالتالي لا تتواجد لدى إدارة الشركات الحرية للتلاعب في قيمة هذه الحسابات أو التأثير عليها، ومن أمثلة هذه الحسابات حسابات الأصول والخصوم التي يتم تحديد قيمتها من خلال اتفاقيات تعاقدية.

يرى الباحث مما تقدم لعرض في تحديد أنواع الاستحقاقات المحاسبية أن التقسيم لهذه الاستحقاقات يعتمد على طبيعة النشاط بالنسبة للمنشأة، وسلوك الإدارة ومدى فائدتها من تحديد بدائل وخيارات محاسبية دون الأخرى في زيادة مصالحها.

سادساً: مقومات الاستحقاقات المحاسبية

تتضح مقومات الاستحقاقات المحاسبية على شكل ومضمون المعلومات المحاسبية التي يفصح عنها النظام المحاسبي، من خلال ما يلي:⁽¹⁾

1. بالنسبة لمعلومات المركز المالي: فنجد أنه يجب على المحاسب أن يقوم بتقدير عمر الأصول الثابتة ثم تخصيص قيمها على مدى فترات هذا العمر ولجراء الاستهلاك الخاص بكل فترة ليتم التقرير عن القيم الصافية الخاصة بهذه الأصول لكل فترة مستقلة عن الأخرى، وذلك في ضوء فرض استمرارية المنشأة والقياس الدوري وأيضاً يتم تكوين المخصصات المتعلقة بالقيم المتوقعة للحسابات المدينة والدائنة في نهاية الفترة المحاسبية.

2. أما بالنسبة لمعلومات قائمة الدخل: فيتم توزيع الإيرادات والمصروفات على فترات الاستفادة منها ليتم في النهاية تحميل كل فترة محاسبية بما يخصها من إيرادات ومصروفات، اعتماداً على تطبيق مبدأ المقابلة Matching Principle.

يستنتج الباحث مما سبق أن الاستحقاقات المحاسبية تقوم على سياسات إدارة المنشأة في عمليات التقدير وتحديد البديل الأمثل في إثبات العمليات وإظهار النتائج.

متطلبات أساس الاستحقاق

يستلزم الأخذ بأساس الاستحقاق ضرورة تحديد الآتي:⁽²⁾

1. توقيت الاعتراف بالإيرادات والمصروفات عن طريق إيجاد رابطة سببية بين إنجازات المنشأة وبين الجهود التي تبذلها في سبيل ذلك والتي تمثل التدفقات الداخلة للمنشأة.

⁽¹⁾ د. عبد الفتاح أحمد خليل، قياس القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية وفقاً لأساس الاستحقاق والتدفقات النقدية وانعكاساتها على قرارات المستثمرين، المجلة العلمية، التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، الملحق 2 للعدد 1، 2001م، ص 16.

⁽²⁾ د. عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص 282.

2. طريقة معالجة آثار عدم تزامن التدفقات النقدية عن طريق:

- التسويات الخاصة بالمقدمات والمستحقات.
- استهلاك وتوزيع التكاليف الرأسمالية بطريقة منتظمة ومنطقية تعكس بقدر الإمكان الاستفادة الدورية من هذه الموارد.

سابعاً: مداخل تحديد الاستحقاقات المحاسبية

أن المحدد الأساسي لأي اختيار خاص بوجود استحقاقات محاسبية، هو قياس وجود إمكانية أو قدرة لدى إدارة المنشأة على ممارسة الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية عند تحديد أرباح الفترة، وباستقراء الباحث لأدبيات المحاسبية وجد أن هنالك مدخلين رئيسيين لمعرفة إمكانية إدارة المنشأة على الاختيار عند تحديد الأرباح اعتماداً على الاستحقاقات المحاسبية:⁽¹⁾

1/ المدخل الأول

ويطلق عليه مدخل نماذج الاستحقاق التجميعي، وهو يقوم على بناء علاقات خطية، لإثبات وجود استحقاقات محاسبية اختيارية، من خلال دراسة العلاقة بين إجمالي المستحقات والعوامل المفسرة المفترضة والخاصة بقدرة الإدارة على إحداث استحقاقات اختيارية ويتم من خلال النماذج استخدام إجمالي المستحقات وكذلك التغير في إجمالي المستحقات، كمقياس لتفسير ممارسة الإدارة للاستحقاق الاختياري عند تحديد الأرباح⁽²⁾.

2/ المدخل الثاني

⁽¹⁾ د. محمد عبد الفتاح محمد، المراجعة المتقدمة في ضوء المعايير والإرشادات الدولية والمصرية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2011م، ص 31.

⁽²⁾ Jones, J.J E **Earnings Management During. Import Relief Investigation**, Journal of Accounting, Research, Vol. 29, No. 2, 1991, PP. 193 – 228.

ويطلق عليه مدخل المستحقات الخاصة، حيث يعتمد على بناء نموذج خاص لكل بند من بنود المستحقات، ويركز هذا المدخل على مقارنة بند استحقاق معين بمعيار الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة، ومن خلال المقارنة يمكن التوصل إلى إمكانية قيام المنشأة بتطبيق الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية من خلال بند معين أو مجموعة من البنود، وتعكس دراسة البند ما إذا كانت مكوناته تدخل فيها الاستحقاقات الاختيارية أم لا⁽¹⁾.

يتضح للباحث مما تقدم أن المداخل المختلفة لتحديد مدى استخدام المنشأة للاستحقاقات المحاسبية الاختيارية يعتمد على سلوك الإدارة في اختيار التقديرات المختلفة لتحديد نتيجة أعمال المنشأة.

مداخل تقدير أرباح الاستحقاق الاختياري

هنالك عدد من المداخل لتحديد أرباح الاستحقاق الاختياري من أهمها:⁽²⁾

1/ مدخل افتراض ثبات الاستحقاق الإيجابي

نظراً لعدم قابلية تجزئة الاستحقاق الكلي إلى استحقاق إجباري واستحقاق اختياري بطريقة مباشرة، افترض بعض الباحثون ثبات أثر الاستحقاق الإيجابي على الأرباح من فترة لأخرى وأن أي تغيير في حجم أرباح الاستحقاق فإنه يرجع لتدخل الإدارة، على سبيل المثال، إذا فرضنا أن حجم أرباح الاستحقاق في سنة ما هو (س - ت - 1) وأن هذا القدر في السنة التالية هو (س)، فإن (س - س - ت - 1) هو أرباح الاستحقاق الاختياري، وهذا المقدار قد يكون موجباً أو سالباً وبالتالي يعطي إشارة عن اتجاه إستراتيجية الإدارة بشأن التأثير في الأرباح، فإذا ما كان هذا المقدار

(1) د. محمد عبد الفتاح محمد، مرجع سابق ذكره، ص 32.

(2) د. مدثر طه أبو الخير، تقدير مدى تدخل الإدارة في تقرير الأرباح السنوية المنشورة من خلال مرونة تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد 21، العدد 3، 1997م، ص 64.

مؤثر في حجم الأرباح المنشورة، فإن هناك دافعاً لدى الإدارة وراء هذا السلوك. أما إذا كان هذا المقدار غير مؤثر معنوياً في حجم الأرباح المنشورة فإنه غير مقبولاً الفرض القائل بأن هناك دوافع لدى الإدارة للتأثير في حجم الأرباح، ويعتمد مدخل الثبات على أسلوبين: الأول يعتمد على فكرة السير العشوائي البسيطة حيث يفترض أن تأثير الاستحقاق المحاسبي على الأرباح في السنة السابقة يعادل نفس الأثر على الأرباح في السنة الحالية. وبناءً عليه فإن أي تغيير في حجم أثر الاستحقاق على الأرباح المحاسبية يعتبر من قبيل الاستحقاق الاختياري الموجه بدوافع الإدارة. الثاني يفترض ثبات معدلات التغيير في حجم الاستحقاق الإجمالي من سنة لأخرى، وبالتالي فإن أي تغيير غير عادي زيادة على هذه المعدلات يعتبر استحقاقاً اختيارياً، ويتطلب الأسلوب الأول مشاهدة واحدة سابقة على سنة الاختبار، أما الأسلوب الثاني فإنه يتطلب سلسلة من المشاهدات السابقة لتقدير اتجاه الاستحقاق الاختياري ثم قياس التغيير عن هذا الاتجاه في سنة الاختبار.

نموذج التقدير الذي استخدمه Healy (1985) يعتمد على فكرى السير

العشوائي، وتأخذ معادلة التقدير في دراسته الشكل التالي:

$$Acc_t = Dep_t - X_t + \Delta AR_t + \Delta Inv_t - \Delta AP_t - (\Delta TP_t + Def_t)$$

وتعني هذه المعادلة أن الاستحقاق الإجمالي يمكن قياسه عن طريق التغيير في الأصول المتداولة عدا النقدية مطروحاً منه التغيير في الخصوم المتداولة والإهلاك وصافي العمليات الغير عادية⁽¹⁾، ويفترض Healy أن أي تغيير في حجم الاستحقاق الإجمالي (Acc) يعتبر تغيراً راجعاً للاستحقاق الاختياري، وأن أي تغيير موجب يهدف إلى زيادة الربح، وأي تغيير سالب يهدف إلى تخفيض الربح، ولقد انتقد

(1) أحمد رجب عبد الملك، المدخل التحليلي للقوائم المالية المنشورة كأداة للكشف عن إدارة الأرباح بالشركات المسجلة بسوق المال المصري، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد 26، العدد 1، 2012م، ص 391 - 394.

Kaplan (1985) هذا المدخل على أساس أن رأس المال العامل من الأصول والخصوم المتداولة يتغير من فترة لأخرى تبعاً لتغير الظروف الاقتصادية وتطور حجم أعمال المنشأة، وعلى هذا الأساس فإن أي تغير في الاستحقاق الإجمالي سوف يفهم منه وجود تلاعب من الإدارة في تطبيق أساس الاستحقاق بغرض التأثير في الأرباح ولكنه في الحقيقة يرجع إلى تغير حجم نشاط المنشأة تبعاً للنمو الطبيعي في حجم أعمالها، أضف إلى ذلك أن المعادلة السابقة تفترض أن الناتج بالكامل يعتبر استحقاق اختياري وأن الاستحقاق الإجباري يساوي الصفر، ومع هذا فإن الإهلاك أحد عناصر المعادلة، سوف يعد على أنه استحقاق اختياري على الرغم من أن الإهلاك بالكامل يعد استحقاقاً إجبارياً وأي تغير في الإهلاك سوف يرتبط بقيمة الأصول الثابتة ما لم يكن نتيجة لتغير أي من أسس حساب الإهلاك.

2/ المداخل التي تعتمد على تقدير الاستحقاق غير الاختياري

اعتمدت دراسات أخرى على تقدير الاستحقاق غير الاختياري بطريقة مباشرة بدلاً من افتراض ثباته، كخطوة نحو تقدير بواقى الاستحقاق الكلي لتقيس الاستحقاق الاختياري، وتعتمد فكرة تقدير الاستحقاق غير الاختياري على أن هناك دائماً متغير مالي يتأثر بالظروف الاقتصادية التي تعمل فيها الشركة ويؤثر بشكل مباشر في العنصر المحاسبي الخاضع للاستحقاق، فإيراد المبيعات يؤثر في حجم العملاء وقيمة الآلات تؤثر في حجم الإهلاك⁽¹⁾، وبناءً على هذا التصور يمكن توليف علاقة انحدار تساعد في تقدير الاستحقاق غير الاختياري لكل حساب على حده أو على المستوى الإجمالي، والدراسة الأولى التي طبقت هذا التصور هي دراسة Jones (1991) وفيها تم تقدير الاستحقاق غير الاختياري الإجمالي كدالة في مجموعة من المتغيرات المالية الأخرى كما يتضح من العلاقة الآتية:

(1) د. مدثر طه أبو الخير، مرجع سابق ذكره، ص ص 65 - 66.

$$TA_{it}/A_{it-1} = \alpha [1/A_{it-1}] + \beta_1[DREV_{it}/A_{it-1}] + \beta_2[PPE_{it}/A_{it-1}] + \varepsilon_{it}$$

ويلاحظ أنه يتم التعبير عن عناصر جانبي النموذج كنسبة مئوية من الأصول في بداية الفترة، كما أن الاستحقاق غير الاختياري يعتبر دالة في إيرادات الفترة باعتبار أن الإيرادات متغير هام يؤثر في استحقاق عناصر محاسبية أخرى كالمدينين وتكلفة البضاعة المباعة، وتطبيق هذا النموذج على سلسلة من البيانات يمكن من التقدير الإحصائي لثوابت النموذج الأمر الذي يترتب عليه إمكانية تقدير الاستحقاق غير الاختياري لأي فترة يتوافر فيها بيانات النموذج أولاً، ثم تقدير بواقى النموذج لتمثل الاستحقاق الاختياري ثانياً⁽¹⁾.

يتضح للباحث مما تقدم أن مداخل تقدير أرباح الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية تحاول وضع نموذج أو قاعدة أو قانون لتحديد تلك الأرباح كما في نموذج (Jones) ولكن يرى الباحث أن التعرف على تقدير أو تحديد أرباح الاستحقاقات المحاسبية يمكن معرفته عن طريق فصل الاستحقاقات الإجبارية من الاختيارية.

الأثر العكسي للمستحقات

إن أساس الاستحقاق في المحاسبة يعطي الحق للمدراء باستخدام الجانب التقديري لتحديد الأرباح المفصح عنها في القوائم المالية المعلنة⁽²⁾، والأرباح المفصح عنها مكونة من التدفقات النقدية الناشئة من العمليات التشغيلية مضافاً إليها التسويات المحاسبية والتي تسمى المستحقات (Accruals) والمستحقات بطبيعتها تعتبر تدفقات نقدية مستقبلية ومقياس موثوق به لأداء المنشأة وهي تشمل على الأصول المستحقة والالتزامات المستحقة. ومن الحقائق المحاسبية المتعارف عليها أن التلاعب بالمستحقات في فترة معينة سيكون له تأثير عكسي بلا محالة في أي

(1) د. مدثر طه أبو الخير، مرجع سابق ذكره، ص ص 65 - 66.

(2) د. آمال حمد كمال، مشاكل محاسبية متخصصة، (القاهرة: بدون ناشر، 2014م)، ص 21.

من الفترات القادمة، ونظراً لقيام بعض المدراء باستخدام هذه المستحقات كوسيلة للتلاعب فإن ذلك سيؤدي بالضرورة إلى وجود التأثير العكسي بالنهاية على الأرباح المفصح عنها في المستقبل. ويعني الأثر العكسي لأساس الاستحقاق أن استخدام أساس الاستحقاق لزيادة الربح في الفترة الحالية سوف يترتب عليه انخفاض أرباح الفترات التالية، فمثلاً زيادة العمر الإنتاجي للأصول بهدف تخفيض الإهلاك ومن ثم تخفيض المصروفات وزيادة أرباح الفترة الحالية يؤدي إلى امتداد الإهلاك لفترة طويلة ومن ثم تخفيض الربح في الفترات القادمة.

يتضح للباحث مما سبق أن استخدام الاستحقاقات المحاسبية له أثر على المنشأة مستقبلاً ولكن هذا الأثر مقيد بسلوك الإدارة تجاه الاستخدام، فإذا كان سلوك انتهازى يؤدي إلى زيادة أرباح الفترة الحالية سوف يؤدي ذلك إلى تخفيض أرباح الفترات المستقبلية والعكس صحيح.

المبحث الثاني

مفهوم إدارة الأرباح باستخدام الاستحقاقات المحاسبية

يتناول الباحث هذا المبحث في النقاط التالية:

أولاً: مراحل تطور استخدام الاستحقاقات المحاسبية في إدارة الأرباح

ثانياً: المفهوم والحاجة لإدارة الأرباح

ثالثاً: أهمية الاستحقاقات المحاسبية في إدارة الأرباح

رابعاً: أساليب ومداخل إدارة الأرباح

خامساً: طرق ومداخل قياس إدارة الاستحقاقات المحاسبية

سادساً: الآثار المترتبة على إدارة الأرباح

أولاً: مراحل تطور استخدام الاستحقاقات المحاسبية في إدارة الأرباح

لقد مر اهتمام إدارة منظمات الأعمال للأرباح بعدد من المراحل المختلفة التي تعبر كل منها عن طبيعة هذا الاهتمام والهدف منه ودوافعه، ويمكن عرض ذلك من خلال المراحل التالية:⁽¹⁾

1/ مرحلة التقديرات المحاسبية

لقد سادت هذه المرحلة قبل العقد التاسع من القرن العشرين، وقد تضمن

(1) د. محمد أحمد إبراهيم خليل، القياس المحاسبي لممارسة إدارة الأرباح بمنظمات الأعمال وسبل معالجتها، دورية الإدارة العامة، المجلد الثاني والخمسون، العدد الأول، كلية التجارة، جامعة بنها، 2011م، ص 59 - 62.

الفكر المحاسبي في هذه المرحلة الكثير من المصطلحات العلمية التي تعبر عن طبيعتها وكيفية الاهتمام بالأرباح خلالها، مثل البدائل المحاسبية والاختيارات المحاسبية والسياسات المحاسبية والتغيرات المحاسبية إلى غير ذلك من المصطلحات، وتشير جميعاً في مفهومها العام إلى حرية الإدارة في الاختيار بين الطرق المحاسبية المختلفة عند إعداد القوائم المالية وعرض المعلومات المحاسبية بالشكل الذي يحقق الهدف من ذلك. وتعتبر التقديرات المحاسبية ذات أثر على دلالة القوائم المالية المنشورة لما لها من تأثير على درجة إيضاح القوائم المالية، والذي قد يؤثر على طبيعة القرارات التي تتخذها الأطراف المستخدمة لهذه القوائم⁽¹⁾.

2/ مرحلة تمهيد الدخل

تمهيد الدخل في الفكر المحاسبي يعني التدخل المتعمد من قبل الإدارة بغرض تجنب حدوث أية متغيرات مؤثرة في اتجاه رقم الربح المعلن والمستهدف للتمهيد بما يتفق مع أهداف الإدارة المحددة مسبقاً⁽²⁾. ولقد سادت هذه المرحلة خلال العقد التاسع من القرن العشرين، وتسمى أيضاً مرحلة التلاعب المحاسبي Accounting Manipulation، أو التلاعب في الأرباح Earning Manipulation، أو تقلبات الربح Earning Fluctuations، وتعتبر هذه المرحلة امتداداً للمرحلة السابقة مع زيادة تدخلات الإدارة في إعداد المعلومات المحاسبية بحيث تقوم بتطويع الطرق والأساليب المحاسبية لتعديل رقم الربح بالشكل الذي يحقق إستراتيجية الإدارة في توقيت الإفصاح عن هذا الربح، لذا فقد عرف تمهيد الدخل بأنه محاولة الإدارة للتخلص من الانحرافات غير الطبيعية في الأرباح المحاسبية بشرط أن تكون في

⁽¹⁾ سالم سليمان سالم، دراسة تحليلية لدور المعايير المحاسبية في سد الفجوة الأخلاقية بين الإدارة والمساهمين في إدارة أرباح المنشأة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، 2009م، ص 22.

⁽²⁾ علي محمد حسن هويدي، دراسة اختبارية لبعض محددات تمهيد الدخل في الشركات المساهمة الكويتية، مجلة الإدارة العامة، العدد 2، أغسطس 1998م، ص 374.

حدود المبادئ المحاسبية المتعارف عليها⁽¹⁾.

في حين يرى آخر أن تمهيد الدخل المحاسبي هو خفض حدة التذبذبات في الأرباح الفعلية المنشورة حول رقم معين للربح المتوقع ترى الإدارة أنه الربح العادي للوحدة الاقتصادية، ويعبر عن ذلك سلوك إداري رشيد، نتيجة ذلك ظهرت الإستراتيجية الإدارية المختلفة التي تبرر سلوك الإدارة تجاه التدخل في الأرباح وممارسة تمهيد الدخل، خاصة وإن الإستراتيجية كمفهوم تعبر عن فلسفة ونوايا الإدارة فيما يتعلق بتحديد وتقييم المناهج البديلة لتحقيق أهداف التنظيم المرسومة⁽²⁾.

13/ مرحلة إدارة الأرباح

لقد ظهرت هذه المرحلة بوضوح مع بداية القرن الحادي والعشرين وحتى الآن، وتسمى مرحلة إدارة الاستحقاقات أو المحاسبة الابتكارية، ويطلق عليها أيضاً Big – Bath Accounting، ولا تتفصل هذه المرحلة عن المرحلتين السابقتين وخاصة المرحلة الثانية، كما تتميز هذه المرحلة بأن تدخلات الإدارة في تحديد الأرباح بدأت تأخذ بعداً جديداً يعبر عن دوافعها المختلفة للقيام بذلك.

يتضح للباحث مما سبق أن مراحل استخدام الاستحقاقات المحاسبية في التأثير على نتائج أعمال المنشأة بدأ بطريقة متدرجة ولا يمكن ملاحظتها بطريقة مباشرة، حيث مرحلة التقديرات ويكون استخدام الاستحقاقات المحاسبية بطريقة ما يحقق للإدارة مصالحها، كذلك مرحلة تمهيد الدخل حيث يمكن استخدام الاستحقاقات المحاسبية من تخفيض حدة التذبذبات التي تحدث في دخول الفترات المحاسبية المختلفة، وأخيراً مرحلة إدارة الأرباح حيث يمكن استخدام الاستحقاقات المحاسبية

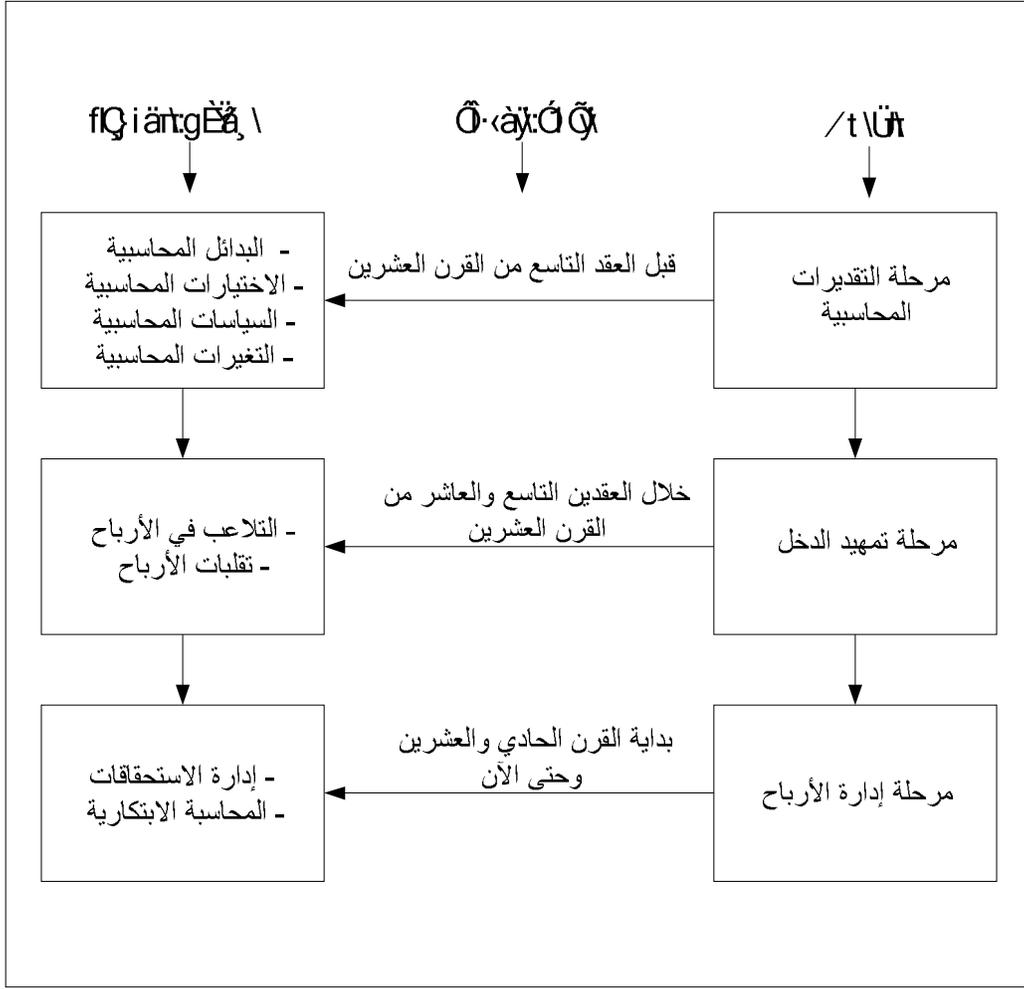
(1) Beidman, C, R, **Income Smoothing, The Role of Management**, The Accounting Review, 1973, P. 653.

(2) أحمد هاني بحيري، دراسة تحليلية إخبارية لمتطلبات الإستراتيجية الإدارية للخيارات المحاسبية في مصر، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد 1، يناير 1993م، ص ص 12 - 13.

لتجميل القوائم المالية، لذلك يقدم الباحث الشكل التالي للتعبير عن مراحل استخدام الاستحقاقات المحاسبية للتأثير على بيانات القوائم المالية.

شكل رقم (1/2/1)

يوضح مراحل تطور استخدام الاستحقاقات المحاسبية في إدارة الأرباح



المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على دراسة محمد أحمد إبراهيم خليل، 2011م.

ثانياً: المفهوم والحاجة لإدارة الأرباح

يعتبر الهدف الأساسي لإدارة الأرباح هو إظهار أرباح أكثر استقراراً وثباتاً، وهذا بدوره يعطي انطباعاً عن انخفاض المخاطر التي تتعرض لها المنشأة، وبالتالي ينتج عنها ارتفاع في أسعار أسهمها، وانخفاض التكاليف اللازمة لمتطلبات الاقتراض

والتمويل، وكذلك زيادة إقبال المستثمرين على الاستثمار في المنشأة، بالإضافة إلى أهداف أخرى تتضمن اعتبارات التكلفة السياسية، والتحايل على الأنظمة الضريبية، وأهداف الإدارة الشخصية كالاستفادة من خطط التعويض والمكافآت والعلاوات الإضافية في حالة تحقيق المنشأة لأداء مالي مستقر⁽¹⁾.

هنالك عدة تعريفات لإدارة الأرباح

عرفت بأنها (تدخل هادف من قبل الإدارة عند إعداد التقارير المالية، وذلك بغرض التأثير على حملة الأسهم أو تعديل مخرجات العقود وذلك عن طريق تطويع أو تأجيل المعلومات المتعلقة بالأرباح والتأثير على المكافآت التي تعتمد على الأرباح)⁽²⁾. وعرفت أيضاً بأنها (الأساليب التي يستخدمها المديرون بطريقة مدروسة لتحقيق المستوى المرغوب من الأرباح)⁽³⁾. أيضاً عرفت بأنها (التطويع المصطنع للأرباح بهدف خدمة أغراض الإدارة من خلال ما تتخذه هذه الأخيرة من قرارات تتحكم بالمعلومات المحاسبية التي ينبغي التقرير عنها وتوصيلها للأطراف ذات العلاقة مع المنشأة)⁽⁴⁾.

هنالك تعريفات أخرى لإدارة الأرباح منها:

تعريف Schiper، حيث عرفها بأنها (تدخل متعمد في عملية إعداد التقارير المالية الخارجية بهدف الحصول على مكاسب خاصة، وليس بهدف تسهيل عملية

(1) د. سامح محمد رضا رياض أحمد، اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية، (الرياض: معهد الإدارة العامة للطباعة والنشر، 2010م)، ص 115 - 139.

(2) محمد الطيب محمد الشريف، إدارة الأرباح في الشركات الليبية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد 2، السنة 17، 2013 ص 142.

(3) د. صفوت مصطفى محمد إبراهيم الدويري، أثر التطبيق الإلزامي لقواعد الحوكمة ومعايير المحاسبة المصرية الجديدة على إدارة الأرباح، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد 4، السنة 16، 2012م، ص 665.

(4) إيمان صالح فاضل، استخدام أساليب إدارة التكلفة في الرقابة على سلوك المديرين التنفيذيين للحد من ممارسة إدارة الأرباح، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2011م، ص 1.

التشغيل الحيايدي لهذه التقارير⁽¹⁾ وعرفها Degeorge، بأنها (التدخل المتعمد من قبل الإدارة في عملية إعداد التقارير المالية وذلك بنية التأثير على أصحاب المصلحة، أو تعديل مخرجات التعاقدات)⁽²⁾. كما تعرف إدارة الأرباح بأنها (تلك التي تحدث عندما يستخدم المديرون الحكم في إعداد التقارير المالية وفي هيكلية العمليات المالية، لتعديل التقارير المالية من أجل تضليل بعض أصحاب المصالح فيما يتعلق بالأداء الاقتصادي الراهن للمنشأة)⁽³⁾. وعرفت بأنها (أي سلوك تقوم به الإدارة للتأثير على صافي الدخل الذي يظهر بالقوائم المالية دون تحقيق مزايا اقتصادية حقيقية، ولكنه يؤدي في الواقع إلى أضرار في الأجل الطويل)⁽⁴⁾. وعرفها آخر بأنها (عملية قيام الإدارة باستخدام المعايير المحاسبية المتعارف عليها بصورة متعمدة للوصول برقم صافي الربح إلى رقم مرغوب فيه)⁽⁵⁾.

يستطيع الباحث تعريف إدارة الأرباح بأنها (تدخل متعمد من قبل الإدارة للتأثير على رقم الربح بهدف تحقيق مصالح لفئات محددة دون الأخرى).

الحاجة لإدارة الأرباح

هنالك عدد من الأسباب التي تستدعي الإدارة للتحكم في الأرباح منها:⁽⁶⁾

1. التأثير على سمعة المنشأة إيجاباً في السوق المالي.

⁽¹⁾ Schipper, K., "Commenter on Earnings Management", Accounting Horizon, 1989, Vol, 13, No. 4, P. 368.

⁽²⁾ Degeorge et al, "Earnings Management to Exceed Thresholds", Journal of Business, 1999, Vol, 72, P. 33.

⁽³⁾ محمد عبد الفتاح محمد، إطار مقترح لتحقيق موضوعية تقرير مراقب الحسابات في ضوء ممارسات إدارة الأرباح، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد 2، 2007م، ص 200.

⁽⁴⁾ وصفي عبد الفتاح حسن، تسوية الأرباح خلال الفترات المحاسبية من منظور اقتصادي وأخلاقي، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد 34، العدد 1، 1997م، ص ص 9 - 10.

⁽⁵⁾ Beneish, M., "Earnings Management: A perspective", Journal Managerial Finance, Vol, 27, No. 122, 2001, P. 4.

⁽⁶⁾ د. سالم أحمد الصباح، تأثير الأرباح على المعلومات الواردة بالقوائم المالية وموقف المراجع الخارجي، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد 49، العدد 1، 2012م، ص 190.

2. لغايات التلاعب الضريبي.
3. الحصول على التمويل من البنوك والمؤسسات المالية أو المحافظة عليه.
4. لتقوية فرص استفادة الإدارة من المعلومات الداخلية.
5. الحصول على مكافآت كبيرة للمدراء.
6. تجنب التكلفة السياسية.
7. تخفيض احتمال انتهاك عقود الدين.

يتضح للباحث مما سبق أن هنالك حاجة ضرورية تجعل الإدارة تدير أرباحها بهدف تحقيق مزايا قد تكون متعلقة بالإدارة نفسها (مكافآت) أو المنشأة (السمعة الحسنة في السوق).

ثالثاً: أهمية الاستحقاقات المحاسبية في إدارة الأرباح

لعل التركيز على أساس الاستحقاق كمدخل لإدارة الأرباح يكمن في عدة أسباب من أهمها: (1)

- أ. التكلفة المنخفضة لاستخدامه، حيث تتم إدارة الربحية من خلال قرارات محاسبية ولا يتطلب عمليات اقتصادية جديدة.
- ب. الطبيعة غير الظاهرة والتي تميزه عن التدفقات النقدية والتي يجب أن يساوي رصيد النقدية في نهاية الفترة رصيدها في بداية الفترة مضافاً إليه صافي التدفقات النقدية التي حدثت خلال الفترة.
- ج. المقاييس التي يعتمد عليها أساس الاستحقاق تكون مغرية ليس فقط من الناحية العملية، ولكن أيضاً من الناحية النظرية حيث يمكن تجميع صافي تأثير قرارات عديدة بشأن الاعتراف والقياس المحاسبي في مقياس واحد، هذا بالإضافة إلى أن القرارات الخاصة بهذا الأساس قرارات فردية من قبل

(1) صفاء محمود السيد حامد، المرجع السابق، ص 19.

المديرين أو من قبل مجموعة صغيرة منهم.

د. بالإضافة إلى ما سبق يعتمد على أساس الاستحقاق في إدارة الربحية لكونه من المبادئ لمحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، والتي تستخدم للحد من التعارضات المتوقعة والنتيجة عن تأثير استخدام طرق محاسبية مختلفة على الربح، فكل ذلك يجعل هناك صعوبة في اكتشافه من قبل المستخدمين.

الاستحقاق كوسيلة لإدارة الأرباح

ويمكن للإدارة إدارة الأرباح من خلال هذا الأساس بالاعتماد على عدة وسائل من أهمها: (1)

(1) المصروفات والخسائر

أ/ تعتبر المخصصات من حسابات الاستحقاق المحاسبي الأكثر أهمية في إدارة الربحية، حيث يمكن التوسع فيها أو الحد منها حسب أرباح الفترة المرغوب فيها. ب/ التحكم في معالجة المصروفات الخاصة بالأصول طويلة الأجل عن طريق الآتي:

- رسملة أو عدم رسملة المصروفات التي أنفقت على حيازة الأصول طويلة الأجل.
- تحديد العمر الإنتاجي للأصل وإتاحة الفرصة لإمكانية تعديله.
- تحديد الطريقة التي يمكن استخدامها في حساب الإهلاك وإتاحة الفرصة لإمكانية تغييرها.
- الاعتراف بخسارة الانخفاض في قيمة الأصول.
- الاعتراف بالزيادة في قيمة الأصول.
- تحديد قيمة الخردة أو النفاية عند حيازة الأصل والبدء في حساب الإهلاك.

(1) نفس المرجع، ص 20.

- إمكانية إعادة تقدير قيمة الأصل بعد الاستخدام.
- رسملة أو عدم رسملة المصروفات التي تتفق على الأصل بعد الاستخدام.
- ج/ التحكم في المعالجة المحاسبية للمصروفات البيعية والمصروفات الإدارية والعمومية للوصول إلى رقم الربح المستهدف⁽¹⁾.
- د/ معالجة مصروف الإعلان المدفوع كحملة إعلانية توزع على عدة سنوات بدلاً من تحميلها على حسابات الفترة الحالية فقط.

(2) الإيرادات والمكاسب

تعتبر الإيرادات والمكاسب أحد حسابات الاستحقاق التي يمكن استخدامها في إدارة الربحية من خلال التحكم في توقيت الاعتراف بها، ففي حالة وصول الأرباح إلى الرقم المرغوب فيه تقوم الإدارة بتأجيل الاعتراف بإيرادات تمت في نهاية السنة إلى السنة التالية، والعكس عندما يكون رقم الربح أقل من الرقم المرغوب فيه تلجأ الإدارة إلى الاعتراف بإيرادات قد لا تكون خاصة بهذه الفترة⁽²⁾.

يضيف الباحث إلى ما سبق أنه يمكن للإدارة أن تستخدم الاستحقاقات بطريقة انتهازية للاعتراف بالإيرادات مثل:

- الاعتراف بالمبيعات الآجلة كإيرادات بالرغم من توافر شروط تحتم الانتظار حتى تتم عملية التحصيل.
- توقيت الاعتراف بالمكاسب المحققة الناتجة عن الاستثمارات.
- التلاعب في حسابات الإيرادات والحسابات الأخرى بهدف الوصول إلى القيمة المرغوب فيها.

⁽¹⁾ علي عبد الله أحمد الجبري، الإطار الفكري لإدارة الأرباح، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد 3، العدد 1، 2013م، ص 1307.

⁽²⁾ ياسر السيد كساب، تقدير مدى تأثير الإدارة في الأرباح المحاسبية المنشورة باستخدام أساس الاستحقاق ودوافعها ورد فعل السوق، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة طنطا، 2008م، ص 9 - 10.

- التغيير في طرق الاعتراف بالإيراد.

رابعاً: أساليب ومداخل إدارة الأرباح

الأساليب المستخدمة لإدارة الأرباح

يمكن للإدارة أن تستخدم الاستحقاقات المحاسبية لإدارة الأرباح من خلال ما يلي:⁽¹⁾

1/ التغيير في الطرق المحاسبية:

أ. الاختيار بين الطرق المختلفة لتسعير المخزون.

ب. الاختيار بين الطرق المختلفة لحساب إهلاك الأصول الثابتة الملموسة ومعدل نفاد الأصول غير الملموسة⁽²⁾.

ج. الاختيار بين طرق معالجة نفقات البحث والتطوير.

2/ التغييرات في التقديرات المحاسبية:

أ. تقديرات العمر الإنتاجي للأصول الثابتة وقيمتها التخريدية.

ب. التدخل في تحديد توقيتات الاعتراف بالمصروفات والإيرادات.

ج. تقدير المخصصات المختلفة.

د. التدخل في تحديد أرقام المبيعات.

3/ التغيير في طريقة الإفصاح:

وذلك عن طريق إعادة تبويب عناصر قائمة الدخل وذلك لإظهار عناصر

معينة أو لإخفاء عناصر أخرى، وكذلك إعادة تبويب عناصر قائمة المركز المالي.

4/ التغيير في سياسات الإنتاج أو الاستثمار أو التمويل:

وذلك بغرض التغلب على التطبيق الإجباري لبعض المبادئ أو المعايير المحاسبية

(1) د. محمد أحمد إبراهيم خليل، المرجع السابق، ص 75 - 76.

(2) صفاء محمود السيد، إدارة الربحية ومعايير المحاسبة المصرية، مرجع سابق، ص 45.

والتي لا تتفق نتائجها مع رغبات أو أهداف الإدارة التي تسعى إلى تحقيقها⁽¹⁾.

5/ التغيير في منظمة الأعمال ذاتها:

وذلك بتغيير شكلها القانوني أو بالاندماج مع منظمة أخرى بحيث يساعد ذلك

الإدارة على تحقيق أهدافها بخصوص إدارة الأرباح.

6/ Cookie Jar:

تتميز المحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق بالاعتماد على الكثير من التقديرات المحاسبية والتي يجب أن تحسب وتسجل بناءً على أحداث أو صفقات في السنة المالية الجارية وتترتب عليها التزامات سوف يتم دفعها مستقبلاً وتتطلب تقديراً من الإدارة، إلا أنه لا يمكن معرفة الأحداث المستقبلية على وجه الدقة واليقين في وقت التقدير فهناك شك في الغالب يحيط بعملية التقدير، وبعبارة أخرى ليس هناك تقدير صحيح وإنما هناك مجال لعدة تقديرات ممكنة، ومن هنا على الإدارة أن تختار تقديراً واحداً، وأن عملية الاختيار هذه تهيئ الفرصة لإدارة الأرباح، بحيث أنه عندما تختار الإدارة تقديراً في حده الأعلى لتقدير المصروفات المقبولة والممكنة، تكون النتيجة تسجيل مصروف أكبر في الفترة الحالية مما لو اختارت الحد الأدنى للتقدير، وبالتالي يكون من الممكن تسجيل مصروفات أقل في الفترة التالية وبهذا تخلق الإدارة ما يعرف بـ (Cookie Jar reserve)⁽²⁾.

مداخل ممارسة إدارة الأرباح

تتطلب ممارسة إدارة الأرباح العديد من المداخل أو الوسائل التي يمكن أن تستخدمها الإدارة للتأثير على رقم الربح وصولاً إلى رقم الربح المرغوب فيه، ولا شك أن التعرف على تلك الوسائل يتطلب منا التعرف على أنواع إدارة الأرباح، حيث أن

(1) <http://www.worl-ac://shothread.php>

(2) عماد محمد علي أبو عجيبة، علام حمدان، أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح، الملتقى العلمي الدولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس . سطيف، أيام 20-21 أكتوبر 2009م، ص 9.

كل نوع منها سوف يكشف لنا عن أهم الوسائل التي يمكن استخدامها⁽¹⁾.

وعلى ضوء ما سبق يمكن القول أن أنواع إدارة الأرباح لن تخرج عن نوعين هما: إدارة الأرباح بوسائل محاسبية، وإدارة الأرباح بوسائل حقيقية، وعلى ذلك يمكن التمييز بين مدخلين لها هما:⁽²⁾

1. المدخل الحقيقي.

2. المدخل المحاسبي.

(1) المدخل الحقيقي لإدارة الأرباح

يمكن للإدارة التلاعب في رقم الربح المقرر عنه من خلال القرارات الخاصة بأنشطة الاستثمار، التشغيل، توقيت المبيعات، توقيت بيع الأصول الثابتة، تخفيض بعض المصروفات الاختيارية مثل مصروفات البحث والتطوير والإعلان والمصروفات البيعية والمصروفات الإدارية والعمومية، حيث تدخل القرارات الخاصة بما سبق في نطاق الإدارة، والتي يمكن تناولها كما يلي:⁽³⁾

أ. إدارة المبيعات

تعتبر إدارة المبيعات أحد مداخل إدارة الأرباح الحقيقية، حيث يمكن للإدارة نقل مبيعات السنوات التالية إلى السنة الحالية من خلال استخدام عدة أساليب من أهمها:

- تقديم خصومات عالية على المبيعات.

- تخفيض معدل الفائدة على المبيعات الآجلة.

⁽¹⁾ Patricia, W., "The Relation Between a Prior Earnings Forecast by Management and Analyst Response to a Current Management Forecast", The Accounting Review, Vol. 71, No. 1, 1996, P.51.

⁽²⁾ صفاء محمود السيد حامد، إدارة الربحية ومعايير المحاسبة المصرية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة بسوهاج، جامعة جنوب الوادي، المجلد 18، العدد 1، يونيو 2004م، ص 15.

⁽³⁾ عبد الناصر محمد سيد، دور الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحكومة الشركات، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد 2، 2003م، ص 426.

- تخفيض قيمة المقدم عند البيع الآجل.
- زيادة فترة الائتمان الممنوحة عند البيع الآجل.

ب. إدارة المصروفات الاختيارية

يمكن للشركة زيادة أرباحها أو تخفيضها من خلال التحكم في المصروفات الاختيارية مثل الإعلان، البحث والتطوير، المصروفات الإدارية والعمومية وغيرها، فالإدارة تمتلك حرية واسعة في هذا الشأن يمكن استخدامها للوصول إلى رقم الربح المرغوب فيه⁽¹⁾، وهذا يترك تخفيض هذه البنود تأثيراً إيجابياً على التدفقات النقدية ولا سيما إذا كانت تدفع نقداً، أما في حالة عدم دفعها نقداً فإن ذلك يقود إلى زيادة بند الدائنين، وهذا يعني زيادة الاستحقاقات غير العادية.

ج. إدارة الإنتاج

يمكن للشركات ممارسة إدارة الأرباح الحقيقية من خلال التحكم في الإنتاج، فمن خلال زيادة الإنتاج يتم تخفيض التكاليف الثابتة ومن ثم تخفيض تكلفة الوحدة، أيضاً من زاوية أخرى تؤدي زيادة الإنتاج إلى زيادة المخزون في نهاية السنة مما يؤدي إلى تخفيض تكلفة المبيعات، كل ذلك يقود إلى زيادة الأرباح ومن ثم الوصول إلى رقم الربح المرغوب فيه.

(2) المدخل المحاسبي لإدارة الأرباح

يمكن إدارة الأرباح بوسائل محاسبية عديدة من أهمها: الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية، والتغييرات المحاسبية الاختيارية، وإدارة الإفصاح المحاسبي⁽²⁾.

⁽¹⁾ زينات محمد محرم، أثر اختيار الطرق المحاسبية على استقرار الدخل، مجلة البحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد 2، 1989م، ص 35.

⁽²⁾ عبد الرحمن عادل خليل، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وأثره في جودة التقارير المالية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2013م، ص 164.

أولاً : الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية

في ظل المشاكل التي يعاني منها الأساس النقدي والمتمثلة في المقابلة والتوقيت، والتي أدت إلى التشكيك في مدى قدرته على القياس المحاسبي السليم لأداء الشركة، كان الدعم لأساس الاستحقاق ولاسيما من قبل الجهات المنوط بها وضع المعايير المحاسبية⁽¹⁾. حيث يتيح أساس الاستحقاق العديد من البدائل المحاسبية والتي قد تستخدمها الإدارة في التأثير على المعلومات المحاسبية بما لا يعبر عن الأداء الاقتصادي للمنشأة، ومثال ذلك رسملة أو عدم رسملة المصروفات التي أنفقت على حيازة الأصول طويلة الأجل أو بعد الاستخدام، أو الحد من أو التوسع في استخدام المخصصات مثل مخصصات إعادة الهيكلة ومخصص هبوط أسعار المخزون، والاعتراف بالانخفاض أو الزيادة في قيمة الأصول، ومعالجة الإعلان المدفوع كحملة إعلانية توزع على عدة سنوات أو كمصروف يحمل على حسابات الفترة الحالية⁽²⁾.

يتطلب نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق وفقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها من المديرين وضع العديد من التقديرات المحاسبية التي لها تأثير جوهري على الأرباح المعلنة، ومن بين أحكام التقديرات المحاسبية التي يمكن أن تؤثر على الأرباح باتجاه أو آخر ما يلي:⁽³⁾

- يجب أن يظهر المخزون بالدفاتر على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل، ويمكن للمديرين من خلال استخدام قيم سوقية متفائلة تخفيض قيمة المخزون

(1) عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص 281.

(2) محمد أحمد حنفي محمود، دراسة أثر ظاهرة إدارة الأرباح على جودة القوائم المالية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2010م، ص 39.

(3) ياسر السيد كساب، أثر الإلزام بقواعد حوكمة الشركات على جودة الأرباح، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد 49، العدد 2، 2012م، ص 36 - 38.

ومن ثم ممارسة إدارة الأرباح⁽¹⁾.

- يجب أن يظهر حساب العملاء بالقيمة الصافية القابلة للتحقق، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للقيم القابلة للتحصيل بغرض تخفيض مخصص الديون المشكوك فيها ومن ثم تخفيض الأرباح.
- تتطلب عقود الإنشاءات طويلة الأجل تقديرات تتعلق بالتقدم في إنجاز الأعمال وتكلفة هذا الإنجاز، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للتقدم في إنجاز الأعمال وذلك بغرض تضخيم الأرباح⁽²⁾.
- يتطلب احتساب الإهلاك تقدير العمر الإنتاجي وقيمة الخردة للأصول القابلة للإهلاك⁽³⁾، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للعمر الإنتاجي وقيمة الخردة وذلك لتدنية مصروف الإهلاك بنية تضخيم الأرباح⁽⁴⁾.
- يجب تصنيف التكاليف إلى تكاليف إنتاج وتكاليف فترية ويمكن للمديرين أثناء فترات نمو المخزون تصنيف بعض التكاليف الهامشية Borderline Costs كتكاليف إنتاج بدلاً من تكاليف فترية مما يؤدي إلى تدنية المصروفات ومن ثم تضخيم الأرباح⁽⁵⁾.
- يجب الاعتراف بأرباح بيع الأصول بالكامل في لحظة البيع ويمكن للمديرين

(1) فواز سفير القشامي، توفيق بن عبد المحسن الخيال، إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد 47، العدد 1، 2010م، ص 254.

(2) كمال عبد العزيز النقيب، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، (عمان: دار وائل للنشر، 2004م)، ص 202.

(3) إبراهيم محمد علي، دقة التنبؤ الإداري بربحية السهم في ظل تمهيد الدخل المحاسبي، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، جامعة جنوب الوادي، المجلد 9، العدد 2، 1995م، ص 278 - 279.

(4) بديع الدين ريشو، أساليب تخفيض عمليات إدارة الأرباح من منظور المراجعين الخارجيين والداخليين، مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية السادات، العدد 3، 2007م، ص 74 - 85.

(5) Hunt, H.G, "Potential Determinations of Corporate Inventory Accounting Decision", Journal of Accounting Research, Vol. 23, No. 2, 1985, P. 448.

التلاعب بتوقيت بيع الأصول كأوراق المالية والأصول الثابتة مما يؤدي إلى تدعيم الأرباح.

- يجب اعتبار مصاريف الصيانة العادية مصاريف دورية تحمل على الفترة أما مصاريف الصيانة غير العادية فتعتبر مصروف رأسمالي تحمل على الأصل موضوع الصيانة ويمكن المديرين تدعيم الأرباح الحالية من خلال معالجة مصاريف الصيانة العادية كمصاريف غير عادية⁽¹⁾.
 - يجب أن يظهر المخزون بالدفاتر على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل، ويمكن للمديرين من خلال استخدام قيم سوقية متفائلة تخفيض قيمة المخزون ومن ثم ممارسة إدارة الأرباح⁽²⁾.
 - يجب إهلاك التكاليف المدفوعة مقدماً مقابل ضمان الأصول على فترة الاستفادة من هذا الضمان، ويمكن للمديرين من خلال فترة التقديرات المتفائلة لتكاليف الضمان تخفيض المصروفات الحالية بهدف تضخيم الأرباح⁽³⁾.
- مما سبق يرى الباحث إن تطبيق أساس الاستحقاق يتطلب من معدي القوائم المالية ممارسة الحكم المهني في توزيع الإيرادات والمصروفات على الفترات المحاسبية المناسبة.

خامساً: طرق ومدائل قياس إدارة الاستحقاقات المحاسبية

طرق إدارة الاستحقاقات المحاسبية

يتطلب نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق وفقاً لمعايير المحاسبة

⁽¹⁾ ممدوح عبد الحميد، أثر السياسات المحاسبية لإدارة الأرباح على أسعار الأسهم، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد 2، 1999م، ص 421.

⁽²⁾ عبد الفتاح أحمد علي خليل، قياس المضامين التقييمية لممارسة أنشطة إدارة الأرباح للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد 67، 2006م، ص ص 493 - 494.

⁽³⁾ عماد سعيد الزمر، دراسة تحليلية تطبيقية لمدى تأثير ممارسات إدارة الأرباح على قرار تغيير المراجع الخارجي، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد 46، العدد 1، يناير 2009م، ص ص 185 - 187.

المتعارف عليها من المديرين القيام بوضع العديد من التقديرات المحاسبية التي لها تأثير جوهري على الأرباح المعلنة، ومن بين أحكام التقديرات المحاسبية التي يمكن أن تؤثر على الأرباح ما يلي ويرى الباحث عكس ذلك:⁽¹⁾

1. تتطلب عقود الإنشاءات طويلة الأجل تقديرات تتعلق بالتقدم في إنجاز الأعمال وتكلفة هذا الإنجاز، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للتقدم في إنجاز الأعمال، وذلك بغرض تضخيم الأرباح أو استخدام تقديرات متشائمة لحدوث العكس.

2. يتطلب حساب الإهلاك تقدير العمر الإنتاجي وقيمة الخردة للأصول القابلة للإهلاك، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للعمر الإنتاجي وقيمة الخردة، وذلك لتدنية مصروف الإهلاك بنية تضخيم الأرباح أو استخدام تقديرات متشائمة لحدوث العكس.

3. يجب أن يظهر حساب العملاء بالقيمة الصافية القابلة للتحقق، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للقيم القابلة للتحصيل بغرض تخفيض مخصص الديون المشكوك فيها، ومن ثم تضخيم الأرباح أو استخدام تقديرات متشائمة لحدوث العكس.

4. يجب تصنيف التكاليف إلى تكاليف إنتاج وتكاليف فترية، ويمكن للمديرين أثناء فترات نمو المخزون تصنيف بعض التكاليف الهامشية كتكاليف إنتاج بدلاً من تكاليف فترية، مما يؤدي إلى تدنية المصروفات، ومن ثم تضخيم الأرباح أو استخدام تقديرات متشائمة لحدوث العكس.

5. يجب الاعتراف بأرباح بيع الأصول بالكامل في فترة البيع، ويمكن للمديرين

⁽¹⁾ هاني محمد الأشقر، إدارة الأرباح وعلاقتها بالعوائد غير المتوقعة للسهم ومدى تأثير العلاقة بحجم الشركة، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، غزة، الجامعة الإسلامية، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، 2010م، ص ص 35 - 36.

التلاعب بتوقيت بيع الأصول كالأوراق المالية والأصول الثابتة، مما يؤدي إلى تدعيم الأرباح أو استخدام تقديرات متشائمة لحدوث العكس.

6. يجب إهلاك التكاليف المدفوعة مقدماً مقابل ضمان الأصول على فترة الاستفادة من هذا الضمان، ويمكن للمديرين من خلال التقديرات المتفائلة لتكاليف الضمان تخفيض المصروفات الحالية بهدف تضخيم الأرباح، أو استخدام تقديرات متشائمة لحدوث العكس.

7. يجب اعتبار مصاريف الصيانة العادية مصاريف دورية تحمل على الفترة أما مصاريف الصيانة غير العادية فتعتبر مصروف رأسمالي تحمل على الأصل موضوع الصيانة، ويمكن للمديرين تدعيم الأرباح الحالية من خلال معالجة مصاريف الصيانة العادية كمصاريف غير عادية، أو المصاريف غير العادية بأنها عادية.

مداخل قياس إدارة الأرباح

هنالك عدة مداخل لقياس إدارة الأرباح أهمها: (1)

1/ مدخل تصنيف بنود قائمة الدخل

اهتم عدد من الباحثين بأسلوب تصنيف الفقرات الاعتيادية وغير الاعتيادية كوسيلة لقياس محاولات الإدارة للتلاعب وإدارة أرباح شركاتها، من خلال تغيير تصنيف بعض الفقرات الاعتيادية وجعلها فقرات غير اعتيادية وبالعكس، بهدف تغيير رقم الربح المعلن عنه وهناك عدة نماذج استخدمت في ظل هذا المدخل.

2/ مدخل التباين

يعتمد هذا المدخل على قياس التغيير في أرباح الشركات ومقارنته مع التغيير

(1) بشرى نجم عبد الله، ليلي ناجي مجيد، المداخل المعتمدة في قياس إدارة أرباح الشركات وأثر آليات الحوكمة في تخفيضها، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 93، السنة 35، 2012م، ص ص 32 -

في إيرادات المبيعات من دون الحاجة إلى تقدير المستحقات غير الاختيارية أو التنبؤ بالأرباح وفحص المصروفات، حيث يتم تحليل نمط سلوك الأرباح والمبيعات خلال فترة معينة واحتساب التباين لمتغيرات القياس.

3/ مدخل التغيرات المحاسبية

تستخدم إدارة الشركات مدخل التغيرات المحاسبية لتغيير رقم الربح المتحقق أو لتقليل الانحرافات غير المتوقعة في مستويات الأرباح، مستغلة بذلك المرونة المتاحة في تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (GAAP) وإمكانية التحول من طريقة إلى أخرى للتأثير في رقم الربح ويتم وفق هذا المدخل تقدير مستوى متوقع للأرباح قبل وبعد إجراء التغيرات المحاسبية لتحديد أثر هذه التغيرات في تقليل الانحرافات غير المتوقعة في الأرباح⁽¹⁾.

4/ مدخل المستحقات

يعد هذا المدخل من أكثر المداخل استخداماً في من قبل الباحثين لقياس ممارسات إدارة الأرباح التي تقوم بها إدارة الشركات، وذلك لكون الأساس المستخدم في المحاسبة المالية والمعتمد فيها بشكل أساسي هو أساس تحقق الإيراد، إلا أنه بسبب الانتقادات الموجهة لذلك الأساس الذي يتطلب من المحاسب الكثير من التقدير والاجتهاد الشخصي ولا سيما في مجال احتساب الاندثار وتقدير المخصصات والاختيار فيما بين طرق تقويم المخزون فإنه يتيح الفرصة للإدارة في الاختيار والتقدير والحكم الشخصي واستغلال هذه الفرصة لممارسة إدارة الأرباح والتأثير في رقم الربح المتحقق.

يتضح للباحث مما تقدم أن هنالك أكثر من طريقة لقياس أو معرفة إدارة

(1) مؤيد محمد علي الفضل، محددات السلوك الإداري في اختيار السياسات المحاسبية في ضوء النظرية الإيجابية، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، الرياض، المجلد 46، العدد 1، 2006م، ص 59.

الأرباح داخل المنشأة وذلك من خلال (التغيرات المستمرة في التقديرات . الفروقات الظاهرة في نتيجة أعمال المنشأة في حالة تساوي الإنتاج . إعادة تصنيف البند الواحد مع مرور الزمن).

سادساً: الآثار المترتبة على ممارسات إدارة الأرباح

قد يستهدف قرار الإدارة بإدارة أرباحها تحقيق العديد من المزايا منها تحقيق وفورات ضريبية وتخفيض تكاليف التمويل وتحقيق استقرار في أسعار الأسهم في البورصة، إلا أن سلوك الإدارة في هذا المجال قد يترتب عليه العديد من الآثار السلبية، خاصة إذا كان سلوك الإدارة في هذا المجال انتهازي، وتتمثل أهم الآثار السلبية فيما يلي:⁽¹⁾

1/ انخفاض جودة المعلومات المتعلقة بالأرباح المحاسبية

يعتبر الربح المحاسبي هو المقياس التقليدي والمقبول لأداء المنشأة في اقتصاديات السوق الحر، ومن جانب الأطراف الخارجية المرتبطة بالمنشأة وعلى الرغم من تقديم الفكر المحاسبي لمقاييس أخرى بديلة لهذا الغرض، إلا أن الربح سوف يظل أهم المقاييس أو المكونات الأساسية لمقاييس الأداء بالنسبة للأطراف الخارجية، ويكتسب الربح هذه الأهمية من أنه يمثل محصلة الأنشطة المختلفة التي مارستها المنشأة، سواء كانت أنشطة تشغيلية أو استثمارية، فأول ما ينظر إليه المستثمرين والمقرضين وغيرهم من الأطراف الخارجية قبل اتخاذ قراراتهم هو قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح والتي تعتبر دالة في الأرباح الفعلية الماضية، وبالتالي فإن دراية الإدارة بهذه الحقيقة قد يدفعها لممارسة إدارة الأرباح.

2/ انخفاض أداء المنشأة في الأجل الطويل

⁽¹⁾ د. آمال محمد كمال، مشاكل محاسبية متخصصة، (القاهر: مكتبة فيروز المعادي، 2014م)، ص ص 19 - 20.

العديد من القرارات التشغيلية تهدف بصفة أساسية إلى التأثير على الأرباح في الأجل القصير، وتضر الحالة الاقتصادية للمنشأة في الأجل الطويل، فقد تقوم المنشأة بتأجيل بعض النفقات الاختيارية مثل الصيانة، وتدريب الموظفين، والإعلان، الأمر الذي ربما يترتب عليه توقف الآلات ونقص الإنتاجية بالإضافة إلى فقدان حصة من السوق.

3/ انخفاض القيم الأخلاقية داخل المنشأة

على الرغم من أن إدارة الأرباح قد تتم في إطار المعايير المحاسبية إلا أنها من الناحية الأخلاقية محل تساؤل؟ لأن المنشآت التي تمارس هذا السلوك تعطي رسالة لموظفيها بأن تغيير الحقائق يعتبر سلوكاً مقبولاً، وبالتالي فإن ممارسة هذا السلوك يؤدي إلى خلق خطر متعلق بالمناخ الأخلاقي داخل المنشأة، لأن المدير الذي يطالب رجال البيع بتعجيل الاعتراف بالإيراد في لحظة ما، تقل سلطته الأدبية على انتقاد رجال البيع في أي ممارسات خاطئة فيما بعد⁽¹⁾.

يتضح للباحث مما سبق أن لاستخدامات الاستحقاقات المحاسبية في إدارة الأرباح تأثير على قيمة المنشأة متمثلة في جودة تقاريرها المنشورة.

المبحث الثالث

مفهوم التلاعب وأثر الاستحقاقات المحاسبية على جودة الأرباح المحاسبية

يتناول الباحث هذا المبحث من خلال النقاط التالية:

أولاً: دوافع التلاعب بالأرباح

ثانياً: مؤشرات التلاعب بالأرباح

⁽¹⁾ جبريل إبراهيم الدعود، محمد نواف عابد، أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار الوحدات الاقتصادية المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مجلة الجامعة الإسلامية، جامعة الأزهر . غزة، المجلد 17، العدد 1، 2009م، ص 823.

- ثالثاً: طرق التلاعب بالأرباح
- رابعاً: تكاليف وآثار التلاعب بالأرباح
- خامساً: مفهوم وأهمية جودة الأرباح
- سادساً: العوامل والأطراف المهتمة بجودة الأرباح
- سابعاً: مقاييس جودة الأرباح
- ثامناً: الاستحقاقات المحاسبية وجودة الأرباح

أولاً: دوافع التلاعب بالأرباح

هنالك عدة حوافز أو دوافع للتلاعب بأرقام الأرباح، من أهمها:⁽¹⁾

1. رغبة الرؤساء التنفيذيين أو المدراء الماليين الجدد لإرضاء وإقناع الإدارة بمدى قدرتهم على إدارة المنشأة على الوجه الصحيح بواسطة التلاعب في

⁽¹⁾ د. إيمان عبد اللطيف الغربلي، الجوانب النظرية لتلاعب الإدارة في أرقام الربحية، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد 2، العدد 2، 2008م، ص 287.

أرقام الأرباح وذلك لتحقيق مصالحهم ويتحقق ذلك عن طريق البحث عن أية فرصة لزيادة الأرباح والتلاعب بالتقديرات أو السياسات بهدف ترك انطباع لدى الإدارة بأن طريقتهم الجديدة في إدارة المنشأة أدت إلى تحقيق أرباحاً تفوق تلك الأرباح التي حققتها الإدارة السابقة.

2. لجوء بعض الشركات التي تعاني من اضطرابات ومشاكل مالية وانخفاض في الأرباح إلى استخدام بعض أساليب التلاعب في زيادة وتحسين الأرباح لكي تظهر وتثبت أن مركزها المالي لا يزال قوي.

3. تتنافس بعض الشركات للوصول بأرباحها إلى تنبؤات المحللين الماليين، فتقوم بالتلاعب في أرقام الأرباح من أجل الوصول لتنبؤات المحللين الماليين وهذا الأسلوب من التلاعب لا يستخدم فقط في الشركات ذات المشاكل المالية أو التي تحقق خسائر وإنما يستخدم أيضاً في الشركات الناجحة أو التي تحقق أرباح وذلك حينما لا ترقى أرباحها إلى الأرباح المتوقعة من المحللين الماليين.

4. تعتبر رغبة المدراء في تحقيق أهدافهم الشخصية والذاتية أو الانتهازية إحدى حوافز التلاعب بأرقام الربحية كأن يقوم المدراء باستخدام التلاعب في أرقام الربحية لضمان الحصول على أعلى مكافأة سنوية مثل الـ (Bonud) أو لضمان إعادة تعيينهم في الشركة لسنوات قادمة.

يرى الباحث مما سبق أن الدافع الأساسي لاستخدام الاستحقاقات المحاسبية للتلاعب بالأرباح هو رغبة المدراء في الحصول على الرضا من قبل الملاك والمحافظة على وظائفهم في المنشأة.

ثانياً: مؤشرات التلاعب بالأرباح

عندما تقرر إدارة المنشأة التلاعب في الأرباح فإن الإدارة العليا توصي بتطبيق الطرق التي يكون من شأنها ضمان تغيير رقم الربح بالشكل الذي ترغب فيه، حيث أن الأطراف الخارجية المهتمة بالمنشأة لا يمكنهم ملاحظة ما تفعله الإدارة يومياً فإن المراجعين والمستثمرين يجب أن ينظروا بدقة إلى بعض الأمور التي تمثل مؤشرات على التلاعب في رقم الربح ويؤدي فحصها بدقة إلى اكتشاف التلاعب في الأرباح. ولعل من أهم الأمور التي تعتبر مؤشراً على وجود تلاعب في الأرباح ما يلي:⁽¹⁾

- التدفقات النقدية غير مرتبطة بالأرباح.
- أرصدة المدينون غير مرتبطة بالإيرادات.
- مخصصات الحسابات المشكوك في تحصيلها لا تتفق مع حسابات المدينين.
- المخصصات غير المرتبطة بعناصر الميزانية.
- المخصصات الناتجة عن عمليات الاقتناء تثير تساؤلات.
- اتفاق رقم الأرباح تماماً مع تنبؤات المحللين الماليين.

1/ التدفقات النقدية غير مرتبطة بالأرباح

يعتبر عدم الارتباط بين التدفقات النقدية من العمليات ورقم الربح أكثر المؤشرات وضوحاً على أن الشركة قد قامت بتطبيق قواعد خطأ للاعتراف بالإيرادات.

حيث أنه إذا تم الاعتراف بالإيرادات بطريقة صحيحة سوف تتفق التدفقات النقدية مع الإيرادات وبالتالي الأرباح، فمع استمرار النشاط تكتمل الدورة التجارية وتصبح النقدية متاحة لإعادة الاستثمار عندما يقوم المدينون بالسداد في الوقت المحدد، أما إذا كانت التدفقات النقدية أقل من الإيرادات بشكل كبير فإن ذلك يعد

⁽¹⁾ د. الرفاعي إبراهيم مبارك، دور المراجع في الرقابة على ممارسات إدارة الربح، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد 2، 2003م، ص 275.

مؤشراً على أن الشركة قد قامت بتضخيم الإيرادات عن طريق تسجيل مبيعات لا تخص الفترة أو تسجل مبيعات آجلة لعملاء غير معروفين أو تسجيل مبيعات وهمية.

12/ أرصدة المدينون غير مرتبطة بالإيرادات

يجب أيضاً مقارنة أرصدة المدينين والتدفقات النقدية من العمليات مع الإيرادات والأرباح، ارتفاع رقم المدينون بشكل سريع وكبير عن الإيرادات قد يكون مؤشراً على أن العملاء يواجهون مشاكل مالية، وقد يكون أيضاً مؤشراً على أن الشركة تطبق ممارسات محاسبية للتأثير على رقم الأرباح عن طريق تسجيل مبيعات وهمية أو تضخيم الإيرادات مقابل تضخيم المدينون بأي طريقة أخرى⁽¹⁾.

13/ مخصصات الحسابات المشكوك في تحصيلها لا تتفق مع حسابات المدينين

تحليل مخصصات الحسابات المشكوك في تحصيلها قد يقدم مؤشراً آخر على قيام الإدارة بالتلاعب في رقم الإيرادات وبالتالي الأرباح، فالزيادة في رقم المدينين التي لا يقابلها زيادة في المخصصات قد يكون دليل على أن الإدارة تدرك أنها أثبتت الإيرادات قبل موعد استحقاقها، وقد يكون أيضاً مؤشراً على أن الإدارة تعتمد تخفيض المخصصات المعدة لمقابلة الديون المشكوك في تحصيلها أو الإيرادات الوهمية المسجلة⁽²⁾.

14/ المخصصات غير المرتبطة بعناصر الميزانية

استخدام المخصصات لتحقيق مقابلة أفضل بين المصروفات والإيرادات هو

(1) د. إيمان محمد سعد الدين، دراسة تحليلية للمحاسبة الإبداعية ودور المحاسب القضائي في مواجهتها، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد 75، السنة 49، 2010م، ص 275.

(2) سلمان حسين عبد الله، عدالت محمد توفيق، مفهوم الإنصاف المحاسبي ودوره في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 18، العدد 69، بدون تاريخ نشر، ص 362.

أساس مفهوم الاستحقاق في المحاسبة، حيث أن المخصصات يتم تكوينها قبل أن تكون الظروف التي تطلبت تكوينها معروفة بالتأكيد لذلك فإن تكوينها يتدخل في الحكم الشخصي بشكل كبير، ويكون للإدارة العليا بما لديها من معرفة بظروف العملاء والمنشأة والصناعة ككل.

15/ المخصصات الناتجة عن عمليات الاقتناء تثير تساؤلات

إن رغبة الإدارة في التلاعب في الأرباح قد يدفعها إلى الاندماج في أو شراء شركات أخرى لأن ذلك يمكنها من تطبيق ممارسات إدارة الأرباح.

16/ اتفاق رقم الأرباح تماماً مع تنبؤات المحللين الماليين

إن توقعات المحللين الماليين يتم بنائها جزئياً على المعلومات التي تقدمها الإدارة لذلك تعمل الإدارة على التقرير عن رقم أرباح يتفق مع تلك التوقعات للحفاظ على سمعتها وأيضاً الحفاظ على أسعار أسهم المنشأة، وبالرغم من أن هناك منشآت تحقق مستوى الأرباح الذي يتفق مع توقعات المحللين الماليين بطريقة مشروعة ودون التلاعب في رقم الأرباح، إلا أن هناك بعض المنشآت التي يمكن أن تواجه ظروف تجعلها تعجز عن تحقيق رقم أرباح يتفق مع توقعات المحللين الماليين ولذلك تلجأ إلى التلاعب في رقم الأرباح لكي يتفق مع توقعات المحللين الماليين⁽¹⁾.

يتضح للباحث مما سبق أن التدفقات النقدية الداخلة أو الخارجة للمنشأة عندما تختلف عن صافي الأرباح بصورة كبيرة تدل على أن هذه المنشأة تتلاعب في سياسات التحصيل، وبالتالي تتلاعب في الأرباح.

ثالثاً: طرق التلاعب في الأرباح

هنالك العديد من طرق التلاعب بالأرباح ويتم ذلك من خلال مرونة

⁽¹⁾ الرفاعي إبراهيم مبارك، مرجع سابق ذكره، ص ص 276 - 278.

الاستحقاقات المحاسبية، ومن أهم الطرق المستخدمة في التلاعب بالأرباح:⁽¹⁾

1. طريقة المبالغة في تحقيق الإيرادات في فترات معينة دون غيرها من أكثر الطرق شيوعاً في التلاعب بالأرباح، ويكون ذلك عن طريق الاعتراف بالإيرادات في مراحل مبكرة من الدورة المحاسبية، مثل الاعتراف بالإيرادات قبل انتهاء عمليات البيع وذلك في حالة وجود سياسات ضمان على مردودات المبيعات.
2. طريقة رسملة المصروفات التشغيلية في القوائم المالية بدلاً من اعتبارها مصروفات تخص الفترة وبالطبع فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الأرباح في فترات معينة دون غيرها.
3. طريقة تقليل ثقل الأرباح أو تجميل الأرباح، فالكثير من الشركات تفضل فكرة أو حقيقة استمرارية استقرار الأرباح بدلاً من القفزات اللامتوقعة لأرباحها عن طريق الحصول على معدلات متوازنة من الإيرادات ومستويات معتدلة من نمو الأرباح بدلاً من التغير والنمو المفاجئ في الأرباح.
4. التجاوزات التي تحدث عن طريق المبالغة في زيادة قيمة الأصول أو الالتزامات أحياناً أو تخفيضها أحياناً أخرى عند اندماج الشركات والتي تؤثر بشكل مباشر على الشهرة مما يؤدي للحاجة لتكوين احتياطي بالالتزامات وهذا الاحتياطي قد يستخدم في المستقبل للتحكم في الأرباح كزيادتها مثلاً.
5. التحفظ الشديد بالاعتراف بالإيرادات والاعتراف الغير مشروط بالمصروفات خصوصاً تلك المصروفات التي عادة ما يتم رسملتها، وتعتبر من طرق

⁽¹⁾ Healy, P.M., **The Effect of Bonus schemes on Accounting Decisions**, Journal of Accounting and Economics, 1985, PP. 85 – 107.

وسياسات تخفيض الأرباح أيضاً المبالغة في حجز الاحتياطات وذلك لاستخدامها في الفترات القادمة مما يجعل الأرباح المفصح عنها أقل فعلياً من الأداء الاقتصادي الحقيقي للمنشأة.

رابعاً: تكاليف التلاعب في الأرباح

لا شك أن التلاعب في الأرباح ينتج عنه الكثير من المساوئ أو السلبيات وأحياناً تسمى تكاليف، لذا لا بد للقائمين على إدارة الشركات الحذر من اللجوء للتلاعب بالأرباح نظراً لما يترتب عليه من عواقب مضرّة لهم ولشركاتهم. ومن أهم عواقب أو تكاليف التلاعب بالأرباح التي تم ذكرها من قبل العديد من الباحثين هي:⁽¹⁾

أ. الأثر العكسي للمستحقات.

ب. خلق قيود على مرونة إعداد التقارير المستقبلية.

ج. تكلفة المراجعة والتدقيق.

د. جودة الأرباح المحققة.

أ/ الأثر العكسي للمستحقات

إن أساس الاستحقاق في المحاسبة يعطي الحق للمدراء باستخدام الجانب التقديري لتحديد الأرباح المفصح عنها في القوائم المالية المعلنة، والأرباح المفصح عنها مكون من التدفقات النقدية الناشئة من العمليات التشغيلية مضافاً إليها التسويات المحاسبية والتي تسمى المستحقات، والمستحقات بطبيعتها تعتبر تدفقات نقدية مستقبلية ومقياس موثوق به لأداء المنشأة وهي تشتمل على الأصول المستحقة والالتزامات المستحقة. ومن الحقائق المحاسبية المتعارف عليها أن التلاعب

⁽¹⁾ د. إيمان عبد اللطيف الغريبي، مرجع سابق ذكره، ص ص 288 - 289.

بالمستحقات في فترة معينة سيكون له تأثير عكسي بلا محالة في أي من الفترات القادمة، ونظراً لقيام بعض المدراء باستخدام هذه المستحقات كوسيلة للتلاعب فإن ذلك سيؤدي بالضرورة إلى وجود التأثير العكسي بالنهاية على الأرباح المفصح عنها في المستقبل، ومثال ذلك، فإن التلاعب بالمستحقات عن طريق المبالغة في الاعتراف بالإيرادات في الفترة الحالية لزيادة الأرباح سوف تؤدي إلى تخفيض الإيرادات في الفترات القادمة وبالتالي تخفيض الأرباح المفصح عنها في تلك الفترات، وبالمثل، فإن زيادة الأرباح في فترات التلاعب سيؤدي إلى تخفيض الأرباح في فترات معينة في المستقبل وذلك نتيجة لوجود التضخم في مصروف الاستهلاك ككل نظراً لزيادة فترات الاستهلاك أو يتم تخفيض الأرباح في الفترات القادمة عن طريق الحصول على مكاسب قليلة عند التخلص من هذا الأصل المتلاعب فيه.

ب/ خلق قيود على مرونة إعداد التقارير المستقبلية

إن التلاعب في الأرباح ينتج عنه وجود قيود على مرونة إعداد التقارير في المستقبل، لأن التلاعب في الأرباح في فترة مالية سابقة سيحد بشكل كبير من قدرة المنشأة على التلاعب في الأرباح في الفترة الحالية.

ج/ تكلفة المراجعة والتدقيق

تكون تكلفة المراجعة والتدقيق مرتفعة بشكل أكبر في الشركات التي من المتوقع أن يكون لديها تلاعب في الأرباح غير مكتشف، وهذا الارتفاع في التكلفة ناتج عن حاجة مكتب التدقيق إلى زيادة إجراءات التدقيق، وزيادة ساعات العمل الإضافية من أجل تقليل مخاطر عدم الاكتشاف.

د/ جودة الأرباح المحققة

قد يؤدي عدم اكتشاف التلاعب في الأرباح إلى تقليل جودة الأرباح، وبالتالي تكون البيانات والتقارير المالية المفصح عنها غير دقيقة ولا يمكن الاعتماد عليها.

يستنتج الباحث مما تقدم أن هنالك تكاليف سوف تتعرض لها المنشآت التي تمارس التلاعب وخاصة تكاليف المراجعة والتدقيق عندما يشكك في بعض التقديرات أو المخصصات الموجودة في القوائم المالية.

الآثار المترتبة على التلاعب بالأرباح

هنالك عدد من الآثار التي تترتب على التلاعب بالأرباح منها:⁽¹⁾

1. الأثر على أسعار الأسهم: حيث تؤدي إلى أسعار أعلى للأسهم، تخفيض

النقلب في سعر السهم، زيادة قيمة المنشأة، تكلفة أقل لرأس المال.

2. الأثر على تكلفة الاقتراض: حيث تؤدي إلى تحسين نوعية الائتمان، ترتيب

ائتماني أعلى، تكلفة اقتراض أقل، اتفاقيات مالية أقل تقييداً.

3. الأثر على خطة حوافز الإدارة: حيث تؤدي إلى زيادة الحوافز والمكافآت

المبنية على أرقام الربح.

4. الأثر على التكلفة السياسية: حيث تؤدي إلى تجنب ضرائب عالية.

يستنتج الباحث مما تقدم أن التلاعب في الأرباح باختيار سياسيات محاسبية

تزيد من تلك الأرباح يؤدي إلى إظهار نتائج أعمال المنشأة بصورة تمكنها من

الحصول على الاقتراض من الأطراف المختلفة، ثم تحسين مكافآت الإدارة.

خامساً: مفاهيم جودة الأرباح

هنالك عدة تعريفات لجودة الأرباح منها:

عرفت جودة الأرباح بأنها (تتمثل في القدرة التنبؤية للأرباح في المستقبل وفي

قدرتها كذلك على التعبير عن الأداء الحقيقي للمنشأة واستمراريتها في المستقبل).

أيضاً عرفت جودة الأرباح بأنها (قدرة الأرباح المفصح عنها في التعبير عن الأداء

(1) هدى عصام حسن خالد، تقييم الطرق الابتكارية لتغيير المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، جامعة عين شمس، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009م، ص 71.

الحقيقي للمنشأة، والتنبؤ بالأرباح المستقبلية، أي أن جودة الأرباح تتمثل في استمرارية الأرباح وعدم تذبذبها⁽¹⁾. كما عرفت بأنها (الأرباح التي تعكس الأداء التشغيلي الحالي للوحدة الاقتصادية وتمثل مؤشراً جيداً للأداء التشغيلي المستقبلي وتقدم مقياساً جيداً عن قيمة الوحدة الاقتصادية)⁽²⁾. أيضاً عرفت جودة الأرباح بأنها (مدى استمرارية تدفق الأرباح الحالية في الفترات المستقبلية، وقدرة الأرباح الحالية على عكس الأداء الحالي والمستقبلي للمنشأة)⁽³⁾.

يستطيع الباحث تعريف جودة الأرباح بأنها (تلك الأرباح التي تعبر عن الأداء الحقيقي للمنشأة مع القدرة على المحافظة لهذه الأرباح في المستقبل).

أهمية جودة الأرباح المحاسبية

تستمد جودة الأرباح المحاسبية أهميتها من أهمية الأرباح نفسها، إذ أن أرباح المنشأة تعتبر من المدخلات الهامة في عملية اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية وغيرها من القرارات الأخرى، كما يتم استخدامها في العديد من الدراسات لتقييم أداء المنشأة الحالي والمستقبلي⁽⁴⁾.

سادساً: العوامل والأطراف المهتمة بجودة الأرباح

العوامل المؤثرة في جودة الأرباح

⁽¹⁾ إقبال عدنان الشريف، وعما محمد أبو عجيبة، العلاقة بين جودة الأرباح والحاكمة المؤسسية، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي الإلكترونية www.iefpedia.com، 2008م، ص 2.

⁽²⁾ عباس حميد يحي التميمي، استقلال جمعة وجر، دور مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الأرباح، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، السنة 36، العدد 95، 2013م، ص 92.

⁽³⁾ د. عبد الرحمن عبد الفتاح محمد، نموذج مقترح قياس أثر آليات الحوكمة على جودة الأرباح المحاسبية بالقوائم المالية، مرجع سابق، ص 112.

⁽⁴⁾ شويكار محمد ناجي فؤاد منصور، العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد 2، السنة 18، ص 293.

هنالك عدد من العوامل المؤثرة في جودة الأرباح أهمها: (1)

1/ العوامل الداخلية

تؤثر بعض العوامل الداخلية، مثل التقلبات العالية في مستوى النشاط وبعض الخصائص التي تختلف من صناعة إلى أخرى، وكذلك السياسات المحاسبية، وسياسات منح الحوافز على جودة الأرباح.

2/ العوامل الخارجية

تتأثر جودة الأرباح بعوامل خارجية، وإن هذه العوامل قد تجعل جودة الأرباح أكثر أو أقل موثوقية، حيث تتأثر جودة الأرباح بالصعوبات وعدم التأكد من استعادة الأموال، وكذلك تقلبات العملة، الأوضاع السياسية والاجتماعية، الأعراف المحلية والتنظيم، ففي بعض البلدان قد تفتقد بعض الوحدات المرنة بتسريح العاملين والذي يحول بشكل أساسي العمل إلى كلفة ثابتة.

3/ التنظيم

إن التنظيم هو العامل المؤثر الآخر في جودة الأرباح، فإن البيئة التنظيمية على سبيل المثال، يمكن لها أن تعطي منفعة عامة تؤثر على تلك الجودة، أما التنظيم الغير ودي فإنه قد يؤثر على الكلف وأسعار البيع، والذي يقلل من جودة الأرباح بسبب زيادة حالة عدم التأكد للأرباح المستقبلية، وكذلك ثبات وموثوقية مصادر الأرباح تؤثر على جودة الأرباح.

4/ جودة المحاسبة

تعد جودة المحاسبة من العوامل المؤثرة أيضاً على جودة الأرباح فهي متغير رئيس على كيفية معالجة الأرباح كنتيجة نهائية لحسابات الوحدة الاقتصادية، فمن

(1) عباس حميد يحي التميمي، استقلال جمعة وجر، مرجع سابق ذكره، ص ص 94 - 95.

المفترض أن تكون هناك علاقة إيجابية بين جودة المحاسبة العالية وجودة الأرباح العالية، وهذا يبدو منطقياً فقط إذا كانت الأرقام الصحيحة حقيقية وموثوق بها يمكن أن تكون ذات نوعية جيدة.

إن جودة المحاسبة يمكن أن تنقسم إلى حقلين، الحقل الأول جودة المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (GAAP) بصفة عامة، الحقل الثاني جودة تطبيق هذه المبادئ (GAAP) بصفة خاصة، إن الأول يشير إلى حقيقة بأن المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً لا تتناسب بشكل جيد جميع الوحدات الاقتصادية.

أما الحقل الثاني إن جودة تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً يعتمد على كيفية اختيار الطرق الممكنة، والتقديرات، والإجراءات من بين البدائل المتاحة، لذلك فإن الإيفاء البسيط بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً ليس كافياً، بل يتطلب أن تعكس المحاسبة عمليات الوحدة بشكل صادق، حتى ولو تترك القواعد والتعليمات فرصة للاختيار من بينها. وعليه فإن الجهات المنظمة مثل هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) في الولايات المتحدة قد حاولت أن تضيق مجالات الاختيار في التطبيقات المحاسبية في السنوات الأخيرة، خصوصاً بعد الفضائح المحاسبية، مثل فضيحة انرون وغيرها، وذلك لإجبار الوحدات الاقتصادية على الالتزام بمحاسبة ذات نوعية جيدة.

15 إدارة الأرباح

لقد عرفت إدارة الأرباح بأنها (هي عملية التدخل من جانب الإدارة والتي تستهدف التقارير المالية، والقصد منها تحقيق المنافع الخاصة لها). وتعد إدارة الأرباح والتلاعب فيها على القدر نفسه من الأهمية في التأثير على جودة الأرباح، وتستخدم إدارة الأرباح كمقياس عكسي لجودتها، لذلك أنه مع بقاء جميع العوامل

الأخرى على ما هي عليه، فإن الأرباح التي تدار بشكل أقل تكون أعلى في جودتها، أي العلاقة عكسية بين الاثنين.

16 / هياكل حوكمة الشركات

تلعب هياكل حوكمة الشركات دوراً فاعلاً في التأثير على جودة الأرباح وبشكل خاص آلياتها المتمثلة بالتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي كقوة رقابية في الوحدة الاقتصادية.

17 / جودة الإفصاح

إن العامل الأخير المؤثر على جودة الأرباح هو جودة الإفصاح، في الواقع إن جودة الإفصاح ليس له تأثير مباشر على الأرباح، لكنه يضع شروطاً أساسية للتحليل المالي، وبالاستناد إلى الأرقام المفصّل عنها في التقارير المالية على سبيل المثال، يمكن أن يدرس المستثمرون والمحللون الماليون نوعية الأرباح، وحتى لو كانت نوعية الأرباح عالية إلا أنه لا يمكن ملاحظتها من خلال البيانات المعروضة، والتحليل المالي والتنبؤات فإنها لا يمكن أن تكشف عن الأداء الفعلي للوحدة الاقتصادية.

الأطراف المهمة بجودة الأرباح

تتمتع أرباح الوحدات الاقتصادية بأهمية كبيرة، تعود تلك الأهمية إلى استخدام الأرباح في تقييم الأداء من قبل عدد كبير من المستخدمين، وتعد جودة الأرباح ذات فائدة لكل مستخدم القوائم المالية وأبرزهم المستثمرون الحاليون والمحتملون والدائنون، لكنهم يختلفون من حيث مواضع التركيز، لا تزال الأطراف المهمة تنظر إلى الأرباح بأنها الناتج النهائي لنشاط الوحدة الاقتصادية، تقيس

الأداء الحالي لها وتعطي نظرة عن المستقبل، وفيما يأتي أهم الأطراف المهمة بجودة الأرباح ومجالات اهتمامهم فيها:⁽¹⁾

1/ المستثمرون الحاليون والمحتملون

إن المستثمرين الحاليين (المساهمين) أو المستثمرين المحتملين يهتمون بشكل كبير بقدرة الوحدات الاقتصادية على توزيع الأرباح، واستمرارية هذه التوزيعات، ومقدار هذه التوزيعات، فهم يريدون لاستثماراتهم أن تدفع، كما إن قرار الاستثمار الإضافي يتخذ في ضوء تقييم الأداء المستقبلي للوحدة الاقتصادية، وبذلك يستفيد حملة الأسهم والمستثمرون المحتملون من الأرباح كمؤشر جيد عن الأرباح المستقبلية عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

2/ الدائنون والموردون

يرغب كل من الدائنين والمجهزين في التعرف على المتانة المالية للوحدة الاقتصادية وسيولتها وقدرتها الإيفائية وذلك من خلال رقم الأرباح المقرر عنها، إنهم يعدون السيولة العالية مهمة لاتخاذ قراراتهم في منح القروض والائتمان للوحدة الاقتصادية، ولكن الاعتماد على رقم الربح بحد ذاته وخاصة إذا كان مبالغ فيه يخفي ضعف القدرة الإيفائية للوحدة الاقتصادية ويضلل المقرضون ويدفعهم بشكل خاطئ إلى استمرار إقراضهم للوحدة الاقتصادية أو تمديد مدة القرض.

3/ المنظمون وواضعو المعايير والمدققون

واضعو المعايير يرون أن جودة التقارير المالية مؤشراً غير مباشر لجودة معايير الإبلاغ المالي، لذلك يطالب واصله المعايير المحاسبية بالتغذية الراجعة للتأكد فيما إذا كانت المعايير الصادرة كقوة، أي أنهم يتجهون باتجاه المخرجات التي

⁽¹⁾ عباس حميد يحي التميمي، استقلال جمعة وجر، دور مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الأرباح، مرجع سابق، ص ص 93 - 94.

تتضمن الأرباح المفصح عنها.

14/ الصحافة والمحللون الماليون

إن الصحافة والمحللين الماليين بحاجة إلى إعداد التقييمات والتوقعات لأداء الوحدات الاقتصادية، لذلك فهم يفضلون أن تكون الأرباح شفافة ويمكن التنبؤ بها، بحيث يمكن أن تعطي تنبؤ صحيح.

15/ الإدارة

ينقسم اهتمام الإدارة في جودة الأرباح إلى جزئين، أولاً للإدارة دور في إرضاء المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين على توقعاتهم لجودة الأرباح، وثانياً ممكن أن يكون هناك اتصال بين مكافآت الإدارة وبقاء العاملين في وظائفهم والأرقام المحاسبية المقرر عنها كقياس للأداء.

16/ الجمهور

إن قرارات الاستثمار المعتمدة على الأرباح ذات الجودة المنخفضة أو الأرباح الناقصة تؤدي إلى توزيع غير صحيح وغير مقصود للثروة، إذ أنها قد تقود إلى تحول الموارد الاقتصادية من مشاريع مريحة وقادرة على تنمية الموارد، إلى مشاريع خاسرة غير قادرة على الاحتفاظ بالموارد المؤتمن عليها وتميبتها، وبالتالي لا تكون لديها أي مساهمة في خدمة المجتمع.

يرى الباحث مما سبق أن الاهتمام بجودة الأرباح يرجع لأسباب عدة مثلاً:

1. بالنسبة للمستثمرين: المحافظة على أموالهم وضمان استمرارية الأرباح.
2. بالنسبة للإدارة: لضمان الاستمرارية في العمل.
3. بالنسبة للدائنين: التعرف على مدى قدرة المنشأة للوفاء بالالتزام.
4. بالنسبة للمحللين الماليين: لوضع التنبؤات المستقبلية للأرباح.
5. بالنسبة لوضعي المعايير: لمراجعة وتحديث المعايير المحاسبية.

سابعاً: مقاييس ومحددات جودة الأرباح المحاسبية

هنالك عدة مقاييس لجودة الأرباح منها: (1)

1/ مقياس أبعاد الجودة

هنالك ثلاثة مقاييس لتقييم جودة الأرباح: القدرة التنبؤية، الملائمة التقييمية، والمحتوى المعلوماتي، يتم اختبار القدرة التنبؤية من خلال تحديد المقياس الأكثر دقة للتنبؤ بالأرباح ربع السنوية المستقبلية، والملائمة التقييمية من خلال تحديد مقياس الأرباح الأعلى من حيث القوة التفسيرية، ومن حيث مضاعف الربحية Earnings Multiplier، أما المحتوى المعلوماتي يمكن التعرف عليه من خلال المقياس الذي يكون لديه أكبر قوة تفسيرية ويعطي أكبر قيمة لمعامل استجابة الأرباح.

2/ مقياس خلو الأرباح من ممارسة إدارة الأرباح

يوضح هذا المقياس أن الأرباح الخالية من ممارسات إدارة الأرباح تشير إلى مستوى جيد لجودة الأرباح، وفي سياق إعداد التقارير المالية والإفصاح يعتقد المستثمرون بأن إدارة الشركة ما هي إلا امتداد لإدارة الأرباح أو جودتها، وهذا يتوقف على العلاقات التعاقدية مع مجلس إدارة الشركة.

3/ مقياس استمرارية تحقيق الأرباح

تعد استمرارية تحقيق الأرباح من العوامل ذات التأثير على قرارات المستثمرين والتي تشير إلى مدى قدرة مكونات الأرباح على الاستمرار بشكل مستقر من سنة إلى أخرى.

4/ مقياس القدرة التنبؤية للأرباح

(1) شويكار محمد ناجي فؤاد منصور، العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح، مرجع سابق ذكره، ص ص 293 -

تعد خاصية القدرة التنبؤية للأرباح من الخصائص الهامة لجودة الأرباح المحاسبية التي تلقي اهتماماً كبيراً من جانب المحللين الماليين والمؤسسات المهتمة بالمعايير المحاسبية كما تعد القوة التنبؤية هي إحدى الخصائص الفرعية لخاصية ملائمة المعلومات المحاسبية، ويقصد بها قدرة الأرباح المحاسبية الحالية على التنبؤ بالأرباح المستقبلية.

15/ مقياس تمهيد الأرباح

هي تسوية مقصودة للأرباح المحاسبية بهدف الوصول إلى المستوى أو الاتجاه المرغوب الذي يعبر عن رغبة الإدارة في تقليل الانحرافات غير الطبيعية في الأرباح إلى الحد الممكن أو المسموح به، من خلال مجموعة من الآليات التي يتم عن طريقها تخفيض الأرباح في الفترات التي ترتفع فيها بشكل ملحوظ وزيادتها في الفترات التي تتخفض فيها بشكل كبير، في حدود المبادئ المحاسبية المتعارف عليها لأغراض الحد من درجة المخاطر المصاحبة لظاهرة التقلبات في الأرباح المحاسبية ومن ثم زيادة القيمة السوقية للمنشأة في الأجل الطويل وبالتالي تحقيق مصلحة الملاك وزيادة قدرة مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وزيادة الثقة في التنبؤ.

16/ مقياس جودة المستحقات

إن مدى التقارب بين صافي الربح والتدفقات النقدية التشغيلية يعد من الخصائص الهامة لجودة الأرباح المحاسبية، وتنشأ الفجوة بين صافي الربح والتدفقات النقدية التشغيلية نتيجة المستحقات Accruals أي قيام المحاسب بتعديل التدفقات النقدية بالاعتماد على المستحقات المحاسبية.

يرى الباحث مما سبق أن مقاييس الجودة في الأرباح تعتمد بشكل أساسي على مدى خلو هذه الأرباح من الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية.

ثامناً: الاستحقاقات المحاسبية وجودة الأرباح

يمكن استخدام المستحقات كمؤشر يعكس جودة الأرباح في الشركات، حيث يشير المستوى المنخفض من المستحقات إلى زيادة دقة الاجتهادات والتقديرات وبالتالي زيادة مستوى جودة الأرباح، أما الأرباح المصحوبة بزيادة المستحقات فتشير إلى تدني مستوى دقة الاجتهادات والتقديرات وبالتالي تدني الدقة في حساب الأرباح مما يؤدي إلى انخفاض جودة الأرباح، وهذه الجودة المنخفضة تؤدي إلى عوائد مستقبلية ضعيفة، حيث تدل جودة الأرباح على قدرة الأرباح المفصح عنها في بيان أرباح المنشأة الحقيقية والتنبؤ بالأرباح المستقبلية⁽¹⁾.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي للتنبؤ بالأرباح المحاسبية

يمكن للباحث تناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم التنبؤ بالأرباح المحاسبية

المبحث الثاني: التنبؤ بالأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في التنبؤ بالأرباح المحاسبية

(1) سامح محمد رضا رياض حمد، دور لجان المراجعة في تخفيض المستحقات الاختيارية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد 3، الجزء 1، 2010م، ص 64.

المبحث الأول

مفهوم التنبؤ بالأرباح المحاسبية

يتناول الباحث هذا المبحث من خلال النقاط الآتية:

أولاً: ماهية الأرباح المحاسبية

ثانياً: الجهات التي تقوم بعملية التنبؤ بالأرباح المحاسبية

ثالثاً: محددات التنبؤ بالأرباح المحاسبية

رابعاً: أشكال ووسائل التنبؤ بالأرباح المحاسبية

أولاً: ماهية الأرباح المحاسبية

تعتبر الأرباح المحاسبية وتسمى أحياناً بصافي الدخل أو النتيجة الأخيرة أو البند الأكثر أهمية في القوائم المالية، فهي تشير إلى المدى الذي وصلت إليه المنشأة في ممارستها لأنشطة ذات القيمة المضافة. وتعتبر الأرباح المحاسبية مرشداً يساعد في التخصيص المباشر للموارد في أسواق رأس المال. حيث أن القيمة النظرية لأسهم المنشأة تعتبر هي القيمة المالية للأرباح المستقبلية، فزيادة الأرباح المحاسبية تمثل زيادة قيمة المنشأة، بينما نقص الأرباح المحاسبية يشير إلى نقص قيمة المنشأة⁽¹⁾.

(1) سالم سليمان سالم، دراسة تحليلية لدور المعايير المحاسبية في سد الفجوة الأخلاقية بين الإدارة والمساهمين في إدارة أرباح المنشأة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009م، ص 4.

كلمة الربحية تعرف بأنها (عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، وتعتبر الربحية هدفاً للمنشأة ومقياساً للحكم على كفاءتها)⁽¹⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن هنالك مفهومين للربح هما (الربح الاقتصادي والربح المحاسبي) وفي الحياة العملية قد لا يوجد الكثير من الفرق بين الأرباح المحاسبية والأرباح الاقتصادية للمنشآت إلا أنه عندما يتعلق الموضوع بالتحليل المالي لإنجازات أو أداء الشركات فإن الفوارق تبدأ بالظهور فيحتسب التمييز بين هذين النوعين من الأرباح الكثيرة من الأهمية، فمن الناحية المحاسبية هي عبارة عن الزيادة في الإيرادات عن التكاليف خلال مدة معينة، ومن الناحية الاقتصادية يعرف بأنه الزيادة في الثروة التي تتضمن زيادة الإيرادات المتحققة على تكاليفها مضافاً إليها الأرباح (غير المتحققة) الناتجة من زيادة الأسعار وهو قيم الموجودات المستخدمة في الحصول على الإيرادات وهي تحقق في الأمد الطويل⁽²⁾.

أهمية الربح المحاسبي

يعتبر الربح المحاسبي من أهم العناصر بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية للأسباب الآتية:⁽³⁾

1. يستخدم الربح مع بعض العناصر الأخرى الواردة بالقوائم المالية في تقييم أداء الإدارة عن فترة ماضية والمساعدة في تخطيط أعمالها لفترة مقبلة.
2. يعتبر الربح وعاء للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية.

⁽¹⁾ ماهر الخزاغي، إدارة السيولة والربحية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009م، ص 10.

⁽²⁾ فتحية مزهر عبد الرضا القرشي، التمويل الداخلي بالأرباح المحتجزة والربحية في الشركات، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كركوك، بدون تاريخ نشر، ص 1 - 25.

⁽³⁾ محمد عبد العزيز عبد الله عربي، دور تنبؤات الأرباح المنشورة في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، 1992م، ص 89.

3. يعتبر الربح أحد العوامل المؤثرة في القيمة السوقية للأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية.

4. يعتبر الربح عنصراً للمفاوضات بين نقابات العمال وإدارة المنشأة.

5. يعتبر الربح أحد العوامل الأساسية في تقدير التوزيعات النقدية على أصحاب الأسهم.

يتضح للباحث مما تقدم أن هنالك أهمية بالغة للربح المحاسبي في بيان مستوى المنشأة الحالي والمستقبلي.

استخدامات الربح المحاسبي

هنالك العديد من الاستخدامات للأرباح المحاسبية منها:⁽¹⁾

1. تقييم أداء الإدارة.

2. التنبؤ بالتدفقات النقدية وأسعار الأسهم.

3. وضع نظام لحوافز الإدارة.

4. صياغة شروط المديونية.

5. تقدير درجة المخاطرة.

6. اتخاذ القرارات.

7. مقياس لمنفعة الإدارة.

يتضح للباحث أن استخدامات الربح المحاسبي تساعد في التنبؤ بالربح المستقبلي، ومعرفة مقدرة المنشأة للوفاء بالتزاماتها ومقدرة المنشأة على الإقراض أو الاقتراض.

ماهية التنبؤ بالأرباح المحاسبية

(1) محمد أحمد حنفي، دراسة أثر ظاهرة إدارة الأرباح على جودة القوائم المالية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2010م، ص ص 9 - 10.

يمثل التنبؤ بالربح أهم إنجازات التطور في الفكر والتطبيق المحاسبي لما له من أهمية في ترشيد قرارات المستخدمين وتحديد قيمة المنشأة. ولا شك أن أهمية التنبؤ بالربح تعتمد على مستوى الدقة التي يتم بها.

هنالك عدة تعريفات للتنبؤ بالأرباح منها:

عرف التنبؤ بأنه (حلقة الوصل بين الحاضر والمستقبل والجسر الرابط بين المنشأة والبيئة الخارجية المحيطة بها، فالبيئة الخارجية للمنشأة تجتاحها العديد من المتغيرات المستمرة ونتيجة لذلك يتولد ويزداد الشك لدى متخذي القرار، وبالتالي يساعده التنبؤ على صنع قرارات ذات بُعد زمني أطول⁽¹⁾). وعرف التنبؤ (باعتباره مؤشراً لما ستحدثه الظروف العامة المحيطة بالمنشأة ومؤشر للعمل، وذلك بإظهار للنتائج المحتملة من الخطط المتنوعة والسياسات المتعددة التي يمكن للإدارة وضعها بغرض إستغلال أو الدفاع ضد هذه الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخارجية المحيطة بالمنشأة، واختيار طريق العمل الذي يزيد من الإيرادات إلى أقصى حد ممكن، ويقلل من الخسائر إلى أدنى حد ممكن)⁽²⁾. كما عرفت التنبؤات بأنها (مدخلات حرجة لعمليات إتخاذ القرار في منشآت الأعمال، مع الاعتماد على الإحساس العام بالمشكلة والقدرة على التحكم السليم والدقة في التحليل)⁽³⁾.

وعرف التنبؤ بأنه (تخمين أو تقدير لمستوى متغير اقتصادي معين)⁽⁴⁾. كما عرف التنبؤ بأنه (عملية توقع أو تقدير لما سيحدث في المستقبل، حيث أن عملية التوقع ترتبط بالمستقبل وهي فترة يحفها عدم التأكد فإن نتائج التنبؤات لا تكون كاملة

(1) صلاح الشنواني، اقتصاديات الأعمال، (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2000م)، ص 175.

(2) سمير محمد عبد العزيز، الاقتصاد الإداري - مدخل تحليلي كمي لاتخاذ القرارات في متطلبات الأعمال، (الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1998م)، ص 249.

(3) المرجع السابق، ص 175.

(4) محمود جاسم الصميدي وربيته عثمان يوسف، الأساليب الكمية في التسويق، (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2001م)، ص 223.

الصحة والدقة، وبالتالي تسعى المنشآت بقدر الإمكان لأن تكون تنبؤاتها عملية حتى تكون درجة الدقة عالية⁽¹⁾. أيضاً عرفت التنبؤات بأنها (وضع تقديرات لأحداث متوقعة الحدوث، ووضع إحصائيات ذات قيمة لتلك الأحداث مع أخذ الاعتبارات الداخلية والخارجية للمنشأة، واستخدام الخبرة والبصيرة لمتخذ القرار في التقرير)⁽²⁾.

كما عرف التنبؤ بأنه (الوسيلة التي تتبعها منشأة الأعمال لصنع الأحداث المستقبلية، وباعتباره الإطار الأساسي لإتخاذ القرارات التي تحدد مصير المنشأة في الأجل الطويل)⁽³⁾. أيضاً عُرِفَ التنبؤ بالأرباح بأنه يعني (تخطيط الربح من خلال إعداد مجموعة من الموازنات التخطيطية والتي عندما يتم جمعها مع بعضها البعض تكون خطة متكاملة للمنشأة مع الأخذ في الاعتبار أن البيانات المستخدمة في إعداد الموازنة تركز بشدة على المستقبل بدلاً من الماضي)⁽⁴⁾. كما عرفت أرباح المنشآت بأنها (هي الدليل الأهم لإنفاق الاستثمار، وهي دخول المنشآت لزيادة رأس مالها، وعندما تقوى الأرباح تكون المنشآت قادرة على زيادة رأس مالها ولكن عند الهبوط في أرباح المنشآت يؤدي إلى الهبوط في رأس مالها)⁽⁵⁾.

يستطيع الباحث تعريف التنبؤ بأنه (مؤشر أو توقع أو مدخل أو وسيلة أو تقدير لأحداث يمكن أن تحدث في المستقبل بناءً على المعلومات المتوفرة وتؤثر هذه الأحداث على قيمة المنشأة مستقبلاً).

أهمية التنبؤ بالأرباح المحاسبية

⁽¹⁾ أحمد ماهر ومحمد فريد الصحن، اقتصاديات الإدارة، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، بدون تاريخ نشر)، ص 158.

⁽²⁾ بيورك برس، سلسلة الإدارة . إتخاذ القرارات، (بيروت: مكتبة لبنان، 2001م)، ص ص 38 . 39.

⁽³⁾ M.J. Baker, **Marketing Strategy and Management**, (London: macmillan LTD, 1985), PP 182–183.

⁽⁴⁾ د. محمد سامي راضي، المحاسبة الإدارية، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2015م)، ص 105.

⁽⁵⁾ د. محمود علي عطوان، العلوم المالية والمحاسبية والمصرفية، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2013م)، ص 78.

تعتبر المعلومات المحاسبية المستقبلية المادة الأساسية التي يعتمد عليها متخذو القرارات. لهذا فإن تطور النظم المحاسبية بإشتمالها على معلومات عن المستقبل يعتبر من أهم إنجازات هذا التطور في الفكر والتطبيق المحاسبي. ولكي تحقق هذه المعلومات الهدف منها فإنه يجب أن يتم تحديدها بدرجات متفاوتة طبقاً لمستوى الدقة في التنبؤ بها. إذ أن عدم الدقة في التنبؤ يترتب عليه ضياع للموارد بالإضافة إلى عدم الإستخدام الأمثل للإمكانيات المتاحة⁽¹⁾، يؤدي التنبؤ إلى التعرف إلى إيجابيات وسلبيات كل بديل استثماري باعتبار أن المستثمر يقوم باتخاذ قراره الاستثماري وفقاً لعنصر العائد والمخاطرة المرتبطين بذلك الاستثمار ومن ثم يفضل الاستثمارات التي تتلاءم مع إمكانياته وموارده المتاحة⁽²⁾.

يضيف الباحث لأهمية التنبؤ بالأرباح، أن التنبؤ بالربح يساعد المنشأة على وضع خطط مستقبلية في تحديد قيمة المنشأة.

أهداف التنبؤ بالأرباح المحاسبية

يحقق التنبؤ بالأرباح أهداف عديدة منها⁽³⁾:

1- التعرف على ما سيكون عليه أداء المنشأة في المستقبل بالإستناد على بيانات الماضي.

2- التنبؤ بالقيمة الحقيقية للمنشأة في المستقبل عن طريق تقييم الخطط.

3- تخفيض درجة عدم التأكد الذي سيواجه المنشأة مستقبلاً.

⁽¹⁾ بدر الدين إبراهيم الأمين، أثر المؤشرات الاقتصادية على كفاءة التنبؤ بالربح، (الرياض: الجمعية السعودية للمحاسبة، المجلد 4، العدد 1، 2000م)، ص 35.

⁽²⁾ سرمد كوكب الجميل، عمر محمد فهمي السراج، تقدير نماذج التنبؤ بأسعار الأسهم في أسواق رأس المال العربية، مجلة تنمية الراقدين، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الموصل، العدد 91، المجلد 30، 2008م، ص 14.

⁽³⁾ سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، (الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1997م)، ص 105.

4- توفير قاعدة من المعلومات الضرورية التي تحدد مدى الجدوى الاقتصادية لإستثمارات المنشأة.

5- توفير أداة تخطيطية ورقابية في نفس الوقت لتحديد مسارات العمل المستقبلية وضرورة المحافظة على تلك المسارات⁽¹⁾.

يضيف الباحث لأهداف التنبؤ بالأرباح المحاسبية، بأنه يوفر معلومات عن تحديد قيمة المنشأة مستقبلاً ومعلومات عن التنبؤ بالأرباح.

ثانياً: الجهات التي تقوم بعملية التنبؤ بالأرباح المحاسبية

هنالك العديد من الجهات التي تقوم بعملية التنبؤ بالأرباح المحاسبية منها تنبؤات المحللين الماليين وتنبؤات الإدارة. ويمكن عرض هذه الجهات على النحو التالي:⁽²⁾

1/ تنبؤات المحللين الماليين

تقوم المنشأة عادة بتقديرات الأرباح للمحللين الماليين، وبعد ذلك تقوم باستخدام المرونة المتاحة في أساس الاستحقاق حتى يتم التوصل إلى أرباح قريبة من التنبؤات المستهدفة⁽³⁾. يعتبر المحللون الماليون من أهم الجهات لنقل المعلومات في سوق رأس المال فهؤلاء المحللون يمثلون حلقة الوصل بين الإفصاح المحاسبي الذي تتضمنه القوائم المالية من ناحية، ولستخدم المعلومات التي يتضمنها هذا الإفصاح من ناحية أخرى. وهو ما يعني أن فهم دور المعلومات المحاسبية في سوق رأس المال يتطلب بالضرورة فهم كيفية تفسير تلك المعلومات من قبل المحللون

⁽¹⁾ S. mekridakis and S.C. wheelwright, **Forecasting Metods for Management**, (New York: Johu Wiley and sons Ltd, 1989), PP 395 – 397.

⁽²⁾ إبراهيم السيد محمد عبيد، تطوير نموذج التنبؤ بالأرباح المستقبلية وأثره على تحسين قياس المحتوى الإعلامي للبيانات المحاسبية المنشورة، جامعة طنطا، كلية التجارة، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2007م، ص 88.

⁽³⁾ د. طارق عبد العال حماد، المحاسبة الابتكارية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2011م)، ص 233.

الماليون. بل وقد إستقر الرأي على أن ما يقوم به المحللين الماليين من أنشطة (ومنها تنبؤات الأرباح) يعد عاملاً أساسياً في زيادة الكفاءة المعلوماتية للسوق والتي تعني مدى سرعة إستجابة الأسعار في السوق للمعلومات الجديدة.

يمكن التمييز بين نوعين أساسيين من المحللين الماليين وهما Buy- Sid Analysts و Sell- Side Analysts. فالمحللون الماليون الذين ينتمون إلى النوع الأول Buy- Sid يعملون عادة لدى مؤسسات وصناديق الإستثمار، وتتمثل وظيفتهم الأساسية في صنع القرارات المتعلقة بالاستثمار في الأوراق المالية وتحديد تشكيلة محفظة الأوراق المالية لدى تلك الجهات. ويعتمد هذا النوع من المحللين الماليين عند صنع تلك القرارات مثلهم في ذلك مثل أي مستثمر في السوق على تنبؤات الأرباح التي يعدها النوع الثاني من المحللين الماليين. أما بخصوص النوع الثاني من المحللين الماليين Sell- Side فهم المحللون الماليون الذين يعملون لدى شركات السمسرة، وتتمثل وظيفتهم الأساسية في إمداد عملاء تلك الشركات ببعض التقارير بخصوص شركات معينة والتي تسمى Research Reports. وأحد المعلومات الأساسية التي تتضمنها تلك التقارير هي تنبؤات الأرباح لهذه الشركات. وبناءً على تلك التقارير وخصوصاً ما تتضمنه من تنبؤات الأرباح تقوم شركات السمسرة بتقديم بعض التوصيات لعملائها بخصوص بيع، شراء أو الاحتفاظ بالأوراق المالية.

حظيت تنبؤات المحللين الماليين بالربح المحاسبي بأهمية كبيرة في الأدب المحاسبي، وهو ما يمكن الإستدلال عليه بسهولة من خلال النظر إلى الكم الهائل من الدراسات التي تناولت تنبؤات المحللين الماليين، سواء من حيث كيفية قيام المحلل المالي بتشغيل المعلومات وصولاً إلى التنبؤ بالربح، أو من حيث الخصائص المختلفة التي تتميز بها تلك التنبؤات مثل الدقة، التحيز، أو من حيث أثر تلك

التنبؤات أو التعديلات التي يجريها المحللون الماليون على تلك التنبؤات على سلوك أسعار الأسهم في السوق.

إن زيادة الإهتمام بتنبؤات المحللين الماليين في الأدب المحاسبي يمكن أن يرجع إلى عدة أسباب منها أن هذه التنبؤات يمكن أن تؤثر على تصرفات الأطراف المختلفة المتعاملة في السوق وأهمهم المستثمرين، وهو ما أكدته نتائج عدد كبير من الدراسات من حيث أن التنبؤات التي يصدرها المحللون الماليون، أو التعديلات التي يجريها هؤلاء المحللون على تنبؤاتهم للربح المحاسبي لها محتوى إعلامي كبير⁽¹⁾.

ومن الأسباب الأخرى التي تزيد من أهمية تنبؤات المحللين الماليين هو تأثير تلك التنبؤات على حجم التعامل، حتى ولو لم يكن لها تأثير على عوائد الأسهم. فعلى سبيل المثال أكد (Ajnkya et al (1991) على وجود علاقة طردية بين تعدد تنبؤات المحللين الماليين وحجم التعامل. وإن تعاون الإدارة مع المحللين الماليين يمكن من إعداد التنبؤات السليمة والدقيقة والتي من شأنها مساعدة مجتمع المستثمرين في التعامل مع المنشأة⁽²⁾.

يتضح للباحث أن المحللين الماليين يمكن أن يلعبوا دوراً هاماً في ظل نظرية الوكالة، من حيث الاعتماد عليها كوسيلة رقابية هامة للحد من السلوك الإنتهازي للإدارة.

2/ تنبؤات الإدارة بالأرباح المحاسبية

تنبؤات الإدارة بالأرباح هي نوع من أنواع الإفصاح الاختياري الذي تقوم به إدارة المنشأة والتي يمكن أن تعطي معلومات بخصوص الربح المتوقع وذلك قبل نشر القوائم المالية. وفي هذا الصدد يمكن تحديد دافعان من الدوافع التي تدفع الإدارة

(1) إبراهيم السيد محمد عبيد، مرجع سابق، ص 90.

(2) Ajnkya, Bipin B., and Michael J. Gift, "Cororate Managers Earnings Forecasts and Symmetrical Adjustments of Market Expectations", Journal of "Accounting Research", Autumn 1984, PP. 425 – 444.

للإفصاح الاختياري عن تلك التنبؤات، أولها دافع التوجيه وطبقاً له تقوم الإدارة بعمل تلك التنبؤات وخصوصاً تنبؤات الأرباح التي تحمل أنباء سارة بهدف تقديم المنشأة بوضع أفضل وهو ما يؤدي إلى زيادة أسعار أسهم المنشأة في السوق⁽¹⁾. ويتضح هذا الدافع بصورة كبيرة خصوصاً عند قيام المنشأة بإصدار أسهم جديدة أو الحصول على تمويل. ثانيها دافع تعديل التوقعات، فطبقاً له فإن الإدارة تمتلك قدرًا من المعلومات يفوق ما يمتلكه المستثمرين والسوق، وهنا تفصح الإدارة عن تنبؤات الأرباح بهدف توصيل معلومات للمستثمرين بخصوص أداء المنشأة في المستقبل بهدف تخفيض عدم التماثل في المعلومات.

دوافع الإدارة للإفصاح الاختياري عن تنبؤات الأرباح أو عدم الإفصاح عنها أ/ دوافع الإدارة للإفصاح الاختياري عن تنبؤات الأرباح

يمكن تلخيص دوافع الإفصاح الاختياري عن التنبؤات المالية فيما يلي:⁽²⁾

1. إعداد تقارير عن الأخبار الجيدة.

2. تأكيد أو عدم تأكيد تنبؤات المحللين الماليين.

3. جذب رؤوس أموال جديدة.

4. هيكل حقوق الملكية.

1/ إعداد تقارير عن الأخبار الجيدة (الإعلان عن وجود أخبار سارة)

باستقراء الدراسات السابقة والتي تناولت موضوع الإفصاح عن تنبؤات الأرباح والتي تقوم الإدارة بإعدادها والإفصاح عنها، يلاحظ أن العديد من تلك الدراسات اتفقت في أن الإفصاح عن الأخبار الجيدة والتي تبشر بوجود أرباح مستقبلية يكون

⁽¹⁾ علي حسين الدوغجي، مدى مسؤولية مراقب الحسابات عن فرض الاستمرارية والفشل المالي للشركات، مجلة كلية

الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، بدون ناشر، ص 1.

⁽²⁾ سامح محمد أمين، أثر الإفصاح الاختياري عن تنبؤات الإدارة بالأرباح وعلاقته بقدرة الشركة على الاستمرار، كلية

التجارة، جامعة بنها، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011م، ص 58.

في صالح الشركة مما يؤدي إلى زيادة قيمتها⁽¹⁾، ومن ثم فقد يفسر عدم الإفصاح عن تلك التنبؤات أن الشركة لديها أخباراً سيئة تريد إخفائها عن الغير وبالتالي لا يتم الإفصاح عنها حتى لا يؤثر ذلك سلباً على المنشأة ويهدد بقائها في المستقبل ويعرض المنشأة لتكاليف وخطر التقاضي الناتج من الأضرار بمصالح الغير، إلا أنه لا يمكن التسليم بأن المنشآت التي إمتعت عن الإفصاح أن لديها معلومات سيئة عن الأرباح تريد إخفائها.

2/ تأكيد أو عدم تأكيد تنبؤات المحللين الماليين

يقوم المحللون الماليون بإعداد تنبؤاتهم بناء على البيانات الفعلية أو التاريخية الواردة بالقوائم والتقارير المالية ويقوم بعملية التحليل المالي والتوصل إلى نسب ومؤشرات يتم من خلالها تقييم أداء الشركة وكذلك مستقبلها وقيام الإدارة بالإفصاح عن تنبؤات الأرباح يعمل على تأكيد صحة تلك التنبؤات من عدمها عن طريق المقارنة بين ما تم التنبؤ به سواء من جانب المحللين الماليين من ناحية والإدارة من ناحية أخرى.

يستنتج الباحث بأن تنبؤات الأرباح التي تعدها الإدارة تعتبر أكثر دقة من التنبؤات التي يعدها المحللون الماليون ويرجع ذلك إلى توافر المعلومات الملائمة لعملية التنبؤ بالنسبة للإدارة أكثر من المحللين الماليين بالإضافة إلى ذلك فإن الإدارة تكون على علم بالأمور الداخلية أكثر من الغير، لذلك فإن التنبؤات التي تصدر عن الإدارة تنسم بالدقة والنسبية عن تنبؤات المحللين الماليين.

3/ جذب رؤوس أموال جديدة

يعتبر الإفصاح عن تنبؤات الأرباح أحد الأدوات التي تستخدمها إدارة المنشأة

(1) د. إسماعيل إبراهيم جمعة وآخرون، الفكر المحاسبي المعاصر في القياس والتقييم المحاسبي، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2015م)، ص 128.

لتمويل المنشأة بمصادر أموال جديدة ويتمثل ذلك في التمويل الخارجي سواء عن طريق الاقتراض أو عن طريق طرح أسهم جديدة أو إصدار سندات والذي يمثل زيادة لرأس مال المنشأة، وتلجأ الإدارة للإفصاح عن تنبؤات الأرباح الجيدة في المستقبل. وذلك لجذب رؤوس أموال جديدة حيث أن الإنطباع الإيجابي الذي يتولد لدى المستثمرين الحاليين وكذلك المرتقبين يدفعهم لإستثمار المزيد من الأموال حيث تتخفف مخاطر الإستثمار والذي ينبع من زيادة درجة الثقة في الإدارة القائمة على تسيير نشاط المنشأة وبالتالي فإن تكلفة رأس المال سوف تتخفف.

4/ هيكل حقوق الملكية

تعتبر الإدارة مسئولة أمام الغير من المساهمين عن نتائج الأعمال والمركز المالي للشركة وذلك طبقاً لنظرية الوكالة لذلك فإن أي تقصير من جانب الإدارة ينعكس على نتيجة النشاط وإضعاف المركز المالي والتنافسي في السوق يعد إضراراً بمصالح أصحاب حقوق الملكية من المساهمين ويضع الإدارة في موضع المساءلة، لذلك فإن تنبؤات الأرباح والتي تعتبر بمثابة معلومات إضافية بجانب المعلومات المدرجة في التقارير والقوائم المالية تعد أداة جيدة لمساءلة الإدارة وتحديد مدى جودة الأداء المالي لها، أي أنها تعتبر أداة رقابية لتصرفات المديرين.

ب/ دوافع الإدارة لعدم الإفصاح عن تنبؤات الأرباح

بالرغم من أنه توجد دوافع لدى الإدارة للإفصاح عن تنبؤات الأرباح الخاصة بالشركة إلا أن الإدارة قد تصبح متحفظة تجاه ذلك ولا ترغب في الإفصاح عن تلك التنبؤات المالية ويرجع ذلك إلى الأسباب التالية:⁽¹⁾

1- الخوف من المسؤولية القانونية.

⁽¹⁾ Field, M. Lowry, and S. Shu, "Does Disclosure deter or trigger litigation?", Journal of Accounting and Economics, vol 39, 2005, pp. 487 – 507.

2- التأثير السلبي على سمعة الإدارة.

1/ الخوف من المسؤولية القانونية

والمقصود بذلك هو خوف الإدارة من تحمل المسؤولية القانونية وذلك في حالة الإضرار بالغير ناتج من فشل التنبؤات التي أعلنت عنها الإدارة في تحقيق هدفها وهو زيادة مستوى الإفصاح والشفافية حيث لم تتسم تلك التنبؤات بالدقة الكافية⁽¹⁾.

2/ التأثير السلبي على سمعة الإدارة

يعتبر الإفصاح عن تنبؤات الإدارة بالأرباح أحد الأدوات التي تستخدمها في تدعيم مركزها التنافسي في السوق من خلال زيادة درجة الثقة المتبادلة بين المستثمرين والإدارة والتي تتبع من الإنطباع الإيجابي الذي يتولد لديهم. لذلك فإن الإدارة تخشى من أن ينعكس ذلك الإفصاح سلباً على المنشأة من خلال التأثير السلبي على سمعة الإدارة وينتج ذلك إما عن طريق عدم تحقق تنبؤ تلك الأرباح في الواقع الفعلي أو أن يتم الإفصاح في توقيت متأخر غير مناسب للأطراف المستخدمة لها⁽²⁾.

لذلك فإنه يجب على الإدارة الإفصاح المبكر عن المعلومات المعاكسة وذلك الإجراء من شأنه تقوية الفرصة على من يحاول تشويه صورة الإدارة أمام الغير وذلك بحجة أنه كان من المتعين على الإدارة الإفصاح عن تلك المعلومات غير الجيدة مبكراً حتى يؤدي ذلك إلى تقليل فترة حجب المعلومات إلى حد ما وبالتالي

(1) لنكولن تشاو، الإحصاء في الإدارة، (الرياض: دار المريخ للنشر، 1990م)، ص ص 902 . 903.

(2) فردويستون ديوجين براجام، التمويل الإداري، (الرياض: دار المريخ للنشر، 1993م)، ص 248.

تقليل التعويضات التي قد يطالبون بها الشركة وذلك في حالة وجود ضرر لهم يترتب عليه مساءلة الشركة قانوناً⁽¹⁾.

يتضح للباحث أن هنالك آثار تترتب على الإدارة عند إفصاحها أو عدم إفصاحها عن التنبؤ بالأرباح، وتكون هذه الإفصاحات في صالح الإدارة لأن المستثمرين والدائنين يحتاجون إلى المعلومات المستقبلية لتحديد التعامل مع المنشأة، وقد يؤثر الإفصاح في قيمة المنشأة بالزيادة أو النقصان لذلك فإن عدم دقة التنبؤ بالأحداث المستقبلية وما يشوبها من عدم التأكد، يؤثر على سمعة الإدارة.

الآراء المؤيدة والمعارضة للإفصاح عن تنبؤات الإدارة بالأرباح

أ/ الآراء المؤيدة

تتمثل الحجج المؤيدة للإفصاح عن تنبؤات الإدارة بالأرباح في التقارير المنشورة للشركات في النقاط التالية:⁽²⁾

1. تراكم الديون والتأخر في مواعيد سدادها.
2. زيادة الاعتماد على التمويل الخارجي عن طريق القروض وعدم وجود السيولة الكافية لسداد تلك القروض وفوائدها.
3. القضايا القانونية المرفوعة ضد المنشأة والتي يترتب على الحكم فيها لصالح الغير عدم قدرة المنشأة على الوفاء بما تفرضه من التزامات.
4. القوانين والتشريعات التي تصدرها الدولة⁽³⁾.
5. فقد مورد أو عميل رئيسي أو سوق رئيسية.

(1) Matsumoto, and D.A., "Management's incentives to Avoid Negative Earnings Surprises". The Accounting Review, vol. 77, 2002, pp. 483 – 514.

(2) Bernhard T, D. and Campello, "The Dynamics of Earnings Forecasts Management", Review of Finance, vol. 11, 2007, pp. 287 – 324.

(3) James L. Pappas and Mark Hirschey, **Managerial Economic**, (USA – the Sryden Press, 1990), P 232.

6. فقد إمتياز أو حق إختراع رئيسي.
7. حدوث كارثة طبيعية غير مؤمن ضدها مثل الفيضانات أو الزلازل.

ب/ الآراء المعارضة

- يمكن تحليل وجهات النظر المعارضة للإفصاح عن تنبؤات الإدارة بالأرباح في التقارير الخارجية المنشورة للمنشآت في النقاط التالية:⁽¹⁾
1. يؤدي الإفصاح عن تنبؤات الأرباح إلى الأضرار بمصالح المنشأة وذلك من خلال إستخدام المنافسين لهذه المعلومات.
 2. تعرض المنشأة للمساءلة القانونية من قبل المستثمرين في حالة عدم تحقق تلك التنبؤات مما يضر بمستقبل المنشأة.
 3. تحمل المنشأة تكاليف إضافية لمراجعة تلك التنبؤات من حيث دقتها وكذلك فحص أساليب تحديدها ويرجع ذلك لعدم إلزامية تلك التنبؤات وعدم إدراجها ضمن القوائم المالية.
 4. عدم تحقق التنبؤات المالية قد يضر بقيمة المنشأة في سوق المال ويؤدي إلى حدوث تقلبات في عملية التداول.
 5. قد يتعارض الإفصاح عن تنبؤات الأرباح خاصة مع الاحتياجات المتزايدة من المعلومات من قبل المستثمرين لإتخاذ القرارات الاستثمارية الخاصة بهم ويتمثل ذلك في قيام الإدارة بالإفصاح عن هذه التنبؤات بشكل مختصر وليس بصورة تفصيلية مما يؤثر سلباً على المستثمرين لعدم ملاءمة تلك المعلومات المتاحة والذي ينعكس بدوره على المنشأة.

⁽¹⁾ Rogers, J., and P.C Stocken, "Credibility of management forecast", The Accounting Review, vol. 80, Iss. 4, 1995, pp. 1233 – 1260.

يتضح للباحث مما سبق أن الآراء المعارضة لعملية الإفصاح عن تنبؤات الإدارة بالأرباح المحاسبية مبنية على أساس سياسة الحيطة والحذر التي يتبعها المحاسب في حالة عدم التأكد من أي معلومة داخلية للمنشأة.

مسئولية إعداد تنبؤات الإدارة بالأرباح المحاسبية

يهدف الإفصاح المحاسبي عن تنبؤات الإدارة بالأرباح إلى تقديم المعلومات الملائمة للفئات المختلفة المرتبطة بالمنشأة في التوقيت المناسب من أجل إتخاذ قرارات رشيدة وذلك باستخدام مجموعة من الأساليب أو التي يتم بها الإفصاح عن تلك التنبؤات⁽¹⁾. ويجب على الإدارة أن تفصح فقط عن المعلومات الخاصة التي تؤدي إلى تحقيق آثار مالية، وذلك لأن عدم الإفصاح عن تلك المعلومات - بما فيها تنبؤات الأرباح - سوف يؤدي إلى تغيير قيم التوازن السوقية لهذه المنشآت في سوق رأس المال، هذا مع الأخذ في الاعتبار ارتفاع تكلفة الحصول على مثل هذه المعلومات من جانب الأطراف الأخرى المستفيدة⁽²⁾.

يرى الباحث أنه من الأفضل أن تلزم الإدارة بالإفصاح عن تنبؤات الأرباح حتى تسهل عملية المقارنة بين ما تم التنبؤ به وبين البيانات الفعلية وذلك على مستوى الوحدة الاقتصادية بالإضافة إلى ذلك تسهيل عملية المقارنة بين الوحدات الاقتصادية المختلفة في مجال الصناعة، وكذلك عملية المسألة للإدارة من قبل المساهمين.

ثالثاً: محددات التنبؤ بالأرباح المحاسبية

توجد العديد من العيوب والأخطاء التي تحد وتقلل من فاعلية نتائج التنبؤ وقد

(1) جميل أحمد توفيق، إدارة الأعمال - مدخل وظيفي، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، بدون تاريخ نشر)، ص 106 . 107.

(2) محمد محمد محمود خليل، أثر الإعلان عن تنبؤات أرباح الشركة على أسعار الأسهم في بورصة الأوراق المالية المصرية - دراسة تجريبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2003م، ص 61.

تؤثر على دقة التنبؤات ويمكن عرض أهمها كالاتي⁽¹⁾:

1- صعوبة توقع بعض الأحداث فهناك مجموعة من الأحداث غير المتوقعة التي تؤثر على التنبؤ، قد تكون على المستوى الدولي أو على المستوى القومي أو على مستوى القطاع المعين الذي تعمل فيه المنشأة.

2- الافتراضات المعقدة مع ترك افتراضات غير مرئية وغير واضحة، حيث تعتمد دقة التنبؤات بدرجة كبيرة على ما تبني عليه من افتراضات (متغيرات)، ويزيد من تعقد المشكلة كثرة تلك المتغيرات مع عدم ظهورها، ولهذا ينبغي تحديد تأثير كل افتراض بشكل دقيق وواضح على التنبؤ⁽²⁾.

3- التنبؤات غير الرشيدة التي يتم إعدادها دون أسس موضوعية، حيث يميل الكثير من معدي التنبؤات إلى تجاهل أو تناسي بعض المتغيرات⁽³⁾.

4- يضع التنبؤ تقديرات للعوامل الداخلية والخارجية المتوقعة بغرض استمرار المنشأة في طريقها الحالي، ويفشل في التعرف على الاحتمالات الكاملة التي يمكن الاستفادة منها في عملية التنبؤ المستقبلي⁽⁴⁾.

5- تنطوي عملية التنبؤ على قدر كبير من المخاطر نظراً لتعلقها بالأجل الطويل، والذي يمثل في حد ذاته قيداً أساسياً لإرتفاع درجة المخاطر كلما أمتد الأجل طويلاً⁽⁵⁾.

(1) صلاح الشنواني، مرجع سابق، ص 174.

(2) عقيل جاسم عبد الله، المدخل إلى التخطيط الاقتصادي . منهج نظري وأساليب تخطيطه، (عمان: دار مجدلاوي للنشر، 1999م)، ص ص 235 . 236.

(3) عادل مبروك محمد، إدارة الأصول الرأسمالية، (القاهرة: مركز جامعة القاهرة التعليم المفتوح، بدون سنة نشر)، ص 55.

(4) رضوان حلوه حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2003م)، ص ص 194 . 195.

(5) أحمد ضياء الدين زيتون، مبادئ في الإحصاء والتطبيق، (الإسكندرية: المكتب العلمي للنشر والتوزيع، 2001م)، ص 413.

6- إعداد التنبؤات المستقبلية دون الرجوع إلى بيانات الماضي قد يؤدي إلى التزامات تتحملها الإدارة وتكون ناشئة عن توقعات غير دقيقة⁽¹⁾.

7- افتراض وجود علاقة ارتباط قوية بين أحداث الماضي وأحداث المستقبل لا يكون مبرر في كل الأحوال، فالاعتماد على مؤشرات مرشدة أرشدت سابقاً إلى نقاط تحول في المستقبل لا يعني أن يؤدي ذلك إلى نفس تقديرات لأحداث السابقة التي من المتوقع حدوثها في المستقبل⁽²⁾. ومن أجل إعداد تنبؤات دقيقة إلى حد ما، من الضروري تحديد مستويات الثقة في التنبؤات وما إذا كانت تستند إلى تحليل موضوعي أكثر من كونها مجرد تقديرات شخصية⁽³⁾.

يضيف الباحث إلى محددات نتائج التنبؤ، أن عدم الدقة في توقع الأحداث وعدم وضوح الافتراضات لبعض المتغيرات بدون الرجوع إلى بيانات الماضي كل ذلك يحد من فاعلية نتائج التنبؤ.

رابعاً: أشكال ووسائل التنبؤ بالأرباح المحاسبية

يأخذ الإفصاح عن تنبؤات الإدارة بالأرباح أشكالاً متعددة أهمها ما يلي:⁽⁴⁾

أ/ التنبؤ في صورة نقطة محددة (مبلغ محدد):

وذلك على سبيل المثال أن تذكر الإدارة أن أرباح العام المقبل تبلغ ألف جنيه.

(1) عبد الرحمن زكي إبراهيم، التخطيط الاقتصادي، (الإسكندرية: دار الجامعات المصرية للنشر، 1995م)، ص 105.
(2) أحمد محمد النوري، الإحصاء الوصفي، (الخرطوم: دار الأصالة للصحافة والنشر والإنتاج الإعلامي، 1996م)، ص 178.
(3) الأميرة إبراهيم عثمان وعبد الوهاب نصر علي، مقدمة في المحاسبة الإدارية، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003م)، ص ص 270 . 272.

(4) Hirst, D., L., Koonce and S. Venkataraman, "Management Earnings Forecasts: A Review and Framework", Accounting Horizons, Vol. 22, Iss. 3, 2008, P. 327.

ب/ التنبؤ في صورة مدى

ويعني ذلك أن الربح يتراوح بين نقطتين وتمثل هاتين النقطتين حدود له لا يمكن للربح الخروج عنهما على سبيل المثال أن تذكر الإدارة أن أرباح العام المقبل تتراوح بين ألف جنيه وألف ومائتين جنيه⁽¹⁾.

ج/ التنبؤ في صورة حد أقصى أو حد أدنى للربح المتوقع

ويعني ذلك أن رقم الربح لن يتعدى حداً معيناً يعتبر سقفاً له إذا كان التنبؤ بحد أقصى أو أن رقم الربح لن ينخفض عن مستوى معين مهما حدث يمثل قاعدة له إذا كان التنبؤ بحد أدنى على سبيل المثال أن تذكر الإدارة أن أرباح العام المقبل لن تزيد (أو تقل) عن ألف جنيه.

د/ التنبؤ في صورة وصفية (غير كمية)

ويعني ذلك أن المنشأة لا تفصح عن الربح في صورة مالية أو مبلغ نقدي وإنما يكون في صورة عبارات على سبيل المثال أن تذكر الإدارة أن أرباح العام المقبل سوف تكون جيدة أو أن تكون هناك زيادة ملحوظة في الأرباح⁽²⁾.

يتضح للباحث أن تعدد أشكال الإفصاح عن التنبؤات المالية بصفة عامة وتنبؤات الأرباح بصفة خاصة إنما يرجع لإختلاف طبيعة البيانات المفصح عنها وعلاقتها بمستقبل المنشأة في السوق والظروف المالية للمنشأة.

وسائل التنبؤ بالأرباح المحاسبية

تعتبر عملية الإفصاح عن المعلومات هي الوسيلة أو الأداة التي من خلالها يتم توصيل نتائج القياس المالي للمنشأة والتي تتبلور في صورة بيانات ومعلومات

⁽¹⁾ لبيب حسب النبي العطار وعادل محمود حلاوة، مقدمة في أساليب التحليل الإحصائي، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2001م)، ص 137.

⁽²⁾ فتحي العاروري وشفيق العقوم، الأساليب الإحصائية، (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 1995م)، ص ص 298.

مدرجة ضمن مجموعة من القوائم والتقارير المالية وباستقراء الدراسات السابقة في مجال تنبؤات الإدارة بالأرباح وكذلك الإصدارات الخاصة بالمنظمات المهنية والعملية من معايير لوحظ أنه لا توجد طريقة محددة أو وسيلة محددة يتم إستخدامها للإفصاح عما تم التنبؤ به من معلومات مستقبلية واقتصر الأمر فقط على البيانات التاريخية حيث يتم الإفصاح عنها عن طريق القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها أو من خلال مجموعة من التقارير والقوائم والتي تكون بمعزل عن أو منفصلة عن القوائم المالية مثل المركز المالي والدخل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية⁽¹⁾.

وقد ذكرت إحدى الدراسات أن إدارات الشركات يمكن أن تستخدم عدداً من الوسائل للإفصاح عن تنبؤاتها المالية أولها أن يتم الإفصاح في التقارير المالية سواء أكانت سنوية أو ربع سنوية وتعتبر هذه الوسيلة من الوسائل التقليدية حيث يتم تخصيص قسم معين في التقارير المالية يعرض مناقشات وتحليل الإدارة للتوقعات المستقبلية بحيث يتم عرض التنبؤات المالية فيه⁽²⁾. بالإضافة إلى ذلك ومع التغيير الكبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فإنه يمكن إستخدام الشبكة الإلكترونية العالمية للمعلومات للإفصاح عن التنبؤات المالية أو أن تقوم المنشأة بعقد مؤتمرات صحفية عامة أو عقد اجتماعات خاصة مع المحللين الماليين أو اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين وأخيراً أن تقوم إدارة الشركة بالإفصاح عن تلك التنبؤات المالية في نشرات الاكتتاب وتقرر الإدارة الأسلوب المناسب للإفصاح⁽³⁾.

⁽¹⁾ جكلين فوراستيه، الرياضيات التطبيقية على الاقتصاد، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1989م)، ص119.

⁽²⁾ Beyer, A., "Financial analysts' forecast revisions and managers' reporting behavior", Journal of Accounting and Economics, Vol. 46, 2008, PP. 334 – 348.

⁽³⁾ Gassar, G. and Gibson, B., "Budgets internal reports, and forecast accuracy", Contemporary Accounting Research, Vol. 25. 2008, PP. 707 – 737.

يتضح للباحث مما تقدم أن للمنشأة خيارات متعددة لعرض معلوماتها أو نشرها للمستخدمين سواء كانت تقليدية أو حديثة.

المبحث الثاني

التنبؤ بالأرباح المحاسبية وقائمة التدفقات النقدية

يتناول للباحث هذا المبحث من خلال النقاط الآتية:

أولاً: مراحل تطور قائمة التدفقات النقدية

ثانياً: مفاهيم وأغراض قائمة التدفقات النقدية

ثالثاً: أهمية وأهداف قائمة التدفقات النقدية

رابعاً: تبويب قائمة التدفقات النقدية

خامساً: طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية

سادساً: استخدامات قائمة التدفقات النقدية

سابعاً: التنبؤ بالأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية

أولاً: مراحل تطور قائمة التدفقات النقدية

تعتبر قائمة التدفقات حديثة العهد نسبياً، وقد شهدت منذ نشأتها إلى الآن تطوراً ملحوظاً سواء من جهة المداخل المتبعة في إعدادها، أم من حيث صور أو نماذج عرضها أم من حيث قوة القواعد الملزمة بنشرها والصادرة عن المجاميع المهنية، وعليه سوف نتناول أهم المراحل الزمنية التي مرت بها قائمة التدفقات النقدية:⁽¹⁾

1/ مرحلة قائمة مصادر الأموال واستخدامها

بدأت هذه المرحلة بتحليل مبسط أطلق عليه (قائمة من أين يتم الحصول على الأموال وأين صرفت) والتي لم تتضمن سوى عملية عرض للزيادة أو النقص في بنود قائمة المركز المالي للوحدة الاقتصادية، وبعد عدة سنوات عدل عنوان هذه القائمة إلى (قائمة الأموال)، وقد اعترف معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي في سنة 1961م بأهمية هذه القائمة، وأوصى بأن تدرج في كل التقارير السنوية المقدمة للمساهمين وبأن يشملها تقرير المحاسب القانوني.

وفي سنة 1963م قام مجلس المبادئ المحاسبية بإصدار نشرته رقم (3) لتتميط عملية إعداد وعرض قائمة الأموال وأوصى المجلس بتعديل إسم القائمة إلى (قائمة مصادر الأموال واستخدامات الأموال) وبأن تُعرض القائمة كمعلومات متممة للتقارير المالية، ولم يكن إدراج مثل هذه المعلومات إلزامياً، كما أن اشتغال تقرير المحاسب القانوني عليها كان أمراً اختيارياً، وعليه فقد عرفت هذه القائمة بأنها "تبيين مصادر الأموال وطرق استخدامها، بمعنى تبيين التغيرات التي تطرأ على حركة

⁽¹⁾ آمال نوري محمد، مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، دراسة تحليلية بالاعتماد على بيانات عدد من الشركات العالمية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 34، 2013م، ص ص 332 - 334.

الأموال من حيث الزيادة أو النقصان في كل من الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية خلال مدة زمنية معينة".

2/ مرحلة قائمة التغيرات في المركز المالي

في سنة 1971م أصدر مجلس المبادئ المحاسبية الرأي المحاسبي رقم (19) بعنوان (التقرير عن التغيرات في المركز المالي) ألزم فيها الوحدات الاقتصادية بضرورة أن تكون هذه القائمة أحد القوائم الرئيسية التي يتم نشرها على أن تخضع للمصادقة من قبل المحاسب القانوني مثلها مثل أي قائمة مالية أخرى، وأصبح اسمها (قائمة التغيرات في المركز المالي)، وقد تم تعريفها على إنها قائمة مالية توضح مصادر رأس المال واستخداماته خلال المدة المحاسبية، كما تفصح هذه القائمة عن أنشطة التمويل والاستثمار"، وقد استمر إعداد هذه القائمة وفقاً لمفهوم رأس المال العامل والذي يقضي فيه إلى أن مفهوم الأموال هو صافي رأس المال العامل للوحدة الاقتصادية في لحظة معينة، ويمثل الفرق بين مجموع الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة في تلك اللحظة، وعندما ينحصر مفهوم الأموال بصافي رأس المال العامل فقط، يتحدد إطار المعاملات المالية التي تظهرها قائمة التغيرات في المركز المالي بتلك التي يترتب على حدوثها تغير في صافي رأس المال العامل فقط، وذلك بغض النظر عن اتجاه هذا التغير سواء بالزيادة أو النقص، أما المعاملات المالية الأخرى التي لا تؤثر على صافي رأس المال العامل مثل شراء موجود ثابت مقابل إصدار أسهم عادية أو ممتازة فلا تظهرها القائمة بالرغم من أهميتها النسبية للنشاط التمويلي والاستثماري في الوحدة الاقتصادية⁽¹⁾.

ومن أهم الانتقادات لهذه القائمة

(1) محمد يوسف الهباش، استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية - دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية، الجامعة الإسلامية - غزة، عمادة الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة والتمويل، 2006م، ص ص 20 - 21.

1. استخدام قائمة التغيرات في المركز المالي كأساس الاستحقاق المحاسبي لا يعبر عن التدفقات النقدية للوحدات الاقتصادية بالشكل المطلوب.

2. إعداد قائمة التغيرات في المركز المالي على أساس مفهوم رأس المال العامل لا يوفر معلومات مفيدة عن السيولة والمرونة المالية كتلك التي توفرها القائمة المعدة على الأساس النقدي.

3. تعدد الاختلافات نتيجة لتعدد المفاهيم الخاصة بالأموال مثل النقدية أو رأس المال العامل.

4. لا تقدم قائمة التغيرات في المركز المالي أساساً للمقارنة السليمة بين الوحدات الاقتصادية نتيجة لتعدد نماذج إعدادها.

5. المعلومات المستقاة منها غير مفيدة للمستثمرين والمستخدمين الآخرين.

6. لا تعترف قائمة التغيرات في المركز المالي كغيرها من القوائم المالية بالتضخم مما حدا بالعديد من المستخدمين إلى البحث عن معيار أكثر تجرداً لتقييم مدى نجاح أو فشل العمليات.

7. لا تقدم معلومات جديدة بل يمكن الحصول على معلوماتها من حساب الأرباح والخسائر وقائمة المركز المالي.

3/ مرحلة التوجه نحو قائمة التدفقات النقدية

نتيجة للانتقادات التي تم توجيهها إلى قائمة التغيرات في المركز المالي على أساس مفهوم رأس المال العامل زاد الاهتمام بالأساس النقدي كأساس لإعداد قائمة التغيرات في المركز المالي، حيث لا يعتبر مستخدمو القوائم المالية رأس المال العامل مؤشراً جيداً على تقييم سيولة الوحدة الاقتصادية، لذلك برزت الحاجة إلى وجود قائمة توضح المصادر والاستخدامات في الوحدة الاقتصادية تُعد على الأساس النقدي وتجنب عن استفسارات مستخدمي القوائم المالية مثل ما هي كمية النقود التي

حصلت عليها الوحدة من أنشطتها؟ ولماذا توزع الوحدة ذات الربحية الأكبر أرباحاً قليلة؟ كيف يمكن للوحدة أن تدفع عوائد الأسهم عندما يكون صافي نتائج الأعمال خسائر؟ وغيرها من التساؤلات.

ينحصر الفرق بين قائمة التغيرات في المركز المالي وقائمة التدفق النقدي في الطريقة التي تُعدُّ بها كل قائمة، حيث تقوم قائمة التغيرات في المركز المالي على مفهوم الأموال بمعنى رأس المال، بينما تقوم قائمة التدفق النقدي على مفهوم الأموال بمعنى النقدية أو النقد المعادل⁽¹⁾.

والشكل التالي يوضح أهم الفروقات بين قائمة التغيرات في المركز المالي وقائمة التدفق النقدي.

جدول رقم (1/2/2)

الفروق الأساسية بين قائمة التغيرات في المركز المالي وقائمة التدفق النقدي

البيان	قائمة التغيرات في المركز المالي	قائمة التدفق النقدي
تعريف الأموال	الأموال بمعنى رأس المال العامل	الأموال بمعنى النقد والنقدية المعادلة
أهداف القائمة	إظهار وتفسير التغيرات الحادثة في صافي رأس المال العامل	إظهار وتفسير التغيرات الحادثة في رصيد النقدية
شكل القائمة	تعرض مصادر واستخدامات رأس المال العامل	تعرض مصادر واستخدامات النقد حسب الأنشطة: تشغيلية، استثمارية، تمويلية
أسلوب الإعداد	الطريقة المباشرة، والطريقة غير المباشرة، الطريقة الثانية هي الأكثر شيوعاً	الطريقة المباشرة، والطريقة غير المباشرة، الطريقة الأولى هي الأكثر إفصاحاً
بنود غير نقدية	تعرض في صلب القائمة	لا تعرض في صلب القائمة

المصدر: د. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني - الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، ط2، (عمان: دار وائل للنشر، 2006م)، ص 161.

(1) د. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني - الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، ط2 (عمان: دار وائل للنشر، 2006م)، ص 160.

يتضح للباحث من الجدول أعلاه أن قائمة التدفقات النقدية تفسر البنود بصورة أشمل من قائمة التغيرات في المركز المالي وتعرض قائمة التدفقات النقدية مصادر واستخدامات النقدية في كافة أنشطة المنشأة، بينما تعرض قائمة التغيرات مصادر واستخدامات النقدية في رأس المال العامل فقط.

ثانياً: مفاهيم وأغراض قائمة التدفقات النقدية

عُرفت قائمة التدفقات النقدية بأنها (قائمة تلخص التدفقات النقدية للمنشأة من أنشطتها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية بما يمكن من تقرير هذه التدفقات في المستقبل)⁽¹⁾. وعُرفت بأنها (قائمة توضح أثر أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل على النقدية خلال فترة محددة)⁽²⁾. كما عُرفت بأنها (تمثل التدفقات الداخلية والخارجية من وإلى المشروع، كما أنها تبين طريقة الحصول على الأموال وطرق استخدامها)⁽³⁾. وعُرفت بأنها (إجمالي الإيرادات النقدية خلال فترة زمنية محددة ناقصاً المدفوعات أو المصاريف النقدية خلال نفس الفترة الزمنية)⁽⁴⁾. كما عُرفت بأنها (عبارة عن كشف تحليلي لحركة التغيرات النقدية التي حصلت في الوحدة الاقتصادية سواء بالزيادة أو النقصان والتعرف على أسباب هذه التغيرات)⁽⁵⁾.

(1) جميل حسن محمد النجار، متطلبات الإفصاح في القوائم والتقارير المالية لدى الشركات المساهمة العامة - دراسة تحليلية للشركات المساهمة العامة في فلسطين، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2007م، ص 89.

(2) د. أحمد صلاح عطية، مشاكل المحاسبة والإفصاح في صناديق الاستثمار، (القاهرة: الدار الجامعية، 2003م)، ص 168.

(3) فيصل زماط حسن السليم، دور قائمة التدفق النقدي في التنبؤ بالأزمة المالية العالمية، دراسة تحليلية لشركة Freddie Mac الأمريكية، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد. قسم المحاسبة، 2008م، ص 5.

(4) أ.م.د. صبيحة قاسم، م.م. أحمد نزار جميل، أثر التدفقات النقدية في عناصر هيكل رأس المال - دراسة تطبيقية بالاعتماد على بيانات عدد من الشركات العالمية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد 5، العدد 14، 2009م، ص 67.

(5) م.د. فداء عبد المجيد صبار الأعرجي، م.م. ثامر مهدي محمد صبري، أهمية إعداد وتحليل قائمة التدفقات النقدية في الكليات الأهلية الممولة ذاتياً - دراسة حالة في كلية المأمون الجامعية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 29، ص 6.

يستطيع الباحث تعريف قائمة التدفقات النقدية بأنها (قائمة توضح التدفقات النقدية من أنشطة المنشأة "التشغيلية . الاستثمارية . التمويلية" الداخلة والخارجة خلال فترة محددة والتنبؤ بالتدفق النقدي المستقبلي للمنشأة).

أغراض قائمة التدفقات النقدية

تتمثل أغراض قائمة التدفقات النقدية في الأغراض التالية:⁽¹⁾

1. التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.
 2. تقييم مدى صحة التدفقات النقدية الحالية.
 3. تقييم قدرة الوحدة على إجراء توزيعات الأرباح ومقابلة متطلبات الاستثمار والتوسع.
 4. تحديد أسباب الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية.
- وفقاً لما قرره (FASB) إن الغرض من إعداد قائمة التدفقات النقدية توفير معلومات عن المتحصلات والمدفوعات النقدية للشركة خلال فترة معينة، والتي تمثل أداة تحليلية قوية تستخدمها الإدارة والمستثمرون والمقرضون على النحو الآتي:⁽²⁾
1. تحديد كمية النقدية الناتجة عند التشغيل خلال الفترة، وتسوية هذه القيمة مع صافي الدخل.
 2. تقييم قدرة المنظمة على مواجهة التزاماتها عند استحقاقها، وتقييم قدراتها على دفع التوزيعات.
 3. تحديد قيمة الاستثمار في مصنع جديد، أو معدات جديدة، وغيرها من الأصول غير المتداولة خلال الفترة.

(1) . د. عبد الرزاق قاسم الشحادة وآخرون، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، (دن: زمزم، 2011م)، ص 100.

(2) د. حسين أحمد دحدوح، دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، المجلد 24، العدد 2، 2008م، ص 209.

4. تقييم قدرات المنظمة على توليد تدفقات نقدية موجبة في الفترات المقبلة.
5. تحديد نوعية التحول المطلوب ومداه للتوسع في الاستثمار في الأصول طويلة الأجل أو لدعم التشغيل.

يتضح للباحث أن أغراض قائمة التدفقات النقدية تتمثل في الآتي:

1. المقدرة على التنبؤ بالتدفقات المستقبلية.
2. تحديد كمية النقدية التي يمكن أن توفرها المنشأة خلال الفترة.
3. تحديد مقدرة المنشأة في الدخول في استثمارات جديدة.
4. تحديد مقدرة المنشأة في توزيع الأرباح.

ثالثاً: أهمية وأهداف قائمة التدفقات النقدية

يمكن توضيح أهمية قائمة التدفقات النقدية في النقاط التالية:⁽¹⁾

1. إن معلومات التدفقات النقدية للمشروع مفيدة في تزويد مستخدمي البيانات المالية بقدره المشروع على توليد النقدية، واحتياجات المشروع في استخدام هذه النقدية.
2. عندما تستخدم بيانات التدفقات النقدية بالاقتران مع باقي البيانات المالية، فإنها تزود المستخدمين بمعلومات تمكنهم من تقييم التغيرات في صافي أصول المشروع وهيكلها المالي بما في ذلك سيولة المنشأة وقدرتها على الوفاء بالدين والتكيف مع الفرص المتغيرة.
3. إن معلومات التدفق النقدي تساعد المستخدمين على تطوير نماذج لتقدير ومقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للمشاريع المختلفة.

⁽¹⁾ عبد الناصر شحدة السيد أحمد، الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محلي الانتماء في البنوك التجارية الأردنية ومحلي الأوراق المالية في بورصة عمان، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية العلوم الإدارية والمالية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2008م، ص 16 - 17.

4. تستخدم معلومات التدفق النقدي التاريخية كمؤشر لمبالغ، وتوقيت، ودرجة تأكيد التدفقات النقدية المستقبلية، وهي مفيدة كذلك في اختبار دقة التقديرات السابقة للتدفقات النقدية وفحص العلاقة بين الربحية وصافي التدفق النقدي.

5. يمكن استخدام قائمة التدفقات النقدية في قياس وتقييم جودة الأرباح والسيولة⁽¹⁾.

يستنتج الباحث بأن أهمية التدفقات النقدية تتمثل في قياس الأرباح الحقيقية للمنشأة وتساعد المستخدمين في إمكانية التنبؤ بالتدفقات المستقبلية مما يساعد في وضع خطط للمشاريع المرتقبة.

أهداف قائمة التدفقات النقدية

إن الهدف من قائمة التدفقات النقدية هو توفير معلومات عن المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية. وقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية FASB هدفين لقائمة التدفقات النقدية يتمثلان في الآتي:⁽²⁾

1. **الهدف الرئيس:** هو إعطاء معلومات ذات أهمية عن المقبوضات والمدفوعات النقدية للوحدة الاقتصادية خلال الفترة.
2. **الهدف الثانوي:** توفير معلومات على أساس نقدي عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للوحدة الاقتصادية.

في حين حددت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC مجموعة من الأهداف والأغراض من قائمة التدفقات النقدية يمكن ذكرها فيما يلي:⁽³⁾

⁽¹⁾ مؤيد محمد علي الفضل وآخرون، قدرة مقاييس التدفقات النقدية في تفسير العوائد السوقية غير العادية للأسهم، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 9، العدد 4، 2007م، ص 128.

⁽²⁾ FASB, "Statement of cash flow", Statement No. 9, Stamford, Conn, FASB, 1987, P.5.

⁽³⁾ معايير المحاسبة الدولية، المعيار المحاسبي رقم (7) قائمة التدفقات النقدية، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 1999م، ص 123 - 124.

1. أن قائمة التدفقات النقدية تساعد مستخدميها في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة من خلال تزويدهم بأساس سليم؛ لتقييم قدرة المنشأة في الحصول على النقدية وكيفية الحصول عليها وتوقيت الحصول عليها ودرجة التأكد المرتبطة بالحصول عليها.
 2. توفير معلومات تاريخية عن التغيرات التي حدثت على النقدية في المنشأة في كافة الأنشطة سواء أكانت تشغيلية أم استثمارية أم تمويلية.
 3. توفر إفصاحاً شاملاً عن كيفية الحصول على النقدية وما يعادلها وكيفية استخدامها.
 4. وضع وتطوير نماذج تساعد في إجراء المقارنات بين التدفقات النقدية الحالية والتدفقات النقدية المستقبلية.
 5. التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية من خلال البيانات التاريخية لهذه التدفقات وقياس درجة التأكد المرتبطة بها ومراجعة دقة التقديرات الماضية للتدفقات النقدية المستقبلية، وفحص العلاقة بين الربحية والتدفق النقدي وتأثير التغير في الأسعار على كل منها.
 6. المساهمة بجانب القوائم المالية الأخرى في تقييم التغيرات التي طرأت على صافي موجودات المنشأة، وهيكلها المالي، ومقدرتها على التأثير على مبالغ التدفقات النقدية وتوقيتها بهدف التكيف مع الظروف المتغيرة.
- يتضح للباحث أن أهداف قائمة التدفقات النقدية تتمثل في مساعدة إدارة المنشأة في معرفة التدفقات النقدية التي يمكن أن توفرها المنشأة خلال الفترة وكذلك التنبؤ بالتدفقات المستقبلية وتقييم التغيرات التي تطرأ على صافي أصول المنشأة.
- رابعاً: تبويب قائمة التدفقات النقدية**

يتم تبويب التدفقات النقدية في ثلاث مجموعات على النحو التالي:⁽¹⁾

*** أنشطة التشغيل وتشمل:**

- كافة الأنشطة الرئيسية المنتجة للدخل (المعاملات التي تدخل في تحديد صافي الربح/ الخسارة).
- كافة العمليات التي لم تصنف كأنشطة استثمار أو تمويل.
- كافة المقبوضات النقدية الناتجة عن البيع وتقديم الخدمات والعمولات والإيرادات وكافة المدفوعات النقدية سداداً للالتزامات أو العاملين.
- كافة المدفوعات والمقبوضات النقدية المتعلقة بعقود التعامل أو الإتجار مع الآخرين.
- كافة المدفوعات والمقبوضات النقدية المتعلقة بضرائب الدخل، وكذلك المعاملات مع شركات التأمين.

*** أنشطة الاستثمار:**

وهي العمليات المرتبطة بالتأثير على الاستثمارات في الأصول الثابتة والاستثمارات المالية طويلة الأجل من بيع أو شراء.

*** أنشطة التمويل:**

وهي العمليات المتعلقة بالحصول على موارد أو مكاسب رأسمالية مقابل منح عائد على هذه الموارد⁽²⁾.

مصادر بيانات قائمة التدفقات النقدية

⁽¹⁾ فايز زهدي الشلتوني، مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية - دراسة تطبيقية للقوائم المالية المنشورة للمصارف الفلسطينية، الجامعة الإسلامية - غزة، عمادة الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة والتمويل، 2005م، ص ص 28 - 29.

⁽²⁾ محمد نشأت فواد، التقرير عن التدفقات النقدية كخطوة نحو التجانس في المحاسبة الدولية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة جنوب الوادي، المجلد 5، العدد 1، يونيو 1991م، ص ص 1 - 32.

تعد القوائم المالية الأساسية التقليدية من ميزان المراجعة، أما قائمة التدفقات النقدية فيتم إعدادها من ثلاثة مصادر كما ورد في العديد من الكتب ومن أهمها: (1)

1/ الميزانية العمومية المقارنة

القيام بعملية مقارنة لميزانيتين لفترةيتين متتاليتين بهدف تقدير التغيرات في جانبي الأصول والخصوم بين كل من أول الفترة وآخرها.

2/ قائمة دخل العام الجاري

تحليل قائمة الدخل الحالية لتحديد مقدار الزيادة أو النقص في النقدية الناتجة من النشاطات التشغيلية خلال الفترة.

3/ بيانات إضافية

انتقاء بعض البيانات من دفتر الأستاذ للحصول على معلومات مفصلة إضافية لمعرفة من أين تم الحصول على النقدية وطرق استخدامها.

خامساً: طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية

تتمثل طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية بالآتي: (2)

1/ الطريقة المباشرة

بموجب هذه الطريقة يتم بيان كل نوع رئيسي للمقبوضات النقدية التشغيلية، وكل نوع رئيسي من المدفوعات النقدية التشغيلية، بشكل منفصل في قائمة التدفقات النقدية. ويوضح الجدول رقم (2) قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة.

جدول رقم (2/2/2)

قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة

(1) سوزان عطا درغام، العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) - دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في فلسطين، الجامعة الإسلامية - غزة، عمادة الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة والتمويل، 2008م، ص 49.

(2) بن خليفة حمزة، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة - دراسة حالة: مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، 2012م، ص 25.

المبلغ	المبلغ	البيان
		<u>التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية:</u>
	xx	النقدية المحصلة من العملاء
	(xx)	النقدية المدفوعة للموردين
	<u>(xx)</u>	النقدية المدفوعة للمصروفات
xxx		صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
		<u>التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية:</u>
	xx	نقدية محصلة من بيع أراضي وممتلكات ومعدات
	<u>(xx)</u>	النقدية المدفوعة لشراء أراضي وممتلكات ومعدات
xxx		صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية
		<u>التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية:</u>
	xx	نقدية محصلة من اقتراض طويل الأجل
	xx	نقدية محصلة من إصدار أسهم
	<u>(xx)</u>	توزيعات أرباح نقدية
<u>xxx</u>		صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية
xxx		صافي التدفق النقدي خلال العام
<u>xxx</u>		يضاف: رصيد النقدية في بداية العام
xxx		رصيد النقدية في نهاية العام

Reference: Barry Elliott & Jamie Elliott, **Financial Accounting & Reporting**, (London: Pearson Education Limited, 2011), P. 673.

يتضح للباحث أن الطريقة المباشرة تساعد في الإفصاح عن كافة عمليات

المنشأة سواء كانت (تشغيلية . استثمارية . تمويلية).

2/ الطريقة غير المباشرة

نظراً لأن بنود الإيرادات والمصروفات الموجودة في قائمة الدخل محددة على أساس الاستحقاق لذلك يتم تحديد صافي التدفق النقدي من أنشطة التشغيل طبقاً لهذه الطريقة عن طريق تسوية تعديل صافي ربح أو خسارة الفترة بالبنود ذات الطبيعة غير النقدية الموجودة في قائمة الدخل، بحيث تكون المحصلة الوصول إلى صافي دخل مقاس على أساس نقدي⁽¹⁾.

جدول رقم (3/2/2)

قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة غير المباشرة

المبلغ	المبلغ	البيان
		<u>التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:</u>

(1) سالمى محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية، جامعة العقيد الحاج لخضر . باتنه، كلية العلوم والاقتصاد والتسيير والتجارية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009م، ص 88.

	xx	صافي الربح قبل الضريبة
	xx	الإهلاك
	(xx)	أرباح الاستثمارات
	xx	الفوائد
	xx	الربح التشغيلي قبل التغيير في رأس المال العامل
	(xx)	زيادة في العملاء
	xx	انخفاض في مخزونات
	(xx)	النقص في الذمم الدائنة التجارية
	xx	النقد الناتج من عمليات التشغيل
	(xx)	الفائدة المدفوعة
	(xx)	الضرائب على الدخل المدفوعة
xxx		صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
		<u>التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية:</u>
	xx	نقدية محصلة من بيع أراضي وممتلكات ومعدات
	xx	نقدية محصلة من بيع استثمارات طويلة الأجل
	(xx)	النقدية المدفوعة لشراء أراضي وممتلكات ومعدات
	(xx)	النقدية المدفوعة لشراء استثمارات طويلة الأجل
xxx		صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
		<u>التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية:</u>
	xx	نقدية محصلة من اقتراض طويل الأجل
	xx	نقدية محصلة من إصدار أسهم
	(xx)	النقدية المدفوعة لتسديد قروض وأوراق دفع طويلة الأجل
	(xx)	توزيعات أرباح نقدية
xxx		صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية
xxx		صافي التدفقات النقدية خلال العام
xxx		يضاف: رصيد النقدية في بداية العام
xxxx		رصيد النقدية في نهاية العام

Reference: Barry Elliott & Jamie Elliott, **Financial Accounting & Reporting**, (London: Pearson Education Limited, 2011), P. 673.

يستنتج الباحث أن الطريقة غير المباشرة هي طريقة بسيطة تركز على معرفة

الفرق بين صافي الدخل وصافي التدفق النقدي من أنشطة التشغيل ثم أنها تماثل

الطريقة المباشرة في معرفة صافي التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار والتمويل.

سادساً: استخدامات قائمة التدفقات النقدية

يمكن استخدام قائمة التدفقات النقدية والانتفاع منها من قبل كل الجهات

الداخلية للمنشأة والجهات الخارجية:⁽¹⁾

1/ استخدامات الإدارة

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات مهمة عن القرارات التي اتخذتها الإدارة مثل إصدار أسهم رأسمالية أو بيع سندات طويلة الأجل، وغيرها من المعلومات التي لا يمكن الحصول عليها بواسطة القوائم المالية الأخرى إلا بشكل بسيط. إن القائمة تظهر مدى كفاية التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية لتمويل جميع الاحتياجات الرأسمالية المخططة داخلياً بدلاً من الاقتراض الخارجي طويل الأجل بإصدار أسهم أو سندات.

2/ استخدامات المستثمرين والدائنين

تساعد المستثمرين والدائنين وبقية الجهات في تحديد ما يلي:

أ. قابلية المنشأة على توليد تدفقات نقدية إيجابية صافية.

ب. قابلية المنشأة على مواجهة التزاماتها الجارية.

ت. قابلية المنشأة على دفع حصص الأرباح للمساهمين.

ث. مدى حاجة المنشأة للتمويل الخارجي.

ج. أسباب الاختلاف بين صافي الدخل والمستلمات النقدية والمدفوعات النقدية

المرافقة.

ح. آثار الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على المركز المالي للمنشأة

خلال الفترة.

⁽¹⁾ منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي - مدخل صناعة القرارات، ط2 (عمان: دار وائل للنشر، 2005م)، ص ص

يتضح للباحث أن قائمة التدفقات النقدية تستخدم في توفير المعلومات لاتخاذ القرارات بقصد الاستثمار أو مواجهة التزامات المنشأة الحالية والمستقبلية.

سابعاً: التنبؤ بالأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية

إن معرفة التدفق النقدي للمنشأة يمكن المستثمرين والدائنين من تحديد تقديرات التدفق النقدي إليهم كنتيجة لذلك⁽¹⁾. والتدفقات النقدية تختلف من حيث طبيعتها، وهناك التدفقات النقدية التشغيلية، والاستثمارية، والتمويلية، والتدفق النقدي الحر المتاح للمنشأة، والمتاح للملكية، والتوزيعات النقدية، ولكل من هذه التدفقات دلالة مختلفة، ولكل منها قدرة على توفير معلومات تساعد في تحسين عملية التنبؤ بالأرباح المستقبلية، كما يمكن أن يكون لها دور في عملية تقييم أداء المنشآت، فالتدفقات النقدية التشغيلية توفر مقياساً لقدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية من أنشطتها التشغيلية، أما التدفق النقدي الحر بمفهومه (المتاح للمنشأة والمتاح للملكية) يوفر معلومات عن قدرة المنشأة على سداد التزاماتها، وقدرتها على دفع التوزيعات النقدية لمساهميها، وقدرتها على التوسع في الاستثمار، لذلك فإن التدفق النقدي الحر هو الأهم للتنبؤ بالربح المستقبلي⁽²⁾.

تعددت أساليب إدارة العلاقة بين التدفقات النقدية والتنبؤ بالأرباح المحاسبية، فقد استخدم بعض الباحثين مقدار التغير في الأرباح المحاسبية أو التدفقات النقدية كممثل للأرباح المحاسبية المتوقعة⁽³⁾، ومن أهم المميزات التي تحققها قائمة التدفقات النقدية قدرتها على تقييم السيولة لدى المنشأة، وقدرتها على توفير معلومات مالية لا تشملها قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، حيث يمكن من خلالها تحديد مدى مقدرة

(1) فيصل زماط حسن السليم، مرجع سبق ذكره، ص 2.

(2) عبد الرزاق حسين سالم وحسين علي خشارمة، المحتوى المعلوماتي للتدفق النقدي الحر، مجلة العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد 34، العدد 2، 2007م، ص 349.

(3) جمال زكريا جبر ومأمون محمد الدبغي، أثر إشارة الأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية التشغيلية على محتواها المعلوماتي، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، المجلد 4، العدد 1، 2008م، ص 2.

المنشأة على توليد تدفقات نقدية من العمليات تكفي للوفاء بالتزاماتها نحو الدائنين وحملة الأسهم في الفترة الحالية والفترات المستقبلية⁽¹⁾. توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات عن التغيرات التي حدثت في المركز المالي خلال الفترة المالية التي يصعب الحصول عليها من القوائم المالية التقليدية الأخرى، وأن لهذه القائمة أهمية أخرى وذلك لإمكانية استخدامها في التنبؤ بالأرباح المستقبلية، علاوة على استخدامها في تحديد قيمة المنشأة والذي يعد مكملاً للمعلومات المستخلصة من القوائم المالية الأخرى (قائمة الدخل والميزانية العمومية)⁽²⁾.

يضيف الباحث من عرض استخدام قائمة التدفقات النقدية للتنبؤ بالأرباح المحاسبية، أنها تساعد على معرفة الأرباح المتوقعة من خلال الإطلاع على صافي التدفق النقدي المحصل من كل نشاط (تشغيلي . استثماري . تمويلي) والتعرف على الأساليب التي تستخدمها المنشأة في توفير السيولة في الفترة الحالية والتنبؤ بذلك مستقبلاً .

المبحث الثالث

العوامل المؤثرة في التنبؤ بالأرباح المحاسبية

تمهيد

إن دراسة العوامل المؤثرة أو تحديد الوسائل أو الأدوات الممكنة للتنبؤ بالأرباح تساعد مستخدمي القوائم المالية في وضع أساس يمكن الاسترشاد به للتنبؤ

(1) محمد يوسف الهباش، مرجع سبق ذكره، ص 3.

(2) شذى عبد الحسين الزبيدي، اختبار العلاقة بين التدفقات النقدية والعوائد المتحققة للأسهم، الكلية التقنية الإدارية، جامعة بغداد، بدون تاريخ نشر، ص 9.

المستقبلي بوضع المنشأة، والتعرف على طبيعة الأرقام المحاسبية المعلنة. إن قيم صافي الدخل التي تفصح عنها المنشآت في قوائمها المالية تشكل المقياس الذي يأخذ الوزن الأكبر عند أي تقييم لأداء المنشأة، وبما أن قيم صافي الدخل تبقى عرضة للتذبذب والتغير بين سنة وأخرى تبعاً لعوامل مختلفة فإن إدارة المنشأة قد تسعى إلى التلاعب بالأساليب المحاسبية المختلفة بغرض إظهار الأداء المالي للمنشأة بشكل طبيعي ومستقر حتى يمكن التنبؤ بالأرباح المستقبلية.

ويمكن للباحث تناول بعض من هذه العوامل أو الأدوات المتمثلة في إستراتيجية تمهيد الدخل من خلال النقاط الآتية:

أولاً: مفهوم وأنواع تمهيد الدخل

ثانياً: العوامل والحوافز المؤدية لتمهيد الدخل

ثالثاً: دوافع ووسائل الإدارة لتمهيد الدخل

رابعاً: أساليب تمهيد الدخل

خامساً: أثر إستراتيجية تمهيد الدخل على التنبؤ بالأرباح

أولاً: مفهوم تمهيد الدخل

تعددت التعريفات التي تناولت عملية تمهيد الدخل ويمكن للباحث أن يعرض

أهمها كما يلي:

عرف (Beidleman)⁽¹⁾ تمهيد الدخل بأنه (محاولة مقصودة من بعض المدراء لتقليل الاختلاف في نتائج أعمال المنشأة ضمن مستوى معين من الأرباح بما يتلائم مع المبادئ المحاسبية المقبولة والمطبقة في الدولة). كما عرف تمهيد الدخل بأنه (تقليل حدة التفاوت والتقلبات في أرقام الدخل الخاصة بالفترات المحاسبية المختلفة، أي التحكم المتعمد بالتخفيض أو الزيادة للأرباح وذلك محاولة من الإدارة لتقليل التباين "الاختلاف" غير العادي في الأرباح إلى الحد الذي تسمح به المعايير المحاسبية المتعارف عليها والمبادئ السليمة للإدارة)⁽²⁾. أيضاً عرف تمهيد الدخل بأنه (أسلوب يتبع لإزالة التباين الشديد والذبذبة التي تظهر في الأرباح والدخل على مدار الفترات المالية المختلفة، وعادة ما تتضمن خطوات لتخفيض الدخل في السنوات ذات الدخل المرتفع لاستخدامها في السنوات ذات الدخل المنخفض)⁽³⁾.

يستنتج الباحث من التعريفات الثلاثة السابقة وإن تعددت الصياغة لمفهوم تمهيد الدخل فإنه يمثل عمل مقصود من الإدارة لتقليل الاختلاف في نتائج أعمال المنشأة أو المحافظة على مستوى مقبول من الأرباح يلبي رغبات كافة الأطراف، وذلك باستخدام المرونة المتاحة في المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، فلولا هذه المرونة لما كان هناك تمهيد للدخل، كما أن التحكم في مستوى الربح هو عمل اختياري لتحقيق مصالح محددة (حوافز إدارية، زيادة قيمة المنشأة، وفورات ضريبية،... الخ).

(1) Beidleman, C.R. "Income Smoothing: the Role of Management", The Accounting Review, October 1973, VOL, 48, No. 4, P. 653.

(2) هاني بحيري، دراسة تحليلية اختبارية لمتطلبات الإستراتيجية الإدارية للخيارات المحاسبية في مصر، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد 15، العدد 1، 1993م، ص 61.

(3) غادة أحمد نبيل، تطوير الإطار الفكري للمحاسبة المالية لمواجهة ممارسات المحاسبة الابتكارية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، المجلد 1، العدد 2، 2010م، ص 229.

عرف آخر تمهيد الدخل بأنه (خفض الذبذبات في الربحية الفعلية "المنشورة" حول رقم معين للربح "الربح المتوقع" تعتقد الإدارة أنه الربح العادي للمنشأة)⁽¹⁾. كما عرف تمهيد الدخل بأنه (كل العمليات والأساليب التي تستخدمها الإدارة لتقليل تقلبات الدخل بما في ذلك توقيت العمليات للحصول على دخل أقل تقلباً، وهذا يعني أن إدارة المنشأة تستخدم كل ما تستطيع لتقليل تقلبات الدخل على أساس الانطباع السائد بأن تقلبات الدخل ترفع درجة المخاطرة في الاستثمار في أسهم المنشأة)⁽²⁾. أما (Belkhaoui) يرى أن تمهيد الدخل هو (تسوية مقصودة للدخل بهدف الوصول إلى المستوى أو الاتجاه المرغوب ويعبر عن رغبة الإدارة في تقليل الانحرافات غير الطبيعية في الدخل الذي يشكل الحد الممكن أو المسموح به في ظل مبادئ المحاسبة والإدارة)⁽³⁾.

يلاحظ الباحث من التعريفات السابقة لمفهوم تمهيد الدخل هو عدم ترك الربح بصورته الحقيقية وذلك باستخدام كافة الأساليب والعمليات التي من شأنها إحداث تغيير فيه للحصول على رقم ربح مستهدف أو تقليل مخاطر متوقعة.

أنواع تمهيد الدخل

هنالك عدة أنواع لتمهيد الدخل أهمها:

1/ التمهيد الطبيعي للدخل

⁽¹⁾ سهى السيد حسن الفرغ، خطر ممارسات المحاسبة الإبداعية ولخفاقات المراجعة في مواجهته، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة ببورسعيد، جامعة قناة السويس، العدد 2، الجزء 2، 2009م، ص 286.

⁽²⁾ عبد الله علي عسييري، تمهيد الدخل من قبل الشركات المساهمة السعودية - دراسة ميدانية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد 39، العدد 2، سبتمبر، 2012م، ص 260.

⁽³⁾ Belkhaoui, Ahmed – Raihi, "Accounting Theory" 4th Edition, Thomas Learning, 2000.

وهو الذي ينتج عن العمليات والأنشطة العادية لمنظمة الأعمال لتوليد الأرباح دون تدخل الإدارة⁽¹⁾. وبمعنى آخر فهي تعبر عن طريقة التمهيد التي تتم بشكل طبيعي، وهي الناتجة عن العملية الطبيعية لتوليد الأرباح في المنشأة دون وجود أي تأثير غير طبيعي فيها.

2/ التمهيد المتعمد للدخل: ويتضمن الأنواع التالية

أ/ التمهيد الحقيقي

عرف التمهيد الحقيقي بأنه (يركز على القرارات التشغيلية ذات العلاقة بالأحداث الاقتصادية التي تتخذها الإدارة للمناورة بإيرادات ومصروفات الفترة بقصد إحداث التأثير المطلوب على الدخل المعلن، فيتم تنفيذ معاملة أو لا يتم تنفيذها اعتماداً على تأثيرها في تمهيد الدخل، إن هذا يعني ضمناً بأن التمهيد الحقيقي يتمثل بتوقيت حصول الأحداث والمعاملات الفعلية تبعاً لتأثيرها في تمهيد الدخل وكما هو الحال مع تأخير وتقديم المبيعات في نهاية الفترة)⁽²⁾. في حين يرى آخر بأن التمهيد الحقيقي للدخل يأتي من تدخل الإدارة في هيكل الأنشطة المختلفة للوحدة الاقتصادية سواء كانت أنشطة تشغيلية أو استثمارية أو إدارية⁽³⁾.

ب/ التمهيد المحاسبي للدخل

(1) محمد أحمد إبراهيم خليل، القياس المحاسبي لممارسة إدارة الأرباح بمنظمات الأعمال وسبل معالجتها. دراسة نظرية تطبيقية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، السنة 25، العدد 2، 2005م، ص 222.

(2) رياض العبد الله، وعقيل الحسنوي، العوامل المؤثرة في عملية تمهيد الدخل. دراسة ميدانية على الشركات المساهمة الصناعية العراقية، المجلة العربية للمحاسبة تصدر عن اللجنة الدائمة لأقسام المحاسبة بجامعات مجلس التعاون، المجلد 9، العدد 1، 2006م، ص ص 35 - 36.

(3) محمد أحمد إبراهيم خليل، مرجع سابق ذكره، ص 222.

ويسمى أيضاً بالتمهيد الاصطناعي للدخل أو التمهيد الدفترى أو التمهيد الوهمي، ويعتمد على تدخل الإدارة في الاختيار بين الطرق والأساليب المحاسبية بهدف تقليل التذبذب في الأرباح بين الفترات المختلفة.

ج/ التمهيد التصنيفي

ويتحقق هذا التمهيد من خلال حصول الأحداث أو الاعتراف بها أو ما يطلق عليه بالتوقيت المخطط (كالبحت والتطوير والصيانة والإعلان وبرامج التدريب)، أو من خلال التوزيع الزمني للأحداث (رسمة أو إطفاء مصاريف البحث والتطوير) أو من خلال تصنيف فقرات كشف الدخل (تصنيف بعض بنود المكاسب والخسائر كفقرات اعتيادية أو غير اعتيادية)⁽¹⁾.

ثانياً: العوامل والحوافز المؤدية إلى تمهيد الدخل

إن إتباع المنشأة لسياسة تمهيد الدخل يتوقف على عوامل عديدة قد تختلف من منشأة إلى أخرى بسبب اختلاف الظروف التشغيلية التي تمر بها المنشأة وتتخلص هذه العوامل في ثلاثة مجموعات رئيسية يمكن استعراضها على النحو التالي⁽²⁾:

(1) التكاليف السياسية

يقصد بالتكاليف السياسية تلك التكاليف التي تتحملها المنشأة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة نتيجة صدور قرارات سيادية، أو ما تقوم به الدولة من إجراءات تنظيمية أو ما تسنه من تشريعات من شأنها أن تؤثر على قيمة المنشأة، أو تحويل الثروة من المنشأة إلى الدولة أو بين الأطراف ذوي المصالح في المنشأة أو

(1) رياض العبد الله، وعقيل الحسناوي، مرجع سابق، ص 36.

(2) الهادي آدم محمد إبراهيم، نظرية المحاسبة، (الخرطوم: مطبعة جي تاون، 2003م)، ص 34.

تزيد من سيطرة الدولة على الموارد المتاحة للمجتمع⁽¹⁾.

وقد تناولت الكثير من الدراسات موضوع التكاليف السياسية من خلال بعض المواقف التي تواجه فيها المنشآت إجراءات معينة يترتب عليها مثل هذه التكاليف، وقد أشارت هذه الدراسات إلى أن التقلبات الكبيرة في أرباح المنشآت، والتي قد تأخذ شكل زيادة كبيرة في رقم الأرباح قد ينظر إليها كمؤشر للاحتكار، أما إذا أخذت التقلبات شكل انخفاض كبير في الأرباح فقد ينظر إليها كمؤشر لتعسر المنشآت واضطرابها، وفي كلا الحالتين ستصبح هذه المنشآت موضع اهتمام الدولة والرأي العام⁽²⁾. الأمر الذي سيؤدي إلى خضوعها لإجراءات التفتيش الحكومي الدوري أو المفاجئ للتحقق من التزام المنشآت بالقانون والقواعد التنظيمية مثل إجراءات التفتيش الجمركي وإجراءات مراجعة سياسات التسعير ومنع الاحتكار، كما تشمل أيضاً إجراءات التقاضي التي تتعرض لها المنشأة لتعويض الغير عن أي أضرار لحقت بهم وكان نشاط المنشأة سبباً رئيسياً فيها⁽³⁾.

ونظراً لصعوبة القياس المباشر لتكاليف السياسة فإنه يتم التعبير عنها بمقاييس تقريبية منها:

أ. **حجم المنشأة:** يمثل حجم المنشأة أكثر المقاييس استخداماً بين الباحثين، حيث يعتقد وجود ارتباط بين حجم المنشأة وتعرضها للتدخلات الحكومية، حيث أنه كلما كان حجم المنشأة كبيراً كلما زاد احتمال التدخلات السياسية خلال فترات ارتفاع الربح، لذا تكتسب الوحدات الاقتصادية كبيرة الحجم أهمية خاصة في اقتصاديات

⁽¹⁾ رضا إبراهيم صالح، المدخل الإيجابي لتحليل محددات اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية . دراسة اختيارية على الشركات المساهمة السعودية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد 1، 2003م، ص 17

⁽²⁾ سمير كامل عيسى، أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح . دراسة تطبيقية، مجلة كلية التجارة والبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد 45، العدد 2، يوليو 2008م، ص 15.

⁽³⁾ مدثر طه أبو الخير، إدارة الربح المحاسبي في الشركات المصرية . دليل ميداني من التغيرات في أرصدة المخصصات في القوائم المالية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد 2، 1999م، ص 15.

معظم دول العالم لما تمتلكه من آثار كبيرة على الاقتصاد الوطني، وتزداد الضغوطات السياسية وما ينتج عنها من تكاليف في الدول التي تعتمد اقتصادياتها بشكل كبير على أنشطة هذه المنشآت وما تؤديه من دور اقتصادي واجتماعي فيها، وبالتالي فهي أكثر عرضة من غيرها للضغوطات السياسية وذلك لما تحققه من أرباح غير اعتيادية مقارنة بالمنشآت الأخرى، لذا فإن الإدارة في هذه الشركات من المتوقع أن تميل إلى تمهيد الدخل وذلك لتجنب الدخل العالية وما ينتج عنها من ضغوطات وتكاليف سياسية⁽¹⁾.

يرى الباحث أنه قد يكون حجم الوحدة الاقتصادية ونصيبها من السوق من العوامل الأساسية التي تدفع الإدارة للقيام بالاستقرار، حيث أن الأرباح العالية التي تحققها المنشآت قد تكون محط أنظار رجال السياسة والحكومة، لأنه قد ينظر إليها على أنها نتيجة احتكار، مما يحفز الجهات الحكومية للتدخل لحماية المجتمع عن طريق بعض الإجراءات كالتسعير أو إخضاع أرباحها لمعدلات ضريبية مرتفعة أو إخضاع المنشآت للرقابة الحكومية. كما أنه قد ينتظر من المنشآت كبيرة الحجم تقديم مساهمات نقدية وعينية لمواجهة الكوارث التي قد تحدث في المجتمع مثل الزلازل والسيول، كما قد ينظر للنقص غير العادي في الدخل باعتباره مؤشر لنكسات أو كوارث قد تتعرض لها الوحدة الاقتصادية وبالتالي قد يتطلب الحال التدخل من الجهات الحكومية لتصحيح الوضع، لذلك يكون لدى الإدارة دافع للقيام بالاستقرار تلافياً لتدخل الجهات المسؤولة في الدولة وتفادياً لتحمل أي تكاليف سياسية تترتب على ذلك.

(1) رياض العبد الله وعقيل الحسناوي، العوامل المؤثرة في عملية تمهيد الدخل - دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العراقية، المجلة العربية للمحاسبة، جامعة البحرين، مملكة البحرين، المجلد 9، العدد 1، مايو 2006م، ص ص 36 -

ب. المدفوعات والوفورات الضريبية: لقد دلت العديد من الدراسات السابقة على أهمية تمهيد الدخل في تقليل المدفوعات الضريبية التي تتحملها الشركة⁽¹⁾. فعموماً ومن البديهي القول بأن اختيار الإدارة للطرق والإجراءات المحاسبية يتأثر إلى حدود بعيدة في ضوء الآثار المحتملة لهذه الطرق والإجراءات المحاسبية على المدفوعات الضريبية، فمن المرجح تماماً أن تختار الإدارة الطرق والإجراءات المحاسبية التي تؤدي إلى تقليل الدخل المعلن بقصد تقليل المدفوعات الضريبية. كما تعتبر الوفورات الضريبية من الدوافع العامة وراء قيام الإدارة بالتلاعب في الدخل لتجنب الضرائب أو تحقيق وفورات ضريبية كلما أمكن ذلك أو تأجيلها إلى المستقبل⁽²⁾.

يرى الباحث أن المنشأة قد تسعى إلى نقل دخل السنوات المستقبلية إلى الفترة الحالية من ممارسة إستراتيجية تمهيد الدخل إذا كانت تتمتع بإعفاء ضريبي، أو استخدام عملية تمهيد الدخل لتقليل الأرباح في حالة فرض الضريبة.

ج. الأرباح الموزعة: ينظر إلى الأسهم على أنها تحمل حقوقاً يحصل بموجبها المساهم على تدفقات غير محددة من الدخل تتمثل بالأرباح الموزعة سنوياً على المساهمين. ومما لا شك فيه فإن انخفاض المخاطرة المرتبطة بهذه التدفقات يؤثر بشكل كبير في تحديد أسعار أسهم المنشأة في الأسواق المالية. فالمستثمر يسعى قبل اتخاذ قرار الاستثمار إلى تقدير عوائد استثماره والمتمثلة بمقسوم الأرباح السنوي الموزع وتقدير المخاطرة المرتبطة بهذه العوائد اعتماداً على الأرقام المحاسبية المعلنة

⁽¹⁾ رياض العبد الله وآخرون، الوسائل والدوافع المؤثرة في سياسة تمهيد الدخل، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد 10، العدد 1، 2007م، ص ص 1 - 11.

⁽²⁾ أحمد السيد عبد الله، أثر عقود الوكالة والتكاليف السياسية والوضع الضريبي على سياسة المحاسبة عن المخزون السلعي التي تتبناها الشركات المساهمة المصرية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، العدد 1، 1995م، ص ص 112 - 113.

في القوائم المالية، إن تمهيد الدخل في هذه الحالة يدعم تقديرات المستثمرين بشأن مقسوم الأرباح مما يؤدي إلى تحسين أسعار أسهم المنشأة⁽¹⁾.

يرى الباحث أن الإدارة تستخدم سياسة تمهيد الدخل للمحافظة على دخل متوازن على فترات مختلفة مما يساعد في التنبؤ بعدم وجود مخاطر على الاستثمار في أسهم المنشأة مستقبلاً.

د. نوع الملكية: إن ضمان استقرار الدخل يمثل أهمية تحاول الإدارة المحافظة عليها لضمان عدم تعرض المنشأة إلى هزات عنيفة قد تؤدي إلى اتجاه المستثمرين إلى عرض أسهمهم للبيع مما ينعكس سلباً على أسعار أسهمها في السوق المالية، وهو أمر لا يحدث في المنشآت التي تساهم الدولة في ملكيتها (شركات القطاع المختلط) بالدرجة نفسها التي يحدث فيها في المنشآت ذات الملكية الخاصة. ذلك لأن المنشآت التي تساهم الدول في ملكيتها تكون محل اهتمام أكبر من قبل الجهات الحكومية المختلفة وتخضع للفحص والتدقيق المستمر من قبل الجهات الرقابية الحكومية مما يقلل من مجال الإدارة في اتخاذ الأنشطة الممهدة للدخل مقارنة بمنشآت القطاع الخاص⁽²⁾.

يتضح للباحث أن المنشآت التي تساهم الدولة في ملكيتها أن الإدارة لا تميل إلى تمهيد الدخل وذلك لخضوع هذه المنشآت إلى مراقبة ومراجعة مستمرة مقارنة مع منشآت القطاع الخاص التي لها حرية وعدم المراقبة بصورة مستمرة.

(2) تكلفة التعاقدات

تؤثر تكلفة التعاقدات في قرار المفاضلة بين اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية، بحيث يتم تبني السياسات التي تؤدي إلى تخفيض تكلفة التعاقدات إلى

(1) Healy, P.M. and Palepu, K. G., "Effectiveness of Accounting Dividend Covenants" Journal of Accounting and Economics, VOL. 12, No 1 – 3, 1990, P. 97.

(2) علي محمد حسن هويدي، دراسة اختبارية لبعض محددات تمهيد الدخل في الشركات المساهمة الكويتية، مجلة الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، المجلد 38، العدد 2، أغسطس، 1998م، ص 296.

أدنى حد ممكن، وتجنب القيود المفروضة ضمن نصوص هذا التعاقد. ففي ظل وجود مصالح متضاربة بين الإدارة وحملة الأسهم والدائنين، فإن هذا يدفع الإدارة لاتخاذ القرارات التي تعظم منفعتها بغض النظر عن المنافع المتوقعة لحملة الأسهم. كما أن حملة الأسهم يكون لديهم الدافع لاتخاذ القرارات التي قد لا تكون مجال اهتمام الدائنين، ويترتب على وجود هذا التعارض في المصالح ما يسمى بالتكلفة التعاقدية والتي تتضمن تكاليف الإجراءات التي تقوم بها الإدارة لتأمين مصالح حملة الأسهم (Bonding Costs) وتكاليف الإجراءات التي يقوم بها حملة الأسهم للرقابة على عمل الإدارة (Monitoring Costs)، والتكاليف التي قد تنشأ من التخفيض في قيمة المنشأة نتيجة الآثار السلبية للقرارات الإدارية لتعظيم منافعها على حساب حملة الأسهم. ولتخفيض الآثار السلبية لهذا التعارض في المصالح فإن ملاك المنشأة يقومون بإبرام عقود مع الإدارة تتضمن برنامج للحوافز يعتمد على أرقام الدخل، بالتالي فإن الإدارة يكون لديها الدافع في اختيار السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة الدخل بما يعظم منفعتها، وتتكون التعاقدات في بيئة المنشأة بصفة أساسية من عنصرين رئيسيين على النحو التالي:⁽¹⁾

أ. عقود حوافز ومكافآت الإدارة

تعتبر عقود حوافز ومكافآت الإدارة من أهم العقود المالية المكونة للمنشأة لما تساهم به في تحقيق قدرًا من التوازن بين مصالح الملاك من حملة الأسهم والإدارة⁽²⁾.

يتضح للباحث مما سبق أن الحوافز الإدارية من الدوافع المهمة لتمهيد

(1) رضا إبراهيم صالح، مرجع سابق، ص 18.

(2) محمد سعيد جندي، أثر الدور التعاقدية للمعلومات المحاسبية على درجة التحفظ المحاسبي وانعكاس ذلك على إدارة الأرباح. دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد 2، 2004م، ص 64.

الدخل. وقد أكدت على ذلك إحدى الدراسات⁽¹⁾ عند ربط الحوافز الإدارية بتمهيد الدخل من خلال القول بأنه من المحتمل أن يقوم المدراء في ظل وجود خطة للحوافز الإدارية باستخدام طرق وإجراءات محاسبية هدفها مناقلة الأرباح بين الفترات. إلا أن صياغة دراسة أخرى⁽²⁾ لموقف الإدارة كان أكثر واقعية وتمثيلاً، فهي ترى بأنه عندما تحقق المنشأة دخلاً يقل عن مستوى الحد الأدنى المحدد في خطة الحوافز الإدارية، فإن الإدارة تميل إلى تقليل الدخل المعلن وذلك لعدم وجود حوافز تتسلمها الإدارة في الفترة الحالية مما يدفعها إلى تحسين احتمالات الحصول على الحوافز الإدارية في الفترة التالية.

ب. عقود (الإقراض) المديونية

أن شروط وقيود عقود المديونية تدفع إدارة المنشأة إلى ممارسة إدارة الأرباح من خلال اختيار بدائل السياسات المحاسبية وأسس وطرق القياس التي ترفع قيمة الأصول والإيرادات، وتخفض قيمة الالتزامات والمصروفات للمحافظة على أرقام الربحية ونسب المديونية وباقي شروط عقد المديونية لتجنب عدم الوفاء بها. وذلك لأن عدم الوفاء بشروط وضوابط عقد الدين يؤدي إلى تحمل المنشأة لأعباء إضافية تشمل تكاليف إعادة التفاوض وتكاليف إعادة التمويل وتكاليف إعادة الهيكلة، بالإضافة إلى تقييد حرية المنشأة أكثر من خلال فرض شروط والتزامات جديدة على قرارات المنشأة الاستثمارية والتمويلية، وزيادة قدرة الدائن على مراقبة أنشطة المنشأة⁽³⁾.

يستنتج الباحث مما سبق أن إدارة المنشأة تلجأ إلى استخدام إستراتيجية تمهيد

(1) Gordon, M. J., "Postulates, Principles and Research in Accounting", The Accounting Review, April 1964, VOL. 39, No. 2, P. 229.

(2) Healy, R.M., "The Effect of Bonus Schemes on Accounting Decisions", Journal of Accounting and Economics, Vol. 7, No. 1 – 3, 1985, P/ 85.

(3) محمد سعيد جنيدي، مرجع سابق، ص ص 63 - 64.

الدخل عندما تكون في حالة حوجة إلى تمويل خارجي وذلك بإظهار أرباح المنشأة بأقصى ما يمكن تحقيقه وذلك لبث الطمأنينة في الأطراف الممولة، وكذلك بهدف تخفيض الشروط التي يمكن أن تفرض عليها.

(3) أثر البيئة المحاسبية

إن في غياب الآثار الاقتصادية للطرق المحاسبية كعامل مؤثر في قرار اختيار الإدارة للطرق المحاسبية المستخدمة. تلعب العوامل البيئية المرتبطة بالممارسات المحاسبية دوراً رئيسياً في هذا الاختيار وتتمثل العوامل التي توضح أثر البيئة فيما يلي⁽¹⁾:

أ. **العرف المحاسبي:** هناك ميل لدى الإدارة لإتباع الطرق المحاسبية الأكثر شيوعاً في نطاق الصناعة، وذلك باعتبار أن هذا الشيع دليل قوي على قبولها في التطبيق العملي وملاءمتها له.

ب. **درجة التحفظ:** يتوقف اختيار المنشأة للسياسة المحاسبية على درجة التحفظ التي تتبعها بالنسبة لسياساتها المحاسبية، فكلما زادت درجة التحفظ لجأت المنشأة إلى اختيار الطرق المحاسبية التي تقلل الأرباح إلى أدنى حد ممكن، والعكس بالعكس.

ج. **رأي المراجع:** في الأحوال التي لا يكون للمنشأة تفضيل لطريقة معينة يتوقع أن تتبنى المنشأة الطريقة التي يفضلها مراقب الحسابات لما يتوافر لديه من خبرة وفهم لطبيعة عملية الاختيار المحاسبي وعلاقتها ببيئة الممارسة العملية.

يتضح للباحث أن هناك دوافع وأسباب لانتهاج إستراتيجية تمهيد الدخل تتمثل في رغبة الإدارة في عدم إظهار نتائج مالية غير مرغوب فيها، والتأثير على الضرائب المستحقة، وتجنب التدخل الحكومي والتأثير على أسهم المنشأة.

⁽¹⁾ محمد شريف توفيق، وحمدى محمود قادوس، دراسة اختبارية لاستخدام المدخل الإيجابي في بناء المعايير المحاسبية في المملكة العربية السعودية، مجلة الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، العدد 72، السنة 31، 1991م، ص 110.

ثالثاً: دوافع الإدارة لتمهيد الدخل

تلجأ الإدارة إلى تمهيد الدخل لوحد أو أكثر من الأسباب الآتية:⁽¹⁾

1. التأثير على مقدار الضرائب المستحقة على المنشأة وذلك نتيجة الاعتراف

المبكر ببعض عناصر الإيرادات أو تأجيل بعض عناصر المصروفات.

2. اكتساب ثقة المساهمين وحملة السندات وغيرهم من أصحاب المصالح

المختلفة في المنشأة، الأمر الذي ينتج عنه خفض احتمالات تعرض المنشأة

إلى الإفلاس.

3. تجنب التدخل الحكومي.

4. تجنب إظهار التباين في نتائج أعمال المنشأة من فترة إلى أخرى، حتى لا

يتخذ المحللون الماليون والمستثمرون وغيرهم من هذا التباين مقياساً لدرجة

المخاطرة التي يتعرض لها نشاط المنشأة. إن ارتفاع درجة المخاطرة من شأنه

ارتفاع تكلفة رأس المال الأمر الذي يؤثر سلباً على توفير الأموال اللازمة

لاحتمالات التوسع.

5. تحقيق الأهداف الذاتية للإدارة حتى لو كان ذلك على حساب صدق التعبير

عن نتائج الأحداث والعمليات والظروف الاقتصادية.

أيضاً من الأسباب الأساسية لتمهيد الدخل:

1. إن سياسة تمهيد الدخل تؤدي إلى تقليل درجة المخاطرة المصاحبة لظاهرة

التقلبات في أرقام الدخل المعلن مما يؤثر إيجابياً على قيمة أسهم الشركة.

2. إن اتجاه الإدارة إلى تمهيد الدخل يمكنها من نقل توقعاتها للتدفقات المستقبلية

إلى الجهات المستفيدة من التقارير المالية وبالتالي تعظيم إمكانية الاعتماد

⁽¹⁾ عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ط1، (الكويت: ذات السلاسل، 1990م)، ص ص 110 - 111.

على التنبؤ المستند على سلسلة من البيانات الممهدة⁽¹⁾.

كما أن إتباع سياسة تمهيد الدخل يمكن لها أن تؤدي إلى:

1. زيادة الشهرة الإدارية ورفع قيمة الإدارة في سوق العمل مع زيادة فرص العمل لها في السوق.

2. تحقيق أهداف تشغيلية وتمويلية واستثمارية مثل: تخفيض درجة المخاطرة، سهولة الحصول على الأموال، تخفيض تكلفة رأس المال، وتعظيم قيمة المنشأة في السوق.

3. تحقق سياسة تمهيد الدخل أهداف إستراتيجية كتخفيض التكاليف السياسية التي يمكن أن تتيح تدخل الدولة بفرض معدلات ضريبية أعلى أو تأمين الشركة أو فرض أعباء اجتماعية، كل ذلك بسبب مؤشر الأرباح خاصة إذا كانت عالية⁽²⁾.

يرى الباحث أن الدوافع الأساسية لإستراتيجية تمهيد الدخل هو تحقيق منافع للإدارة حيث تتمثل هذه المنافع في زيادة الحوافز وكذلك ضمان الاستمرارية في العمل سواء في المنشأة نفسها أو منشآت أخرى.

وسائل تمهيد الدخل

بشكل عام يمكن القول بأن هناك عدة وسائل لتمهيد الدخل منها⁽³⁾:

1/ التوقيت: بمعنى أن تلجأ الإدارة إلى اختيار وقت حصول العمليات أو اعتماد الأحداث المالية في فترة معينة يمكن فيها تمهيد دخل المنشأة أو تقليل التقلبات في

⁽¹⁾ أحمد هشام معوض سليم، دراسة تحليلية اختبارية لبعض محددات إستراتيجية تمهيد الدخل في الشركات المساهمة المصرية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد 23، العدد 2، 1999م، ص 367.

⁽²⁾ الهادي آدم محمد إبراهيم، دراسة مدى إتباع الشركات السودانية لسياسة تمهيد الدخل - دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد 1، 2009م، ص 32.

⁽³⁾ رياض العبد الله وآخرون، الوسائل والدوافع المؤثرة في سياسة تمهيد الدخل - دراسة ميدانية على الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد 10، العدد 1، مايو 2007م، ص 7.

الدخل مثل اختيار وقت حدوث مصروفات البحث والتطوير، وكذلك اختيار وقت الاعتراف بهذه المصروفات أو غيرها من المصروفات والإيرادات.

2/ التوزيع: تستطيع الإدارة أن تخصص أو توزع مصروفات إيرادية معينة على فترات مالية مختلفة، فمثلاً يمكن للإدارة عند احتساب الدخل أن تختار طريقة القسط الثابت أو طرق الإهلاك المعجل في احتساب الإهلاك.

3/ التصنيف: من الممكن أن تنجز الإدارة تمهيد الدخل من خلال تصنيف بعض بنود الإيرادات والمصروفات عند قياس الدخل واعتبارها كبنود عادية أو غير عادية مثل مصروفات الصيانة ومصروفات البحث والتطوير ومصروفات الإعلانات الضخمة.

4/ التغيير في الطرق والإجراءات المحاسبية (عدم الثبات): تتعدد الطرق والسياسات التي يمكن عن طريقها تحقيق إستراتيجية تمهيد الدخل، إذ يمكن استخدام طرق الإهلاك البديلة وكذا طرق تقويم المخزون السلعي في إظهار رقم الدخل المعلن ضمن القوائم المالية المنشورة مما يتفق مع رقم الدخل المستهدف، فإذا اتبعت الإدارة سياسة الإهلاك العادي للأصول الثابتة وزادت فترة الإهلاك فإن هذا سيؤدي إلى تعظيم الأرباح، وبالعكس إذا اختارت الإدارة طرق الإهلاك المعجل أو سياسة تخفيض فترات الإهلاك، فإن هذا سيؤدي إلى تدنية الأرباح الحالية لصالح أرباح الفترات القادمة.

إن الوسائل المستخدمة في تمهيد الدخل لا بد من أن تتمتع ببعض الخصائص منها:⁽¹⁾

1/ تحقيق الهدف: بمعنى أن تمكن هذه الوسائل المستخدمة الإدارة من تخفيض التقلبات في الدخل وتساعد في تحقيق أهدافها طويلة الأجل بالنسبة للدخل. أي أن

⁽¹⁾ الهادي آدم محمد إبراهيم، دراسة مدى إتباع الشركات السودانية لسياسة تمهيد الدخل، مرجع سابق، ص 38.

الوسائل المستخدمة تؤدي فعلاً إلى تمهيد الدخل وتدعم هذا التمهيد في المدى الطويل.

12/ الحكم المهني: أن يعتمد اختيار الوسائل في نهاية المطاف على حكم مهني من خلال شهادة المراجع الخارجي، فلا يبدو للعيان أن الإدارة تتاور بالأرقام المحاسبية ومنها رقم الدخل خصوصاً .

13/ المشروعية: وتعني أن الوسائل المستخدمة تتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (المرونة).

14/ المنفعة الإيجابية: بمعنى أن الوسائل المستخدمة تؤدي إلى منافع للإدارة بالدرجة الأولى ولأي أطراف أخرى أكبر من التضحيات أو الخسائر.

رابعاً: أساليب تمهيد الدخل

هنالك عدة أساليب لتمهيد الدخل منها:⁽¹⁾

- التغييرات المحاسبية الاختيارية والتغييرات المحاسبية الإلزامية.
- إعادة تبويب بعض عناصر الإيرادات والمصروفات العادية وغير العادية.
- التحكم في توقيت حدوث بعض العمليات وتوقيت الاعتراف ببعض عناصر الإيرادات والمصروفات.

وفيما يلي يعرض الباحث تلك الأساليب بشيء من التفصيل على النحو التالي:

1/ التغييرات المحاسبية الاختيارية والإلزامية

تسمح المعايير المحاسبية لإدارة المنشأة بالاختيار من بين بدائل القياس

⁽¹⁾ إبراهيم محمد علي، دقة التنبؤ الإداري بربحية السهم في ظل تمهيد الدخل المحاسبي . مع دراسة تطبيقية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة بسوهاج، جامعة جنوب الوادي، المجلد 9، العدد 2، ديسمبر 1995م، ص ص 289 - 290.

والتقويم المحاسبي المتاحة، كما تسمح لها أيضاً بتغيير السياسة أو الطريقة المحاسبية المستخدمة والتحول إلى سياسة أو طريقة أخرى، وبشرط أن يتم الإفصاح في القوائم المالية عن أثر هذا التغيير، يوجد نوعين من هذه التغييرات المحاسبية، يوضحها الباحث على النحو التالي:

أ. التغييرات المحاسبية الاختيارية

يطلق عليها التمهيد المحاسبي أو التمهيد الاصطناعي، أو التمهيد الوهمي، ويؤثر هذا النوع من التمهيد على الدخل المحاسبي فقط دون التأثير على النقدية الداخلة والخارجة. التغييرات المحاسبية الاختيارية هي التي تنتج من تغيير إدارة الوحدة الاقتصادية للطريقة أو السياسة المحاسبية التي تتبعها، حيث تسمح البدائل المحاسبية المتاحة للإدارة بحرية الاختيار. ولا يقتصر الأمر على حرية الإدارة في الاختيار من بين البدائل المحاسبية المتاحة، وإنما تمتد تلك الحرية أيضاً لمحتوى السياسة المحاسبية ذاتها، حيث يتاح لإدارة الوحدة قدر كبير من الحرية في تقدير بعض البنود المرتبطة بتطبيق السياسة المحاسبية، مثل تقدير العمر الإنتاجي، وقيمة الخردة عند احتساب إهلاك الأصول الثابتة. كما تعد التغييرات المحاسبية الاختيارية إحدى الطرق التي تستخدمها الإدارة لتمهيد الدخل المحاسبي، حيث يمكن من خلال المساحة التي يتركها المنظمون بشأن استخدام إحدى السياسات المحاسبية من بين مجموعة من السياسات التي ينص عليها المعيار، التلاعب في رقم الربح (زيادة الربح، خفض الربح، تقليل التذبذبات في رقم الربح) للوصول إلى الرقم المرغوب فيه⁽¹⁾.

(1) عمر عيسى جهماني، سلوك تمهيد الدخل في الأردن . دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد 4، العدد 1، 2001م، ص 46.

تعمل التغييرات المحاسبية الاختيارية على تحقيق عدة أهداف منها: (1)

- خفاء حقيقة الأداء الإداري وما قد يجلبه على المنشأة من مشكلات، بالإضافة إلى تحسين الصورة المالية التي تبدو عليها المنشأة في ظل المبادئ المحاسبية الجديدة.
- تحقيق أهداف إدارية مثل تمهيد الدخل وما يتبعه من تأثير على أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية وتخفيض أخطاء التنبؤ الإداري بالربحية.
- تخفيض تكاليف الوكالة.
- التلاعب في رقم صافي الربح للتأثير على الاتفاقيات التعاقدية الخاصة بالمنشأة
- تجنب الإخلال باتفاقيات الديون الخاصة بالمنشأة أو تحسين معدل الفائدة على ديون المنشأة الممتازة.

ب. التغييرات في السياسات المحاسبية

يقصد بالسياسات المحاسبية، مجموعة القواعد المحاسبية (البدائل المحاسبية) التي أقرها الإطار الفكري للمحاسبة، والمقبولة قبولاً عاماً وذلك بهدف معالجة بعض المشاكل المحاسبية التي تواجه المحاسبين أثناء الممارسات المحاسبية، على أن يترك لإدارة المنشأة حرية اختيار وتطبيق أيها منها، ويتم هذا الاختيار من بين البدائل المتاحة ووفقاً لما تقتضيه ظروف المنشأة ودوافع الإدارة التي تبرر هذا الاختيار، لأغراض إعداد التقارير المالية في منشآت الأعمال (2).

(1) جمال عبد الغني أحمد غففي مذكور، المحددات الاقتصادية والسلوكية للاختيار من بين الطرق المحاسبية البديلة كأساس للقياس المحاسبي مع التطبيق على عينة من الشركات العاملة بجمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2008م، ص 15.

(2) محمد عبد الحميد طاحون، التغييرات الاختيارية في الطرق المحاسبية: دوافعها ومداخل معالجتها، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد 2، 1998م، ص 69.

وتلعب عملية الاختيار والتغيير في السياسات المحاسبية دوراً هاماً في تمهيد الدخل، ويرجع ذلك إلى تأثير هذه السياسات على المعلومات المحاسبية الخاصة بالربحية، والتي تكون محل اهتمام العديد من الأطراف، حيث تتعدد بدائل السياسات المحاسبية التي أقرها الإطار الفكري للمحاسبة والمقبولة قبولاً عاماً لمعالجة نفس البند أو العملية المحاسبية، إلا أن كل بديل له تأثير مختلف على رقم الربح⁽¹⁾.

يرى الباحث أن استخدام التغيير في السياسات المحاسبية من قبل الإدارة لتمهيد الدخل المحاسبي قد يختلف أسلوبه باختلاف الحافز لتمهيد الدخل المحاسبي. فالإدارة قد تستخدم تغيير محاسبي محدد يتم اختياره على أساس الدافع الموجود لتمهيد الدخل، فاختلاف أنظمة الضرائب التي تفرضها الدولة على أرباح المنشآت والارتباطات التعاقدية والقانونية المختلفة التي تقيد عمل المنشآت وكذلك مدى سيطرة الإدارة على المنشآت، قد تشكل حوافز مختلفة لإدارة المنشأة لاستخدام أنواع مختلفة من التغييرات المحاسبية يمكن أن يكون لها نتائج مختلفة على مستوى الدخل وبين قلب الدخل، فهناك مثلاً بديل محاسبي يؤدي إتباعه إلى تضخيم رقم الربح مثل الوارد أخيراً يصرف أولاً في فترات ارتفاع الأسعار عند تقييم المخزون، في حين أن إتباع بديل آخر مثل الوارد أولاً يصرف أولاً يؤدي إلى تخفيض الأرباح.

ج. التغيير في التقديرات المحاسبية

يتضمن إعداد بعض العمليات المحاسبية درجة كبيرة من التقدير والحكم الشخصي والتوقع، وهذا يتيح للإدارة التلاعب في هذه التقديرات بغرض الوصول إلى الأهداف المحددة مسبقاً، عن طريق إعداد تلك التقديرات بشكل متفائل أو متحفظ حسب احتياجاتها ورغبتها في التأثير على بنود القوائم المالية من حيث التضخيم أو

(1) محمد حسين أحمد، أثر السياسات المحاسبية البديلة على تقييم المنشآت بالتطبيق على الشركات المساهمة السعودية، مجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطا، العدد 2، 1998م، ص 1.

التقليل من قيمتها.

إن التقديرات المحاسبية مرتبطة بالاختيار من السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى القدرة على زيادة أو تخفيض صافي الدخل بالقوائم المالية حسب رغبة الإدارة. وعلى ذلك فإن تغيير التقديرات المحاسبية هو تطويع مصطنع للأرباح المحاسبية باستخدام سياسات محاسبية معينة في توقيت زمني معين لتغيير بعض التقديرات المحاسبية في إطار المبادئ المحاسبية المتعارف عليها⁽¹⁾.

ومن بين أحكام التقديرات المحاسبية التي يمكن أن تؤثر على الأرباح ما يلي:⁽²⁾

- يتطلب تحديد الإهلاك تقدير العمر الإنتاجي وقيمة الخردة للأصول القابلة للإهلاك، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للعمر الإنتاجي وقيمة الخردة وذلك لتدنية مصروف الإهلاك بغرض تضخيم الأرباح.

- يتطلب إظهار حساب العملاء بالقيمة الصافية القابلة للتحقق، ومن ثم يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للقيم القابلة للتحصيل بغرض تخفيض مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، ومن ثم تضخيم الأرباح.

يتضح للباحث مما سبق أن الإدارة تلجأ إلى التغيير في التقديرات المحاسبية لإظهار القوائم المالية بصورة غير حقيقية، والحد من تقلب أرباح المنشأة وضمان استقراره لزيادة ثقة الأطراف التي تتعامل مع المنشأة.

د. التغيير في الوحدة المحاسبية

يعتبر هذا التغيير أحد أنواع التغييرات التي تستلزم إعادة تصوير القوائم

⁽¹⁾ وليد بن فهمي بن عبد العزيز الرسيني، أثر إدارة الأرباح على القيمة السوقية للأسهم المتداولة بسوق الأسهم السعودية . دراسة اختبارية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة وادارة الأعمال، جامعة حلوان، 2010م، ص 24.

⁽²⁾ المرجع السابق، ص 24.

المالية بأثر رجعي بحيث يغطي كافة السنوات السابقة كما لو كان هذا التغيير قد حدث منذ بداية نشاط الوحدة. ومن صور هذا التغير اندماج منشأتين أو أكثر، وهذا التغيير لا ينعكس في الدفاتر والسجلات المحاسبية وإنما يكفي بعرضه في القوائم المالية المنشورة، وذلك لأغراض المقارنة من قبل مستخدمي التقارير المالية. ومن أسباب اللجوء بشكل رئيسي للتغييرات المحاسبية كأدوات لتمهيد الدخل:

أ. إن التغييرات المحاسبية لها أثر مادي ملموس على أرباح المنشأة، وبالتالي يكون تبنيها من قبل الإدارة بعد دراسة مدى تأثيرها على الأرباح وبالأسلوب والتوقيت المناسب الذي تحدده الإدارة لتحقيق هدفها في تمهيد الدخل.

ب. لا تحتاج إلى عمل أي افتراض يأخذ بعين الاعتبار مقدار الجزء المتصرف فيه من أي تغيير محاسبي وفصله عن الجزء الذي يعتبر عادياً .

هـ. التغييرات المحاسبية الإلزامية

هي قيام إدارة المنشأة بتغيير السياسة المحاسبية المتبعة حالياً إلى سياسة أخرى بناء على صدور معيار من هيئة مهنية مختصة بإصدار المعايير تلزم فيها المنشآت بإتباع سياسة معينة بالذات. مثلما حدث في العام 1977م عندما أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) نشرته رقم (19) في ديسمبر بعنوان (Accounting Practices in the Oil and Gas Industry) والذي يقضي بضرورة إتباع طريقة المجهودات الناجحة لمعالجة نفقات البحوث والاستكشاف. كما أصدر مجلس المبادئ المحاسبية (APB) نشرته رقم (16) بعنوان (Business Combination) والتي تقضي بضرورة أن تقوم المنشأة المندمجة بإدماج أرباحها عن الفترة بعد الإندماج فقط مع أرباح المنشأة الدامجة قبل صدور المعيار. وكذلك صدور المنشور رقم (17) بعنوان (Intangible Assets) والذي يقضي بإلزام جميع المنشآت بتخفيض شهرة المحل سنوياً بحيث يتم التخلص من قيمتها على عدد من

الفتوات المالية التي لا تزيد عن أربعين عاماً، حيث كانت تقوم بعض المنشآت بتخفيض شهرة المحل والبعض الآخر لا يوليها أي اهتمام قبل صدور هذا المنشور⁽¹⁾.

يرى الباحث أن هذه التغييرات تتم عن طريق الجهات التي تتولى إصدار المعايير المحاسبية وتلتزم المنشآت المختلفة بتطبيقها، وبالتالي فهي تخرج عن إرادة المنشأة سواء من ناحية نوع هذه التغييرات أو محتواها أو توقيت تطبيقها. وتهدف هذه التغييرات إلى تحقيق عدة أهداف أهمها:⁽²⁾

أ. تحسين أساليب القياس والإفصاح المحاسبي.

ب. الاستجابة للمتغيرات البيئية في المجتمع.

ت. تنظيم السياسة المحاسبية لمجتمع ما.

ث. تضيق الفرصة أمام إدارة المنشأة للتلاعب بالطرق المحاسبية الابتكارية لخدمة أهداف خاصة.

2/ إعادة تبويب بعض عناصر الإيرادات والمصروفات العادية وغير العادية

إن التمييز بين البنود العادية المتكررة والمنتظمة، والبنود غير العادية غير المتكررة وغير المنتظمة عند إعداد قائمة الدخل يعتبر في غاية الأهمية، لأن البنود العادية بنود تخضع لسيطرة الإدارة وهي المكون الأساسي للدخل المحاسبي، ولذلك فهي تفيد عند تقويم أداء الإدارة، أما البنود غير العادية فهي لا تخضع لسيطرة الإدارة كما أنها غير متكررة الحدوث بمعنى لا يتوقع حدوثها بانتظام ولا تفيد كثيراً عند تقويم الأداء. وتجدر الإشارة إلى أن عملية التمييز بين هذه البنود مهم للغاية في

⁽¹⁾ هدى عصام حسن خالد، تقييم الطرق الابتكارية لتغيير المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية - دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2009م، ص 65.

⁽²⁾ طارق عبد العال حماد، نموذج مقترح لترشيد قرار الاختيار بين بدائل القياس والتقييم المحاسبي في ضوء خصائص وأهداف الوحدات الاقتصادية، رسالة دكتوراه غير منشورة في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1997م، ص 44.

سياسة تمهيد الدخل، فحسب المرونة المتاحة لإدارة يمكنها الخلط بين هذه البنود لغرض تمهيد الدخل للتأثير على الربح التشغيلي والذي يعطي أهمية خاصة من قبل محللي الأوراق المالية والمستثمرين في قياس كفاءة الإدارة. علاوة على أهمية نصيب السهم العادي من الأرباح الإنتاجية قبل العناصر غير العادية⁽¹⁾.

3/ التحكم في توقيت حدوث بعض العمليات وتوقيت الاعتراف ببعض عناصر الإيرادات والمصروفات

يرتكز هذا النوع من المحاور على التدخل في قيم الإيرادات والمصروفات بهدف تعظيم أرباح المنشأة للتعبير عن مدى القدرة الكسبية لها، وهنا تلجأ إدارة المنشآت إلى تضخيم أو زيادة الإيرادات بأي صورة من الصور، وهناك أساليب كثيرة يمكن من خلالها تحقيق ذلك معظمها يرتبط بالإجابة على تساؤلين أولهما متى يتم الاعتراف بهذه الإيرادات؟ والثاني كيف يتم توزيع هذه الإيرادات على الأنشطة والفترات المختلفة؟ فمثلاً إذا تم الاعتراف بالإيرادات قبل استحقاقها (بشكل صوري) فإن أرباح المنشأة سوف تزيد كثيراً عن الحقيقة، ويمثل هذا الاتجاه مثلاً للتطبيق التعسفي للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ويرجع ذلك إلى صعوبة التفرقة بين الاعتراف بإيرادات لم تستحق بعد وبين إيراد صوري من حيث اختلافهما في الهدف والقصد مما ينعكس في النهاية على درجة التأثيرات المتعلقة بكل منهما.

خامساً: أثر إستراتيجية تمهيد الدخل على التنبؤ بالأرباح

إن الإدارة لديها من الأساليب المحاسبية ما يمكنها من التأثير على الأرباح المستقبلية بالنقص أو الزيادة، وذلك باستخدام إستراتيجية تمهيد الدخل من خلال تطويع الأساليب والتقديرات المحاسبية للتأثير على رقم الربح المنشور حسب هدف

(1) الهادي آدم محمد إبراهيم، دراسة مدى إتباع الشركات السودانية لسياسة تمهيد الدخل - دراسة تطبيقية، مرجع سابق،

الإدارة وقت التقرير عن الأرباح تفادياً لمواقف معينة أو تحقيق مستوى مقبول من الربح مستهدف⁽¹⁾، كذلك يمكن أن يعظم المدراء حوافزهم عن طريق اختيار سياسة محاسبية تزيد من الأرباح الحالية على حساب الأرباح المستقبلية أو العكس، ويعني ذلك أن الإدارة تستخدم إستراتيجية تمهيد الدخل بغرض التأثير على الأرباح في الفترات المختلفة⁽²⁾. إن التغيير في التقديرات المحاسبية للأحداث المالية الموحدة وإتباع سياسات مختلفة للحدث الواحد مقبولة عموماً ومعترف بها، هذه المرونة المتاحة مكنت المنشآت من التأثير على صافي الدخل للفترات المختلفة والتنبؤ به مستقبلاً من خلال تقديم وتأخير لبعض بنود القوائم المالية مثل (الإيرادات، المصروفات)⁽³⁾. تلجأ الإدارة لاستخدام تمهيد الدخل بهدف التوصل إلى الأرباح المستهدفة⁽⁴⁾.

إن إستراتيجية تمهيد الدخل "استخدام المرونة المتاحة في المحاسبة" يمكن تصنيفها وفقاً للممارسات المحاسبية في ثلاث مجموعات أساسية يرتبط كل منها بمحتويات القوائم المالية الأساسية كآلاتي:⁽⁵⁾

1. ارتباطها بقائمة المركز المالي

تعتمد الإدارة على محتويات قائمة المركز المالي والتي تشمل قيم الأصول

(1) سالم سليمان سالم، دراسة تحليلية لدور المعايير المحاسبية في سد الفجوة الأخلاقية بين الإدارة والمساهمين في إدارة أرباح المنشأة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، 2009م، ص 20.

(2) د. ناصر نور الدين عبد اللطيف، الاتجاهات الحديثة في المحاسبة الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، دراسات في المحاسبة الإدارية المتقدمة وتطبيقاتها على الحاسب الآلي، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2009م)، ص 257 - 259.

(3) د. يوسف محمود جريوع، فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات القانونيين وطرق معالجة تضيق هذه الفجوة، (غزة: مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد 12، العدد 2، 2004م)، ص 368 - 369.

(4) عارف محمود كامل عيسى، أثر جودة عملية المراجعة على قدرة الإدارة على التطويع المصطنع للأرباح في منظمات الأعمال المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2009م، ص 54.

(5) د. محمد زيدان إبراهيم، السلوك الأخلاقي للإدارة عند قياس الدخل المحاسبي بمنظمات الأعمال - دراسة اختبارية، مجلة آفاق جديدة للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنوفية، مصر، العدد 1-2، 2006م، ص 115.

والخصوم بأنواعها المختلفة عن طريق زيادة قيمة الأصول باستخدام سياسات محاسبية مختلفة، وذلك لإعطاء إنطباع مخالف عن المركز المالي الحقيقي للمنشأة، فتصبح المنشأة لديها القدرة المالية والاقتصادية لمواجهة الالتزامات المتوقعة مستقبلاً ويعني ذلك إمكانية التنبؤ بالأرباح من خلال السياسات المتبعة.

2. ارتباطها بقائمة الدخل

تؤثر الإدارة على قيم الإيرادات والمصروفات لغرض تعظيم أرباح المنشأة للتعبير عن القدرة الكسبية لها، وتلجأ الإدارة إلى تضخيم الإيرادات بطرق كثيرة منها، زيادة الأرباح عن طريق تخفيض المصروفات من خلال رسمتها أو زيادة عدد سنوات توزيع تكاليف الأصول أو الأعباء المرسمة عليها في شكل إهلاك؛ كما قد تعلن الإدارة عن وجود قدرة كسبية غير عادية تحت ما يسمى بالإيرادات الأخرى مما يساعد ذلك في التنبؤ بالأرباح المستقبلية.

3. ارتباطها بقائمة التدفقات النقدية

تستطيع الإدارة إعطاء انطباعاً مزيفاً غير واقعي عن القدرة الكسبية للمنشأة من خلال التدخل في محتويات قائمة التدفقات النقدية حيث أن أنشطة التشغيل تعكس المقدرة الكسبية للمنشأة، ومن ثم فإن الإدارة تركز عليها في تمهيد الدخل وإعطائها انطباعاً جيداً من خلال تصنيف بعض بنود التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار والتمويل على أنها أنشطة التشغيل والعكس، يساعد ذلك في التنبؤ المستقبلي.

تؤثر إستراتيجية تمهيد الدخل على التنبؤ بالأرباح في الآتي:

يبرز سلوك الإدارة تجاه التدخل في الأرباح من خلال ممارسة إستراتيجية تمهيد الدخل كمفهوم يعبر عن نواياها فيما يتعلق بتحديد الأرباح المتوقعة لتحقيق

الأهداف المرسومة. ومن هذه الإستراتيجيات: (1)

1/ إستراتيجية تعظيم الأرباح

وتهتم هذه الإستراتيجية بتعظيم أرباح الفترة الحالية على حساب الفترات القادمة من خلال اختيار المعالجات المحاسبية التي تحقق ذلك مما يساعد في التنبؤ بالربح المستقبلي.

2/ إستراتيجية تدنية الأرباح

وهي على عكس الإستراتيجية السابقة، يتم استخدامها إذا كانت تتفق وفلسفة ونوايا الإدارة وتلبي تطلعاتها المستقبلية، والتي تسعى إلى زيادة الأرباح المستقبلية.

3/ إستراتيجية الحد من التباين في الأرباح

تعكس هذه الإستراتيجية سلوكيات الإدارة التي تنظر إلى الأرباح على أنها أحد عناصر تقييم أدائها الحالي والمستقبلي. يستنتج الباحث من عرض استخدام إستراتيجية تمهيد الدخل على التنبؤ بالأرباح بأنها تعني قيام الإدارة ببعض الممارسات للتعديل في نتائج أعمال المنشأة في الفترة الحالية والتنبؤ بما سيحدث مستقبلاً.

الفصل الثالث

الإطار المفاهيمي لقيمة المصرف

يمكن للباحث أن يتناول موضوع قيمة المصرف من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم ونشأة وتطور المصرف ومفهوم قيمة المصرف

المبحث الثاني: العوامل التي تؤثر على قيمة المصرف

(1) محمد أحمد إبراهيم خليل، القياس المحاسبي لممارسة إدارة الأرباح بمنظمات الأعمال وسبل معالجتها، دورية الإدارة العامة، المجلد 52، العدد 1، 2011م، ص 61.

المبحث الثالث: مداخل قياس قيمة المصرف

المبحث الأول

مفهوم ونشأة وتطور المصرف ومفهوم قيمة المصرف

يتناول الباحث هذا المبحث في النقاط التالية:

أولاً: مفهوم ونشأة وتطور المصرف

ثانياً: أبعاد الاهتمام بقيمة المصرف

ثالثاً: مسببات خلق القيمة

رابعاً: مفاهيم قيمة المصرف

خامساً: أهداف تعظيم قيمة المصرف

سادساً: خصائص المصرف وقيمه

أولاً : مفهوم ونشأة وتطور المصرف

يعد الجهاز المصرفي المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية في البلد، فلا يمكن لأي نظام اقتصادي أن ينمو ويتطور دون وجود جهاز مصرفي، حتى أصبح المصرف مؤسسة لا يمكن الاستغناء عنها في أي نظام اقتصادي سواء أكان رأسمالياً أم اشتراكياً أم إسلامياً، نظراً للدور الذي يؤديه في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية في البلد، حيث تساهم المصارف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تسريع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال قيامها بتقديم الخدمات المتعلقة بـ (تجميع

المدخرات المبعثرة عن طريق قبول الودائع وتمويل الاستثمارات وتشجيع التجارة الخارجية والمساعدة في تنفيذ المشروعات الكبيرة وتسهيل إجراء التحويلات وتسليمها للمواطنين وحفظ أموال الأفراد⁽¹⁾.

تعريف المصرف

يعرف البنك المركزي بأنه (مؤسسة حكومية تتولى العمليات النقدية والتمويلية الهامة للحكومة عن طريق إدارته لهذه العمليات وبوسائل أخرى يؤثر على المؤسسات النقدية بغرض مساندة السياسة الاقتصادية للحكومة)⁽²⁾.

كما عرف البنك التجاري بأنه (إحدى المنشآت المالية المتخصصة في التعامل بالنقود والتي تسعى لتحقيق الربح، وتعتبر المكان الذي يلتقي فيه عرض النقود بالطلب عليها)⁽³⁾.

وأيضاً عرف المصرف الإسلامي بأنه (مؤسسة مالية تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في كل أنشطتها الاستثمارية والخدمية من خلال دورها كوسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين، وتقديم الخدمات المصرفية في إطار العقود الشرعية)⁽⁴⁾.

نشأة المصارف

ترجع نشأة المؤسسات المصرفية (البنوك) إلى العصر القديم، وتمتد جذورها إلى العصر البابلي حيث برزت مجموعة من الملاك والسيارة وكهنة المعابد

⁽¹⁾ د. هشام جبر، إدارة المصارف، (الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2008م)، ص 11 - 12.

⁽²⁾ د. حيدر عبد المطلب البكاء، مبررات قانون المصارف الإسلامية في العراق والآفاق المستقبلية له تأطير نظري وقانوني، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ص 54.

<http://www.docudesk.com>

⁽³⁾ د. مي حمد منيب، دور الجهاز المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2014م)، ص 27.

⁽⁴⁾ تهناني محمود محمد الزعابي، تطوير نموذج الاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية. غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2008م، ص 16.

ونظمت عمليات الإيداع والتسليف وغيرها من العقود مما أدى بحمورابي إلى تثبيت تلك المعاملات في شريعته المشهورة، ثم أتى الفينيقيون الذين كانت لهم شهرة واسعة في مجال التجارة، فأقاموا مراكز مصرفية في مستعمراتهم، وبالتالي توسعت عمليات المصارف وكان لهما أثر بالغ على الإغريق الذين كان لهم الفضل بالارتقاء بالفن المصرفي، وأخيراً أتى الرومان أيضاً نشطاً في عهدهم دور الصيارفة وأصبح أكثر إتقان مما جعلهم يستقبلون الكثير من الودائع ونتيجة لازدهار التجارة في القرن الخامس عشر تبلورت ذاتية هؤلاء الصيارفة وتركوا عملهم الأصلي كصاغة وتخصصوا في أعمال الصيرفة، وقد ظهرت البنوك في نهاية العصور الوسطى في إيطاليا، وكان لهم دور هام في المسائل التجارية، كما اتسع نطاق عملها ليشمل أكثر من دولة، وذلك لاهتمامها بتمويل التجارة⁽¹⁾.

يرجع أصل الحديث عن المصارف إلى عهد النهضة في إيطاليا، عندما بدأت تزدهر التجارة في فينيسيا وجنوه وفلورنسا، حيث أسست بعض المصارف (فينيسيا 1157م، برشلونة 1407م، أمستردام 1609م، هامبورج 1619م) واقتصر العمل الرئيسي لهذه المصارف خلال العصور الوسطى على تجارة المعادن النفيسة، واستبدال العملات التي أصدرتها مختلف الدول نقل رؤوس الأموال من مكان إلى آخر وتحصيل الإيرادات وفق رغبات ومصالح العملاء، ولم تمارس المصارف عمليات الإقراض للغير بالفائدة إلا في نطاق محدود جداً، إذا اقتصر تعامل المصارف بأموالها الخاصة، أو الأموال التي يعهد بها أصحابها إليها بقصد الاستثمار في مثل هذه العمليات⁽²⁾.

(1) بوطوره فضيلة، دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007م، ص ص 44 - 45.

(2) د. أحمد زهير شامية وآخرون، النقود والمصارف، (الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2013م)، ص 118.

مراحل تطور الجهاز المصرفي في السودان

مر الجهاز المصرفي بالسودان بعدة مراحل:

1. مرحلة البنوك الأجنبية: كانت مع بداية الحكم الثنائي على السودان.
2. مرحلة ظهور البنك المركزي (بنك السودان): نشأ عام 1959م بغرض إدارة البنوك الأجنبية والإشراف عليها ليقوم على رأس الجهاز المصرفي في السودان.
3. مرحلة بنوك التنمية: ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية كظاهرة جديدة عالمياً لأغراض التجارة والصناعة والزراعة.
4. مرحلة سياسة التأمين: تم تحرير الجهاز المصرفي بصدور قرار بتأميم البنوك الأجنبية بالسودان عام 1970م وصارت البنوك التجارية الأجنبية تابعة للقطاع العام وبمجالس إدارة جديدة⁽¹⁾.
5. مرحلة سياسة الانفتاح عام 1976م⁽²⁾.
6. مرحلة أسلمة الجهاز المصرفي.
7. مرحلة تعميق لسياسة أسلمة الجهاز المصرفي.
8. مرحلة ما بعد السلام⁽³⁾.

أنواع البنوك

يمكن تقسيم البنوك إلى عدة أنواع منها: (1)

(1) د. عبد الماجد عبد الله حسن أحمد، محاسبة المنشآت المتخصصة، (الخرطوم: جامعة السودان المفتوحة، 2004م)، ص 41.

(2) د. محمد فرح عبد الحليم، التطورات النقدية والمصرفية في السودان، (الخرطوم: الشركة العالمية للطباعة والنشر، 2004م)، ص ص 101 - 102.

(3) www.azbahom.com

1/ البنك المركزي: يعتبر البنك المركزي من أبرز المؤسسات المالية، ويأتي على رأس النظام البنكي وهو بمثابة الركيزة الأساسية للهيكل النقدي والمالي في كل أقطار العالم.

2/ المصارف التجارية: هي تلك المؤسسات المالية النقدية التي يتمثل دورها الأساسي في قبول الودائع وخلق النقود عن طريق التوسع في منح القروض للأفراد والمؤسسات والمشاريع وفق الأطر التي يحددها البنك المركزي.

3/ مصارف تمويل عمليات البيع بالتقسيط.

4/ مصارف الادخار والإقراض.

5/ المصارف المتخصصة: وهي مصارف متخصصة بمنح الائتمان لمنشآت وأفراد وقطاعات اقتصادية كالمصارف الصناعية أو الزراعية أو الإسكان.

6/ المصارف الإسلامية: وهي مؤسسات مالية ذات دور متميز في اقتصاديات الدول الإسلامية خاصة منذ نهاية عقد السبعينات⁽²⁾.

وظائف البنوك التجارية

هنالك عدة وظائف للبنوك التجارية أهمها:⁽³⁾

1. قبول الودائع بمختلف أشكالها.

2. منح الائتمان بجميع أنواعها بما في ذلك تمويل العمليات التجارية.

⁽¹⁾ شعبان فرح، العمليات المصرفية وإدارة المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2013م، ص ص 13 - 19.

⁽²⁾ صادق راشد الشمري، إدارة المصارف - الواقع والتطبيقات العملية، الطبعة الأولى، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009م)، ص ص 20 - 22.

⁽³⁾ محمد راجح خليل أبو عواد، أهمية استخدام منهج التكلفة المستهدفة في تحسين كفاءة تسعير الخدمات المصرفية، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2008م، ص ص 17 - 18.

3. تقديم خدمات الدفع والتحويل.
4. إصدار أوراق الدفع بما في ذلك السحوبات البنكية وبطاقات الدفع والائتمان والشيكات السياحية ودارتها.
5. التعامل بأدوات السوق النقدي وبأدوات رأس المال بيعاً وشراءً لحسابه أو لحساب عملائه.
6. التعامل بالعملات الأجنبية في أسواق الصرف الآنية أو الآجلة.
7. المساهمة والدعم في تمويل مشاريع سكنية⁽¹⁾.
8. تحصيل الأوراق المالية لصالح العملاء.

ثانياً: أبعاد الاهتمام بقيمة المصرف

تعتبر قيمة المصرف إحدى الركائز الأساسية في مجال اقتصاديات الأعمال، ويمكن توضيح أهم هذه الأبعاد في النقاط التالية:⁽²⁾

البعد الأول

وهو يعني أن تقويم المصرف يعتمد ويتطلب معرفة ثاقبة لجميع المجالات الخاصة ببيئته الداخلية مثل التمويل، التكنولوجيا، البحوث والتطوير، التسويق، وأيضاً علاقة المصرف بالأسواق والبيئة الخارجية له بصفة عامة، وأيضاً يتطلب الأمر المعرفة بالأداء الماضي للمصرف وكذا التنبؤات والتوقعات المستقبلية لأدائه، كل ما سبق يجب أن يتفاعل معاً جيداً في شكل كمي حتى يتم تحديد قيمة المصرف.

البعد الثاني

(1) د. أنس البكري، د. وليد صافي، النقود والبنوك، (عمان: دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2009م)، ص 113.

(2) هشام محمد فرج عبد الشافي، مداخل تحديد قيمة المنشأة في إطار برنامج توسع قاعدة الملكية، كلية التجارة وادارة الأعمال، جامعة حلوان، رسالة ماجستير غير منشورة، 1999م، ص ص 43 - 44.

ومرجعه الاعتقاد السائد بأن الهدف الأساسي والرئيسي للمصرف هو تعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية لأسهم المصرف من خلال تعظيم حقوق الملاك، ويعتبر هذا الاعتقاد مقبول في جميع الحالات باستثناء المنظمات الخدمية والعامّة التي لا تهدف إلى تحقيق الربح.

البعد الثالث

ومرجعه أن الدخل السنوي المتولد عن المصرف يعتبر مقياس أقل كفاءة في التعبير عن قيمته، حيث أن الدخل المتولد للمصرف بأشكاله المختلفة (مجمّل الربح، فائض التشغيل، صافي الربح) لا يعبر عن قيمة المصرف، وإنما لا بد من وجود مقياس أكثر دقة وشمولاً في التعبير عن القيمة الاقتصادية للمصرف وبما يتلائم مع هدف المصرف وهو تعظيم القيمة الاقتصادية له، ويعتبر البديل الأمثل والذي يعتبر مقياس جيد عن الأداء هو الدخل الحقيقي المتولد للمستثمر وهو ما يزيد من القيمة الاقتصادية لحقوق الملاك على مدار الفترات المالية المتتالية.

يستنتج الباحث مما تقدم أن أبعاد الاهتمام بقيمة المصرف تتمثل في المعرفة والإلمام بكافة أنشطة المصرف والعوامل التي تؤثر فيها، والهدف من قيام المصرف ثم تحديد الدخل الحقيقي الذي يلبي رغبات كافة الأطراف ويحافظ على رأس المال المستثمر بعد توزيع جزء منه للملاك.

ثالثاً: مسببات (عناصر) خلق القيمة

هنالك عدة عناصر تتسبب في خلق القيمة أهمها:⁽¹⁾

1. معدل نمو المبيعات
2. هامش الربح النقدي الناتج عن التشغيل
3. معدل الضريبة على الأرباح

(1) هشام بحري، مقاييس الأداء المبنية على القيمة من وجهة نظر المساهمين، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2011م - 2012م، ص 14.

4. رأس المال العامل

5. الاستثمارات الثابتة

6. الهيكل المالي (المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال)

7. الفترة الزمنية لاستمرار نمو القيمة

التأثير على مسببات خلق القيمة

يمكن التأثير على مسببات خلق القيمة بثلاثة قرارات هي:

1/ القرارات التشغيلية: وهي القرارات التي تخص تسعير المنتجات، التوزيع، مزيج

المنتجات، مستوى الخدمات المقدمة للزبائن وهي تؤثر على ثلاثة مسببات للقيمة:

أ. معدل نمو المبيعات

ب. هامش الربح الناتج عن التشغيل

ت. معدل الضريبة على الأرباح

2/ القرارات الاستثمارية: وهي تتمثل أساساً في حجم المخزون والقدرة على التوسع

في النشاط مما يؤثر في اثنين من المسببات للقيمة:

أ. رأس المال العامل

ب. الاستثمارات الثابتة

3/ القرارات المالية: تعد تكلفة رأس المال إحدى المسببات الرئيسية للقيمة والتي

تحدد بناء على مخاطرة المصرف وقرارات التمويل.

يتضح للباحث مما سبق يمكن التأثير على مسببات خلق القيمة من خلال

تركيبية هيكل رأس المال (خارجياً عن طريق الاقتراض، داخلياً عن طريق الأرباح

المحتجزة والاحتياطي) ويؤثر ذلك على الهيكل المالي.

رابعاً: مفهوم قيمة المصرف

توجد عدة مفاهيم لقيمة المصرف وهي على سبيل المثال (القيمة السوقية،

القيمة الاقتصادية المضافة، القيمة الدفترية، القيمة التبادلية، ... الخ). ويمكن تعريف

القيمة السوقية للمصرف بأنها (تعبير عن قيمة الأصل في السوق أي تقدير السوق للأصل، فالقيمة السوقية للسهم مثلاً تتحدد على أساس تقويم المستثمرين للأرباح المتوقعة في المستقبل، بمعنى ذلك أن القيمة السوقية تأخذ في الحسبان القيمة الاقتصادية للمصرف)⁽¹⁾. وتعرف بأنها (مقياس للثروة، وتشير إلى مقدار ما تدره وحدات الأعمال من ثروة للملاك أو حملة الأسهم)⁽²⁾.

معنى القيمة من وجهة نظر المساهم

يمكن أن تعرف القيمة من وجهة نظر المساهم بأنها (إجمالي العائد الذي يحصل عليه المساهم معبراً عنه بالتوزيعات والزيادة في سعر السهم، ويمكن أن تحسب تلك القيمة، كقيمة حالية للتدفقات النقدية التي تتولد بالمصرف في المستقبل والتي يتم تحديدها عن طريق خصم تلك التدفقات النقدية باستخدام المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال). أيضاً عرفت القيمة من وجهة نظر المساهم على أنها (تلك القيمة التي يحققها المصرف لصالح مساهميه خلال مدة زمنية معينة، وتتسأ هذه القيمة عندما يكون عائد رأس المال المستثمر أكبر من تكلفة الفرص البديلة)⁽³⁾.

يستطيع الباحث أن يعرف القيمة من وجهة نظر المساهم بأنها (مقدار المبالغ التي يحصل عليها المساهم في نهاية الفترة المالية أو التغير في سعر السهم بالزيادة).

هنالك تعريفات أخرى لقيمة المصرف

عرفت القيمة في المجال المالي بأنها (مقدار الدينارات والمكاسب النقدية

(1) سيد عبد الرازق عبد السميع عبد الرازق، استخدام تحليل سلسلة القيمة الخارجية بهدف تعظيم قيمة المنشأة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011م، ص 4.

(2) محمد داود عثمان، أثر مخفضات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2008م، ص 34.

(3) هشام بحري، مرجع سابق ذكره، ص 13.

الحالية التي يمكن الحصول عليها من أصل معين⁽¹⁾، كما عرفت قيمة المصرف بأنها (المبلغ النقدي أو الثمن العادل والمعادل لكل المصرف في حالة استمراره)⁽²⁾، أيضاً عرفت بأنها (إجمالي القيمة السوقية للأسهم العادية والقيمة السوقية للاقتراض، وتتوقف هذه القيمة على تدفقات المكاسب المتوقعة التي ستحدث في المستقبل مع الأخذ في الاعتبار المخاطر الخاصة بتلك المكاسب)⁽³⁾.

يستنتج الباحث أن مفهوم قيمة المصرف يحوي العناصر التالية:

1. المبلغ أو الثمن والذي يجب أن يعبر عنه بالنقود.

2. الثمن لا بد أن يكون عادلاً.

3. أن الثمن العادل هو الذي يتعادل مع قيمة المصرف ككل.

يمكن للباحث تعريف قيمة المصرف بأنها (القيمة الكلية الشاملة لمدى كفاءة الإدارة من جميع الجوانب التشغيلية والإستراتيجية). تتوقف قيمة المصرف على مدى سلامة القرارات التي تتخذها إدارة المصرف في الجوانب المختلفة لنشاطه وهي الآتي:⁽⁴⁾

أ. **القرارات الاستثمارية:** تتحقق قيمة مرتفعة للمصرف من خلال استثمار الأموال الموجودة في أصول ذات قيمة إيرادية كبيرة تحقق مكاسب متفقة مع المخاطر المفترضة، وهذا المفهوم متعلق باتخاذ قرار استثماري طويل الأجل

(1) Douglas Pringle & Robert S. Harris, **Essential of management finance**, (USA: Scott foreman, 1984), P. 9.

(2) سيد محمد الهواري وسعيد توفيق عبيد، الإدارة المالية، قرارات الأجل الطويل وقيمة المنشأة، (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1998م)، ص 240.

(3) Cecile Carpentier & Jean Marc suret, **Capital Structure Changes & Firm value**, (Monteral: Lavel University, 2001), P. 6.

(4) سيد محمد الهواري، مرجع سابق ذكره، ص 14.

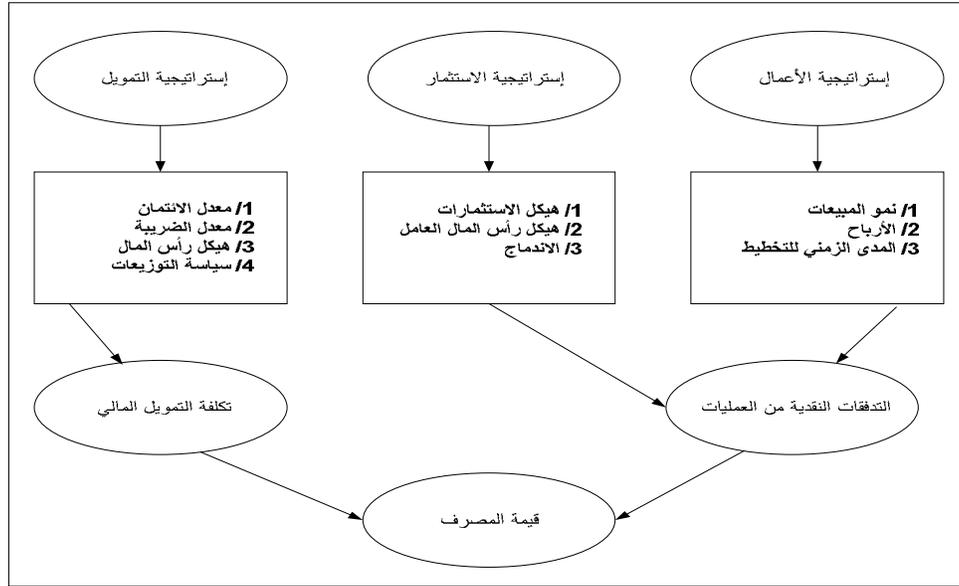
يأخذ في الاعتبار المكاسب والمخاطر المتوقعة بالإضافة إلى إدارة رأس المال العامل بحيث يحقق أفضل استثمار فيها.

ب. قرار التمويل: تتحقق قيمة منفعة للمصرف من خلال تمويل الاحتياجات المالية من المساهمين والمقترضين بطريقة تكون فيها تكلفة الأموال أقل ما يمكن، ويتطلب ذلك التأكد من أن الأموال اللازمة لمقابلة الأموال المقترضة المستحقة الدفع متوفرة، والاستعداد لأي طوارئ تتطلب احتياجات مالية غير متوقعة.

ج. قرارات الأعمال: بزيادة معدل نمو المبيعات وانخفاض النفقات وزيادة الأرباح الإجمالية للمصرف ترتفع قيمة المصرف، ويسهم التخطيط في زيادة كفاءة المصرف في تحقيق أهدافه المطلوبة، والشكل رقم (1/1/3) أدناه يوضح هيكل لتحليل قيمة المصرف.

شكل (1/1/3)

هيكل تحليل قيمة المصرف



Source: Richard Pike & Bill Neale, **corporate finance & investment**, fourth edition (London: Prentice Hall, 2003), P. 139.

من الشكل أعلاه يتضح للباحث أن هذا الإطار يربط بين القرارات الإدارية والإستراتيجيات وآلية خلق القيمة، ويركز على كيفية إدارة المصرف لأنشطته من أجل تعظيم قيمة المصرف، ويتم ذلك من خلال وضع إستراتيجية للأعمال تهتم بزيادة معدل النمو في المبيعات والأرباح، ووضع خطط إستراتيجية للاستثمار تهتم باختيار هيكل استثمار أمثل وإدارة رأس المال العامل بكفاءة.

يختلف مفهوم القيمة في التطبيق العملي باختلاف نوعها كما يلي:⁽¹⁾

أ. **قيمة التصفية:** عبارة عن المبلغ الذي يمكن الحصول عليه من بيع أصل أو

مجموعة أصول بشكل منفصل عن بيع المصرف نفسه لهذا الأصل.

ب. **القيمة الدفترية:** القيمة الدفترية لأصول المصرف هي قيمة شراء الأصل أي

القيمة المحاسبية له، وفي مجال الأسهم العادية فإن القيمة الدفترية هي قيمة

السهم في قائمة الميزانية للمصرف والتي يمكن حسابها بقسمة حقوق الملكية

⁽¹⁾ محمد أيمن عزت الميداني، الإدارة التمويلية في الشركات، الطبعة الرابعة (الرياض: مكتبة العبيكان، 2004م)، ص

على عدد الأسهم، وهي قيمة تاريخية وليست قيمة مستقبلية ولا تستخدم في تقويم الأسهم لأنها لا تضع في الاعتبار أثر التضخم.

ج. قيمة الاستمرار: قيمة المصرف عندما يباع لمنشأة أخرى أو لفرد على أساس أنه مستمرة في نشاطه.

د. القيمة السوقية: القيمة السوقية لأصول المصرف هي القيمة التي يباع بها الأصل، وفي مجال الأسهم هي القيمة التي سيدفعها من يريد شراء الأسهم وقد تكون أكبر أو أقل من القيمة الدفترية، وتعتمد هذه القيمة على دخل المصرف ويستخدمها المستثمر عادة في رسملة الأرباح.

هـ. القيمة الاقتصادية: هي قدرة الأصل على توفير تدفقات نقدية بعد الضرائب لمن يكتني هذا الأصل، وهي قيمة مرتبطة بالمستقبل تتحدد بناءً على تقويم التدفقات النقدية المتوقعة من الأصل في المستقبل.

خامساً: أهداف تعظيم قيمة المصرف

أن أهداف المصرف يتم صياغتها بحيث تتسجم مع عمليات التقويم التي تقوم بها الأسواق المالية، أي أن الهدف الرئيسي للإدارة المالية هو تحقيق أقصى ثروة للمساهمين (مالكي الشركة) والذي من خلاله تتحقق المنفعة القصوى لهم، وتقاس ثروة المساهمين (حاملو الأسهم) بقيمة (أسعار) أسهم الشركة في الأسواق المالية⁽¹⁾. هنالك أهداف متعددة تسعى الأطراف المختلفة في مجال قيمة المصرف إلى تحقيقها حتى تكون أدلة يعتمد عليها المدراء في ممارسة أنشطتهم منها:⁽²⁾

1/ هدف تعظيم الثروة

⁽¹⁾ د. عدنان داغستاني وآخرون، التمويل الإداري، الجزء الأول، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2010م)، ص 26 - 27.

⁽²⁾ د. أسعد حميد العلي، الإدارة المالية - الأسس العلمية والتطبيقية، ط1، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2010م)، ص 135.

تعظيم الثروة يتعلق بتأثير الأرباح على القيمة السوقية للمصرف متمثلة في أسعار الأوراق المالية التي تصدرها تلك المنشآت. بعبارة أخرى يرمي هدف تعظيم الثروة إلى زيادة القيمة السوقية لأسهم المصرف، فالقيمة السوقية لأسهم المصرف هي السعر الذي يكون المستثمر على استعداد لدفعه من أجل الحصول على العائد المادي المستقبلي الناتج من ملكيته لهذه الأسهم، علاوة على ذلك يهتم هدف تعظيم الثروة بالمدى الطويل، حيث تعكف إدارة المصرف على تنسيق الخطط والبرامج بالقدر الذي يضمن للملاك أكبر قدر من التوزيعات، ما من شأنه زيادة سعر السهم.

12/ هدف تعظيم القيمة المالية للمصرف

إن تعظيم القيمة المالية للمصرف يعتبر محصلة القرارات المالية في مجال الاستثمار والتمويل، ويأتي تأثير القرارات المالية على قيمة المصرف من خلال تأثيرها على حجم العائد الذي يتوقع أن تحققه، ومن خلال تأثيرها على حجم المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف أيضاً⁽¹⁾.

يستنتج الباحث مما تقدم أن تعظيم القيمة المالية للمصرف ترتبط بصورة أساسية على قرارات التمويل في المصرف، وفي هذا الخصوص يمكن للباحث أن يصنف المنشآت بصورة عامة إلى نوعين:

أ. منشآت تعتمد على التمويل من الداخل (الأرباح المحتجزة والاحتياطي)، بذلك تحافظ على المصرف من مخاطر التمويل الخارجي.

ب. منشآت تعتمد على التمويل من الخارج (الاقتراض)، بذلك هي المنشآت التي تعتمد على الوفرة من عملية الاقتراض والعائد الذي يمكن تحقيقه من استثمار أموال المصرف.

(1) د. عبد القادر محمد أحمد، د. خالد بن عبد العزيز، أساسيات الإدارة المالية، ط3، (مطابع السروات للطباعة والنشر، 1433هـ)، ص ص 10 - 12.

13 هدف تعظيم القيمة السوقية للسهم

من أهم أهداف المصرف هو تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد، ومن الأمور العامة التي دفعت إدارة المصرف إلى تغليب هذا الهدف على الأهداف الأخرى هو الخوف من انخفاض قيمة الأسهم في السوق المالي، كذلك يجب على إدارة المصرف استخدام موارده بأقصى كفاءة ممكنة⁽¹⁾. أن قبول معيار تعظيم القيمة السوقية للأسهم أو تعظيم ثروة المصرف يعني أنه كلما ارتفعت قيمة هذه الأسهم في السوق كلما كان ذلك دليلاً على كفاءة الإدارة، وتزداد القيمة السوقية للأسهم أو ثروة المصرف عندما تكون صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة أكبر من صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة⁽²⁾.

14 هدف الربحية

هو مقدار العائد المتحقق والذي يحصل عليه المشروع نتيجة تشغيل الأموال في المجال الاستثماري، ويعد أحد المؤشرات المهمة للحكم على كفاءة المشروع وقدرته على الاستمرار، ويمكن قياس قدرة المشروع على توليد الربح من خلال معرفة القدرة الإيرادية الناتجة عن التدفقات النقدية من أنشطة المشروع التشغيلية، وتحتوي القدرة الإيرادية لأي مشروع على عنصرين (العنصر الأول تحقيق هامش الربح، العنصر الثاني هو معدل العائد على الاستثمار)⁽³⁾.

⁽¹⁾ عبد الأمير حسن علي، التغيير في النفقات الرأسمالية وأثره على ربحية شركات الدواء، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة أسيوط، العدد 43، 2005م، ص 463.

⁽²⁾ د. جمال الدين محمد المرسي، د. أحمد عبد الله اللوح، الإدارة المالية - مدخل اتخاذ القرارات، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2010م)، ص 25.

⁽³⁾ د. محمود عزت اللحام وآخرون، الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الأولى (عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2014م)، ص ص 45 - 46.

يتضح للباحث مما سبق أن هنالك عبء يقع على عاتق إدارة المصرف هو تعظيم قيمة المصرف لذلك يجب على إدارة المصرف إتباع خطط واستراتيجيات من شأنها تحقيق ذلك.

سادساً: خصائص المصرف وقيمه

هناك أثر لخصائص المصرف على قيمته من حيث نوعية المعلومات المفصح عنها وأساليب عرض المعلومات المفصح عنها عبر الإنترنت مثلاً منها: (1)

1/ إدراج المصرف بأسواق رأس المال الدولية

إن المنشآت المدرجة في سوق أوراق مالية دولية يكون لديها مستوى أعلى من الإفصاح عن المنشآت الأخرى، وبالتالي يمكن توقع أن أي منشأة مقيدة في سوق دولي، تكون أكثر إفصاحاً عن تقاريرها المالية عبر الإنترنت عن غيرها من المنشآت المسجلة ببورصات محلية وذلك يزيد من قيمة المصرف.

2/ ربحية المصرف

يعتبر مقياس ربحية المصرف دليل على كفاءة الأداء بالمصرف، وبالتالي المنشآت الأكثر كفاءة ذات الربحية المرتفعة يكون لديها الحافز للإفصاح عن نتائج أعمالها من خلال التقارير المالية المنشورة، وبذلك يظل الهدف المحوري الواجب الاتفاق عليه هو تعظيم قيمة المصرف (2).

3/ استقلالية مجلس الإدارة

(1) عبد الرحمن عبد الفتاح محمد، نموذج مقترح لقياس أثر خصائص المنشأة على جودة الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية المنشورة، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، جامعة القاهرة، العدد 77، كلية التجارة، 2010م، ص ص 791 - 795.

(2) د. مصطفى كمال إسماعيل مظهر، قياس قدرة الأداء التأميني على تفسير وتحديد قيمة المنشأة، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد 39، السنة 22، 2005م، ص 7.

يقصد باستقلالية مجلس الإدارة وجود نسبة عالية من الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة، نظراً لأن مجلس الإدارة الذي يتمتع بالاستقلالية عن الإدارة التنفيذية يكون لديه الدافع للإفصاح عن كافة المعلومات عن المصرف، وأدائه المالي عبر موقعه على الإنترنت.

مما سبق يرى الباحث أن استقلالية مجلس الإدارة عن الإدارة يساعد في الإفصاح عن نتائج أعمال المصرف بصورة أكثر شفافية مما يؤدي ذلك إلى زيادة أسعار الأسهم ومن ثم زيادة قيمة المصرف.

4/ حجم المصرف

إن حجم المصرف له تأثير معنوي على كمية ونوعية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها وعلى أساليب الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية عبر شبكة الإنترنت، ويرجع ذلك إلى أن المنشآت كبيرة الحجم لديها قدرات مالية وبشرية تمكنها من إنشاء مواقع إلكترونية لها وصيانتها، بالإضافة لذلك كلما كبر حجم المصرف كلما زاد عدد مساهميه وتشعبت أعماله.

يتضح للباحث مما تقدم أن حجم المصرف له أثر مباشر على قيمته وذلك من خلال انتشار فروعهم وزيادة عدد مساهميه.

5/ طبيعة نشاط المصرف

يقصد بطبيعة نشاط المصرف طبيعة القطاع الذي ينتمي إليه المصرف، حيث أن نوعية النشاط الذي يقوم به المصرف يؤثر على كمية ونوعية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها سواء من خلال الإفصاح التقليدي أو من خلال الإفصاح الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت.

يرى الباحث مما سبق أن طبيعة نشاط المصرف له أثر على نوعية وكمية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها والتي تؤثر على قيمة المصرف، مثلاً: المنشآت الخدمية يكون لديها القدرة على نشر معلوماتها أكثر من المنشآت الصناعية.

6/ مديونية المصرف

يقصد بمديونية المصرف اعتماده على التمويل من قبل الدائنين أو البنوك، وبالتالي فإن الإفصاح عن معلومات المصرف يؤدي إلى طمأنة الدائنين وتقليل تكلفة الديون عند طلب الاقتراض، ويمكنهم من تقويم أداء المصرف ومعرفة موقفه المالي وبالتالي يؤدي إلى انخفاض تكلفة الحصول على الديون.

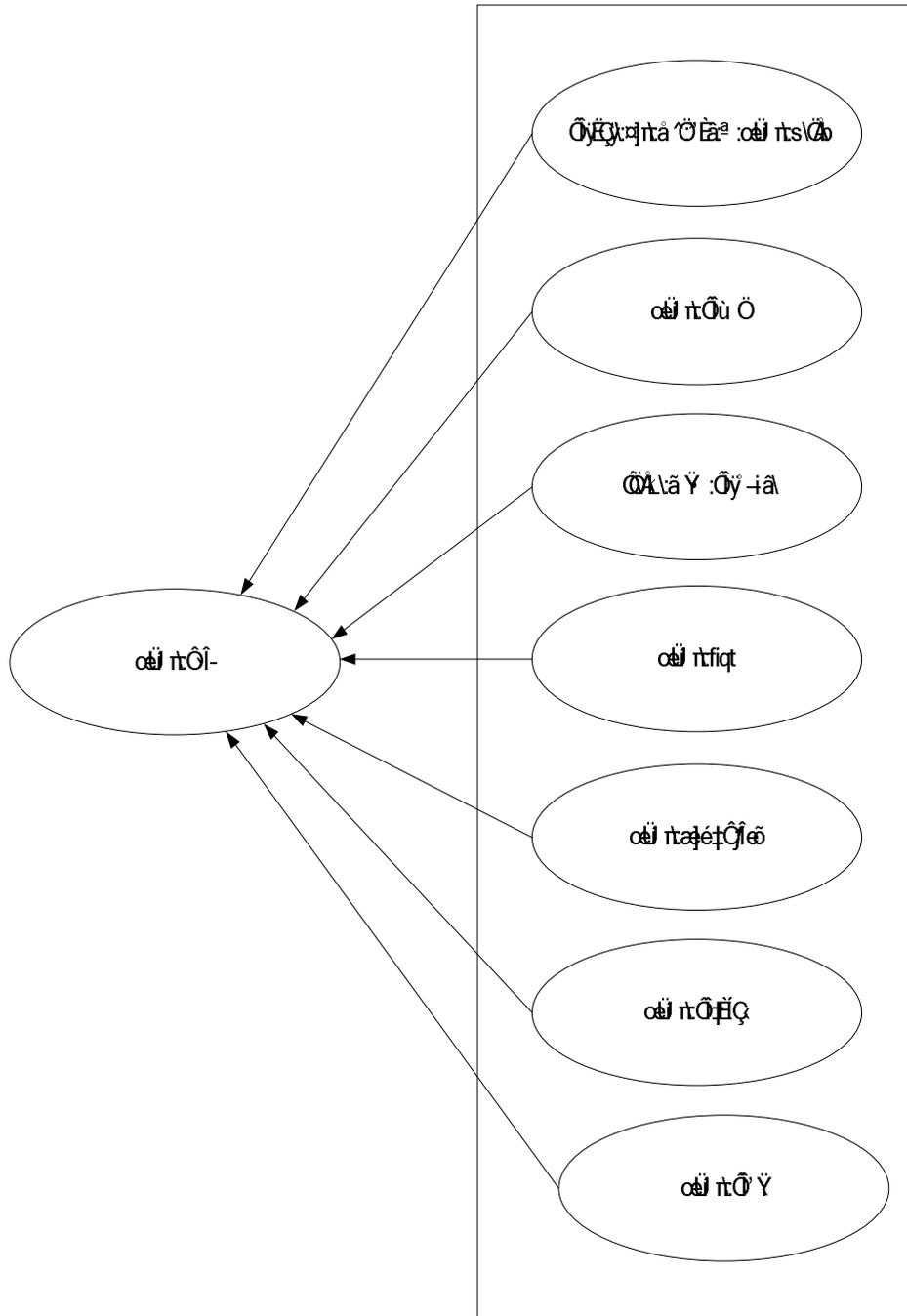
7/ ملكية المصرف (قطاع خاص أو قطاع عام)

إن شركات القطاع العام التي تمتلك الحكومة نسبة كبيرة من أسهمها تتعرض لضغوط أكبر من شركات القطاع الخاص للتوسع في الإفصاح نظراً لمسئولية الحكومة عن الإفصاح عن أداء هذه المنشآت أمام المجتمع ككل وليس المساهمين فقط مما يؤثر على قيمة تلك المنشآت.

يتضح للباحث مما سبق أن خصائص المصرف لها أثر مباشر على قيمة المصرف يمكن التعبير عنها في الشكل التالي:

شكل (2/1/3)

خصائص المصرف والأثر على قيمته



المصدر: إعداد الباحث، 2016م.

المبحث الثاني

العوامل المؤثرة على قيمة المصرف

تمهيد

هنالك العديد من العوامل التي تؤثر على قيمة المصرف وقد اختلف الكتاب والباحثين في تحديد هذه العوامل، منها عوامل داخلية خاضعة لسيطرة الإدارة وعوامل خارجية غير خاضعة لسيطرة الإدارة، وبعد إطلاع الباحث على آراء الباحثين وجد أن أهم هذه العوامل تتمثل في الآتي:

عوامل داخلية:

- تركيبة هيكل رأس المال.
- سياسة مقسوم الأرباح (التوزيع).
- التحفظ المحاسبي.

عوامل خارجية:

- التضخم.
- الضرائب.
- كفاءة أسواق المال.

عوامل داخلية

1/ تركيبة هيكل التمويل

يقصد بالهيكل المالي تشكيلة المصادر التي حصل منها المصرف على أموال بهدف تمويل استثماراته، ومن ثم فإنه يتضمن كافة العناصر التي يتكون منها جانب الخصوم، سواء كانت تلك العناصر طويلة الأجل أو قصيرة الأجل، إن تركيبة هيكل رأس المال تعتبر من الأهداف الرئيسية التي يسعى لها أي مدير مالي بأي منشأة مهما اختلف نشاطها، وذلك لارتباطه بتعظيم الأرباح⁽¹⁾.

مفهوم تركيبة هيكل رأس المال

هنالك عدة مفاهيم لهيكل رأس المال ولكن جميعها توضح على أنه (التركيبة التي تعظم قيمة المصرف في السوق أو تشكيلة المصادر التي يحصل منها المصرف على الأموال بهدف تمويل استثماراته)، كما عرف بأنه (تركيبة مصادر أموال المصرف وهذه المصادر إما أن تكون خارجية (من خلال الاقتراض) أو أن تكون داخلية (من خلال التمويل بحقوق المساهمين المتمثلة بالأسهم العادية والأسهم الممتازة والأرباح المحتجزة)⁽²⁾.

العوامل المؤثرة في هيكل رأس المال

هنالك عدة عوامل يجب مراعاتها عند اتخاذ قرارات هيكل رأس المال منها:⁽³⁾

1/ استقرار المبيعات

إن المصرف الذي تكون مبيعاته مستقرة نسبياً، بإمكانه أن يعتمد أكثر على المديونية من المنشآت الأخرى التي تكون مبيعاتها غير مستقرة.

2/ هيكل الموجودات

⁽¹⁾ علاء عبد الحسين صالح الساعدي، هيكل رأس المال والعوامل المؤثرة عليه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 23، 2012م، ص 138.

⁽²⁾ هند ضياء عبد الرسول، هيكل رأس المال وأثره على قرارات التمويل، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 2، 2014م، ص ص 121 - 122.

⁽³⁾ صبيحة قاسم، أحمد نزار جميل، أثر التدفقات النقدية في عناصر هيكل رأس المال، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 5، العدد 14، 2009م، ص ص 65 - 66.

إن المنشآت التي تكون موجوداتها تحتوي على نسبة جيدة من الموجودات ذات البيعية العالية المرونة في القدرة على تسيلها، تميل إلى استخدام التمويل المقترض بشكل أكبر.

3/ الرافعة التشغيلية

إن المنشآت التي تكون ذات رافعة تشغيلية منخفضة، تكون قادرة بشكل أفضل على توظيف الرافعة المالية.

4/ معدل النمو

إن المنشآت ذات النمو السريع يمكنها أن تعتمد بشكل أكبر على رأس المال الخارجي، حيث تكون تكاليف التعويض الخاصة ببيع الأسهم العادية أكبر من تلك المتعلقة ببيع القروض.

5/ الربحية

إن المنشآت التي تمتلك معدل عائد مرتفع على الاستثمار تعتمد على المديونية في التمويل بشكل أقل.

6/ الضرائب

تمثل الفوائد مصروفاً مطروحاً من العوائد، فإن المنشآت التي يكون لها معدلات ضريبية مرتفعة فإن طرح المصروفات سيؤدي في النهاية إلى تقليص مقدار صافي الأرباح الخاضعة للضرائب التي تدفعها تلك المنشآت لذلك تفضل التمويل بالاقتراض.

7/ السيطرة

إن تأثير الديون في مقابل الأسهم في موقف الإدارة وسيطرتها من الممكن أن تؤثر في هيكل رأس المال، فإن كانت الإدارة حالياً تمتلك السيطرة في التصويت (أي

أنها تمتلك أكثر من 50% من الأسهم) ولكنها ليست في موقف يسمح لها بشراء أسهم جديدة، فقد تقوم الإدارة باختيار الاقتراض كوسيلة للتمويل.

8/ التوصيات الإدارية

بما أنه ليس بإمكان أي شخص أن يثبت أن هنالك رأس مال محدد من الممكن أن يقود إلى زيادة سعر أسهم المصرف، أكثر من هيكل آخر، فإنه بإمكان الإدارة أن تستخدم حكمها الشخصي بخصوص هيكل رأس المال الأنسب.

9/ توجيهات المقرضين.

10/ ظروف السوق

إن ظروف (البورصات . الأسواق المالية)، وما تحمله من تغيرات قصيرة وطويلة الأمد لها تأثير كبير في هيكل رأس المال الأمثل للمصرف.

11/ ظروف المصرف الداخلية

إن ظروف المصرف الداخلية من الممكن أن يكون لها تأثير على هيكل رأس المال المستهدف.

12/ المرونة المالية

كلما امتلك المصرف مرونة مالية أكبر كلما تعددت خياراته في المفاضلة في التمويل بين رأس المال المقترض.

يستنتج الباحث مما سبق أن العوامل التي يمكن أن تؤثر على تركيبة هيكل

رأس مال المصرف هي:

أ. قدرة المصرف على تسويق منتجاته.

ب. مؤشرات الاقتصاد الوطني (ازدهار . كساد).

ج. استخدام المصرف لأصول مرنة.

د. مدى تحكم الإدارة في اتخاذ القرارات داخل المصرف.

نظريات هيكل رأس المال

هنالك عدد من النظريات المختلفة التي تفسر طبيعة هيكل رأس مال

المصرف أهمها: (1)

1/ النظرية الكلاسيكية

وهي عبارة عن مجموعة من القواعد المستخدمة من قبل المدراء المستثمرين في عملية اتخاذ القرار، ينظر المدخل التقليدي إلى هيكل رأس المال من خلال الاعتقاد بأن كل منشأة لها هيكل تمويلي أمثل، حيث يفترض أن هناك نسبة اقتراض مثالية تتخفض عندها تكلفة الأموال إلى أدنى حد، وبالتالي تصل قيمة المصرف إلى أقصاها.

2/ نظرية مودكلياني وميلر

ظل الفكر التقليدي سائداً حتى ظهور المقالة الشهيرة لمودكلياني وميلر، حيث يستبعد فكرة الهيكل المالي المثالي، وبالتالي لا أثر لأسلوب التمويل على تكلفة الأموال، ومن ثم على القيمة السوقية للمصرف، ومن بين الفرضيات التي قام عليها هذا التحليل ثبات تكلفة التمويل بالمصرف، وعليه فإن تكلفة التمويل تكون مستقلة تماماً عن تحركات الهيكل المالي. هذا يعني أن هذه التكلفة تظل ثابتة بغض النظر عن نسبة الاقتراض بالهيكل المالي للمصرف. والسبب في ذلك أن هذا المدخل يقوم على أساس أن القيمة السوقية للمصرف تتوقف على استثماراته، والتي تتوقف بدورها على العائد المتوقع من هذه الاستثمارات ودرجة المخاطر التي يتعرض لها هذا العائد، أما قرارات التمويل فلا تأثير لها على القيمة السوقية للمصرف.

3/ نظرية التبادل

(1) ملكية زغيبي وسفيان دلقوق، تأثير الاقتراض على القيمة السوقية للمنشأة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 12، 2012م، ص ص 296 - 297.

من الانتقادات التي وجهت إلى افتراض مودكلياني وميلر في 1958م في نظريتهما أن القيمة السوقية للمنشآت لا تعتمد على هيكل رأس مالها بافتراض غياب الضرائب، هذه الانتقادات أدت إلى ظهور نظرية التبادل وهي التي تعرف هيكل رأس المال من خلال التبادل بين كلف الإفلاس و كلف الوكالة والوفورات الضريبية. ومن أهم الافتراضات التي تسلم بها هذه النظرية هي: (1)

أ. توجه المصرف إلى وضع نسبة مديونية إلى القيمة (D/V) مستهدفة وبشكل تدريجي، بالطريقة نفسها تعدل المقسوم لغرض الوصول إلى نسب الدفع المستهدفة من قبل المصرف.

ب. عدم وجود كلف لتعديل هيكل رأس مال المصرف أو أنها قد تكون موجودة ولكن بنسب منخفضة.

ج. أن نسب المديونية المثلى للمصرف يمكن تحديدها من خلال التبادل بين كلف ومنافع الاقتراض مع الاحتفاظ بموجوداته، وخطئه الاستثمارية مستقرة، وأن هذه النسب تساهم في تعظيم قيمة المصرف.

د. أن أسواق رأس المال هي أسواق ذات أداء جيد، وبهذا فهي تستجيب للضرائب المختلفة والتي تنقسم إلى الضرائب على دخل المصرف، والضرائب الشخصية على دخل المستثمرين والمتمثلة بالضرائب الشخصية على الفوائد، والضرائب الشخصية على دخل الأسهم.

هـ. قيام المصرف باستبدال الدين بالملكية أو الملكية بالدين لحين تعظيم قيمة المصرف، وأن أية منشأة بإمكانها وضع مجموعة من هياكل رأس المال المستهدفة والتي تحقق حالة التوازن بين كلف ومنافع الرافعة، إذ أن بعض

(1) أمال غالب عبد المجيد فتاح، تحديد قيمة المنشأة بإطار نظريتي التبادل والالتقاط، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2007م، ص ص 15 - 20.

هذه الهياكل تعظم قيمة المصرف.

و. تفترض نظرية التبادل أن نسب المديونية المستهدفة ربما تتفاوت من منشأة إلى أخرى نسبة إلى مجموعة من العوامل المتمثلة بموجودات الشركة الملموسة وغير الملموسة، والتدفق النقدي، ومعدل الضريبة والتكنولوجيا المستخدمة، وتفضيلات الإدارة.

ز. إن قرار التمويل لا يكون معزولاً عن قرار الاستثمار، وأن القرارين يتم اتخاذهما بشكل متزامن إذ أن قرار التمويل يتخذ لأغراض الحصول على الفرص الاستثمارية، وهذا يتناقض مع ما افترضته الفرضية الأولى من نظرية مودكلياني وميلر.

4/ نظرية الالتقاط

على الرغم من أن نظرية التبادل قد سيطرت على أساليب تمويل المنشآت لفترة طويلة، إلا أن الانتباه تحول إلى نظرية الالتقاط والتي تركز على أهمية دور المدير في تحديد هيكل رأس المال الجديد من خلال الاختيار بين إصدار السندات وإصدار الأسهم وهي تعني المفاضلة بين مصادر التمويل الداخلية ومصادر التمويل الخارجية.

5/ نظرية الإشارة

تفترض نظرية مودكلياني أن المستثمرين يمتلكون نفس المعلومات التي يمتلكها المدراء بخصوص المصرف، تفترض هذه النظرية بأن المدراء مقارنة بالمستثمرين يمتلكون معلومات رئيسية ومهمة عن قيمة المصرف في السوق، لذلك فإن المستثمرين يبدون عناية فائقة بمراجعة التغيرات الحاصلة في سياسة التوزيع

كإشارة يتم من خلالها تقييم المصرف⁽¹⁾، وتفترض هذه النظرية أن المديرين في الأوقات العادية عليهم أن يستخدموا التمويل بالملكية أكثر من التمويل في المديونية⁽²⁾.

يتضح للباحث مما تقدم أن نظريات هيكل رأس المال تقدم للإدارة التفسيرات المختلفة لتركيبية رأس المال حتى تتمكن الإدارة من اختيار الهيكل المناسب الذي يحقق أقصى قيمة للمصرف بأقل تكلفة.

تركيبية هيكل التمويل وقيمة المصرف

يؤثر الهيكل التمويلي للمصرف على قيمته، ويقصد بالهيكل التمويلي المزيج الأمثل من مصادر الأموال المقترضة والمملوكة، حيث تتوقف قيمة المصرف على مستوى التدفقات النقدية المستقبلية المتولدة عن الأصول والتي تمت رسملتها باستخدام معدل يمثل تكلفة رأس المال.

وهنا يجب الموازنة بين المصادر الداخلية والخارجية للتمويل، وبالطبع كلما انخفضت تكلفة الأموال، كلما كان لذلك أثره الإيجابي على قيمة المصرف أي على القيمة السوقية لأسهمه العادية⁽³⁾.

2/ مقسوم الأرباح

أولاً : مفهوم مقسوم الأرباح

يمثل القرار الخاص بسياسة توزيعات الأرباح أحد مجالات الاهتمام سواء من جانب المصرف أو المستثمر، ففي الوقت الذي يكون لمثل هذا القرار انعكاسات

(1) نور توفيق محمد، العلاقة بين تباين المعلومات وسياسة توزيع الأرباح . تطبيق في عينة من الشركات المسجلة في سوق عمان للأوراق المالية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، تنمية الرافدين، العدد 111، ص 239.

(2) دادن عبد الوهاب، تحليل المقاربات النظرية حول أمثلية الهيكل المالي . الإسهامات النظرية، (الجزائر : جامعة درقلة، مجلة الباحث، العدد 4، 2006م)، ص 112.

(3) د. منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية . مدخل تحليلي معاصر، ط4 (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2000م)، ص 595.

على سعر السهم في السوق وبالتالي قيمة المصرف⁽¹⁾. يقصد بمقسوم الأرباح (الأرباح الموزعة) (هي ذلك الجزء من أرباح المصرف الذي يوزع على مساهميه ويعتبر بمثابة مكافأة للمساهمين مقابل استثمار أموالهم في شراء أسهم المصرف)⁽²⁾، عرف مقسوم الأرباح بأنه (تلك التدفقات النقدية الدورية (السنوية) التي تقرر إدارة المصرف توزيعها على حملة الأسهم العادية وفقاً لربحيته وسيولته)⁽³⁾، كما عرف بأنه (مقدار الأرباح الموزعة على المساهمين من صافي الدخل المتحقق والمتاح لهم تعويضاً عن استثماراتهم في أسهم المصرف)⁽⁴⁾، كما عرف بأنه (مقدار ما تقوم به المنشآت من توزيع للأموال "إعادة جزء من الأرباح" على مساهميه كعائد على ملكيتهم لأسهمهم)⁽⁵⁾.

يستطيع الباحث تعريف مقسوم الأرباح بأنه (عبارة عن جزء من الأرباح التي حققها المصرف خلال الفترة المالية يتم ردها إلى حملة الأسهم تعويضاً عن تلك المبالغ التي دفعوها لشراء تلك الأسهم).

ثانياً: الاعتبارات التي تحكم مقسوم الأرباح

هنالك عدد من الاعتبارات التي يجب أن تؤخذ في الحسبان عن اتخاذ قرار

(1) يسرى حسين خليفة، سياسة توزيعات الأرباح في الواقع العملي، الجمعية السعودية للمحاسبة، المجلد الخامس، العدد الثاني، 2001م، ص ص 165 - 166.

(2) هاشم حسن حسين، العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح الشركات المساهمة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 17، أيار 2008م، ص 213.

(3) حسنين فيصل حسن شومان، أثر إدارة النقدية والاستثمارات المالية المؤقتة في تعظيم قيمة الشركة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2005م، ص 52.

(4) محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني - الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، ط1، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2003م)، ص 69.

(5) طلاع محمد الديحاني، نبيل عيسى اللوغاني، سياسة توزيع الأرباح النقدية وعلاقتها بسياستي الاستثمار والتمويل - حالة تطبيقية في السوق الكويتية، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد 7، العدد 1، مايو 2004م، ص ص 1-22.

توزيع الأرباح منها اعتبارات داخلية وخارجية مثل: (1)

1/ متغيرات ذات طبيعة قانونية

تختلف القواعد القانونية التي تؤثر في سياسة توزيع الأرباح من بلد إلى آخر، ومن زمن إلى آخر، فبعض القوانين تنص على عدم توزيع أرباح ناتجة عن التنازل عن أصول، لأن التوزيع بهذا الشكل هو عبارة عن توزيع للأموال المستثمرة في المصرف.

2/ متغيرات ذات طبيعة تعاقدية

تتضمن الملخصات الوقائية غالباً في عقد السند أو اتفاقية القرض قيود على توزيع الأرباح، ويستخدم الدائنون هذه القيود للمحافظة على قابلية المصرف على تسديد الدين.

3/ متغيرات ذات طبيعة اقتصادية: تتضمن العوامل الآتية:

أ. النمو: تستلزم متطلبات التوسع بمختلف أنواعها قيام المنشآت بحشد إمكانياتها المالية، وهذا بدوره يتطلب قيام المصرف بتوفير الأموال اللازمة لذلك التوسع، هذا ما يدعو المنشآت إلى قيامها باحتجاز الأرباح بدلاً من توزيعها.

ب. توافر السيولة النقدية: تعد سيولة المصرف أمراً أساسياً في الكثير من قرارات توزيع الأرباح، بينما تمثل التوزيعات تدفق خارج فإنه كلما كان النقد متوافراً والسيولة الكلية للمصرف أكبر، كانت قابليتها على دفع التوزيعات أكبر.

(1) علي بن الضب، دراسة تأثير الهيكل المالي وسياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة الاقتصادية المدرجة بالبورصة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح. ورقة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009م، ص 123 - 128.

ج. **سقف الأرباح المحجوزة:** قد يفرض قانون الضرائب سقف محدد للأرباح المحجوزة، أو نسبة محددة كأجزاء للحد من المبالغة في الأرباح المحتجزة التي قد تأخذ منحى التهرب الضريبي من الضرائب على التوزيعات.

د. **الهيكل المالي للمصرف:** إذا كان للمصرف هيكل مالي مستهدف فلا يمكن تجاوز هذا الهدف، مما قد يحد من سياسة التوزيع أو من ناحية القدرة على الاستدانة.

هـ. **تكلفة الصفقات:** توجد تكلفة للصفقات في ظل السوق ذات الكفاءة الاقتصادية، منها تكلفة إصدار أسهم جديدة، فعندما يزيد المصرف تمويل الأصول عن طريق الأموال الخاصة فهو يفاضل بين احتجاز الأرباح أو إصدار أسهم جديدة، هذه الأخيرة تكون ذات تكلفة أكبر في حالة وجود تكلفة للصفقات، مما يفرض على المصرف تخفيض معدلات التوزيع.

و. **درجة الرغبة في السيطرة والرقابة على المصرف:** تؤدي التوزيعات المدفوعة في شكل أسهم جديدة إلى تشتت الملكية لا سيما عند دخول مساهمين جدد من جهة، ومن جهة أخرى فإذا كانت الإدارة مسيطرة على المصرف، فإنها تستخدم التوزيعات أداة للحفاظ على هذه الميزة عن طريق دفع توزيعات في شكل أسهم لحصتها، وفي شكل نقدي لبقية المساهمين مما يؤدي بطبيعة الحال إلى زيادة حصة مجلس الإدارة ومنه دوام السيطرة.

ثالثاً: انعكاسات سياسة مقسوم الأرباح على المحيط الداخلي والخارجي للمصرف
يوجد لسياسة توزيع الأرباح انعكاسات ذات طبيعة داخلية تتعلق بالمصرف، وأخرى خارجية تتعلق بالبيئة الخارجية أهمها: (1)

(1) علي بن الضب، مرجع سابق ذكره، ص ص 129 - 130.

1. **على سيولة الاقتصاد:** تؤدي عملية دفع التوزيعات في شكل نقدي إلى زيادة السيولة في يد المستثمر، فلو قامت المنشآت المعسرة بدفع توزيعات نقدية سوف ترفع السيولة في السوق المالي.
2. **على سعر الفائدة:** تؤدي التوزيعات المدفوعة نقداً إلى تخفيض أسعار الفائدة، بسبب طبيعة العلاقة العكسية الموجودة بينها وبين العرض النقدي، فمن خلال زيادة العرض النقدي الناجم عن التوزيعات النقدية المهمة لمجموعة كبيرة من المنشآت يتراجع سعر الفائدة.
3. **على الاستثمار:** يؤدي تراجع سعر الفائدة إلى زيادة الاستثمار، بسبب انخفاض تكلفة أحد مصادر التمويل، ومن جهة أخرى تتراجع تكلفة التمويل أي زيادة إنشاء القيمة ومن ثم ارتفاع قيمة المصرف المستدينة.
4. **على الاستهلاك:** تعتبر التوزيعات المدفوعة أحد مكونات دخل الفرد (معدل المردود الفعلي)، فطبيعة العلاقة الطردية بين الدخل والاستهلاك قد تؤدي زيادة التوزيعات النقدية إلى التأثير على الاستهلاك (خاصة عند المتقاعدين)، نتيجة العلاقة الارتباطية، والتأثير والتأثر بين المتغيرات الاقتصادية والمالية الكلية.
5. **على المحتوى المعلوماتي:** تستخدم سياسة توزيع الأرباح في بعض الأحيان كوسيلة لنقل معلومة عن الصحة العامة للمصرف إلى السوق المالي.
6. **على الهيكل المالي:** يؤدي دفع التوزيعات في صورة أسهم إلى تغيير الهيكل المالي للمصرف، حيث دفع توزيعات يعني تراجع التمويل الذاتي.

رابعاً: مقسوم الأرباح وقيمة المصرف

هنالك العديد من السياسات المالية التي تؤثر تأثيراً مباشراً على قيمة المصرف وعلى مدى قدرته على البقاء في دنيا الأعمال، ومن أهم هذه السياسات هي سياسة التوزيع المحددة من قبل المصرف، ويعتبر قرار التوزيع بمثابة أحد القرارات التي تمثل محور الاهتمام في الإدارة المالية ويتعلق قرار التوزيع بالكيفية التي يتم فيها التصرف في الأرباح المتاحة للملاك، ويتوقف قرار التوزيع أو الاحتجاز أو إقرار الهيكل أو المزيج التوزيعي على إدارة المصرف وقدرته على الرؤية المستقبلية والتخطيط لمستقبل المصرف، حيث أن قرار هيكل توزيعي دون آخر يتوقف بدوره على قرارات الاستثمار ومدى سلامته بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق عوائد إضافية مما يؤدي إلى ارتفاع القيمة السوقية لأسهم المصرف، ومن ثم ارتفاع قيمة المصرف⁽¹⁾.

3/ التحفظ المحاسبي

1/ أسباب التوجه نحو التحفظ المحاسبي

هنالك العديد من العوامل التي توضح أسباب التوجه نحو استخدام التحفظ المحاسبي منها:⁽²⁾

أ/ فرضية التعاقد المرتبطة بتخفيض المشاكل المتعلقة بالوكالة الناشئة من الفصل بين الملكية والإدارة داخل المصرف

من أهم أشكال التعاقدات داخل المنشآت عقود المديونية والعقود الإدارية المنظمة لمكافآت وتعويضات الإدارة، وتتركز أهمية التحفظ المحاسبي ودوره في العقود المبرمة بين حملة الأسهم والمديرين في أن الأداء الخاص بالمديرين يقاس ويعبر عنه بالأرقام المحاسبية، حيث أن المديرين لهم السيطرة على تسيير الأعمال

(1) هشام محمد فرج عبد الشافي، مرجع سابق ذكره، ص 55.

(2) محمد أحمد شاهين، دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات ودرجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 2، العدد 4، أكتوبر 2011م، ص 441.

في المصرف، كذلك تتوفر لهم معلومات أكثر من حملة الأسهم. فإن هذه الإدارة يكون لديها العديد من الدوافع لإظهار العوائد بشكل مبالغ فيه عن طريق استخدام سياسات محاسبية غير متحفظة بالشكل الذي يرفع من أداء هذه الإدارة أمام أصحاب رأس المال، لهذا فإن المساهمين عن طريق مجلس الإدارة يدفعون في اتجاه تطبيق سياسة محاسبية متحفظة لإحباط مخططات الإدارة.

ب/ التعاقدات التي يتم إبرامها بين الإدارة والدائنون والمتعاملين مع المصرف

إن أصحاب الديون ينتظرون الحصول على مدفوعات منتظمة من المصرف سداداً لاستثماراتهم وديونهم، وهم لن يتقاضوا أية زيادة عن هذه المدفوعات لو حقق المصرف أرباح أكبر من مدفوعاتهم، ولكنهم بالتأكيد سيتأثرون سلباً لو حقق المصرف أرباح أقل من المبالغ المستحقة لهم، لهذا فإنهم سوف يدفعون نحو المزيد من استخدام سياسات محاسبية متحفظة تمنع المبالغة في القيمة وكذلك تمنع في نفس الوقت أية مدفوعات مغالى فيها للأطراف الأخرى.

كما يرى كاتب آخر أن هنالك أربعة أسباب رئيسية وراء زيادة الاهتمام بدراسة التحفظ المحاسبي هي: (1)

1. التقدم في دراسة العلاقة التعاقدية المكونة للمصرف وآثارها على التقرير المالي.

2. زيادة الطلب على إنتاج قوائم مالية أكثر تحفظاً نتيجة للتأكد من ممارسات إدارة الربح في معظم بيانات التقرير المالي.

3. التقدم في بحوث أدوات القياس للكثير من الظواهر المالية والمحاسبية من واقع القوائم المالية.

(1) أحمد محمد عبد العزيز الديب، درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية في ظل معايير المحاسبة المصرية، كلية التجارة، جامعة طنطا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2012م، ص 1.

4. زيادة وتيرة الجدل (على الأخص في الولايات المتحدة) بشأن استخدام القيمة العادلة في تقييم الأصول.

يستنتج الباحث مما سبق أن السبب الرئيسي وراء استخدام التحفظ المحاسبي هو المحافظة على قيمة المصرف بصورة متوازنة وذلك عن طريق اختيار سياسات محاسبية تحقق ذلك.

2/ مفهوم التحفظ المحاسبي

لا زال الجدل حول مفهوم مصطلح التحفظ المحاسبي محتدماً، ولا يوجد إتفاق حتى الآن على مفهوم موحد لهذا المصطلح، فقد تعددت وكثرت التعاريف المتعلقة به، لما يحويه من جوانب وأبعاد واتجاهات عدة تحمل في طياتها الكثير من المعاني والمقاصد ويمكن عرض أهمها فيما يلي:

عرف التحفظ المحاسبي بأنه (توقع الخسارة وعدم توقع المكاسب وذلك من خلال اختيار البدائل المحاسبية التي من شأنها تخفيض قيمة الأصول وتعظيم قيمة الالتزامات وتعجيل الاعتراف بالمصروفات مقارنة بالإيرادات)⁽¹⁾.

عرف أيضاً التحفظ المحاسبي بأنه (مدخلاً أو توجهاً واجب على المحاسبين إتباعه عند إعداد القوائم المالية كي ينعكس تأثير حالات عدم التأكد المحيطة والملازمة لمزاولة المصرف للنشاط الاقتصادي على المحتوى الإعلامي للقوائم المالية، بما يحقق عدم الإفصاح عن قيم متضخمة للأصول أو الدخل أو قيم متدنية للالتزامات والمصروفات في ظل عدم التأكد، بشرط ألا يترتب على التحفظ المحاسبي تعمد الإفصاح عن قيم متدنية للأصول والدخل أو قيم متضخمة للالتزامات والمصروفات)⁽²⁾.

(1) شويكار محمد ناجي فؤاد منصور، العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلة الفكر المحاسبي، العدد 2، السنة 18، يوليو 2014م، ص 285.

(2) رشا الغول، التحفظ المحاسبي، ط1 (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2015م)، ص ص 17 - 18.

يستنتج الباحث من التعريفات السابقة أن التحفظ المحاسبي هو طريقة يجب على المحاسبين إتباعها عند إعداد القوائم المالية وذلك بعد التحقق من المعلومات المطلوبة وفقاً للفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها حتى لا يكون هنالك تحيز في إظهار نتائج أعمال المصرف من ربح أو خسارة.

3/ تقسيمات التحفظ المحاسبي

لقد تباينت وتعددت وجهات النظر حول تقسيمات التحفظ المحاسبي من أهمها: (1)

أ/ التحفظ المشروط والتحفظ غير المشروط

* التحفظ المشروط

وهو يعني أن يكون التحفظ معتمداً على وقوع الأحداث، بمعنى أن يتم استبعاد وتخفيض القيم الدفترية في ظل وقوع أحداث غير ملائمة بدرجة كافية.

* التحفظ غير المشروط

وهو يعني أن التحفظ يكون مستقلاً عن وقوع الأحداث، بمعنى أنه ينتج عن الإجراءات المحاسبية المستخدمة لقياس وتسجيل الأصول بقيم دفترية تقل عن القيم السوقية لها على مدار عمرها الإنتاجي بشكل يؤدي إلى نشأة شهرة غير مسجلة.

ب/ التحفظ الإلزامي والتحفظ الاختياري

* **التحفظ الإلزامي:** ينبع من خلال إلزام المبادئ والمعايير المحاسبية الملزمة، والتي أطلق عليها المبادئ المحاسبية المتحفظة.

* **التحفظ الاختياري:** وهو الذي تحدده الإدارة من خلال ما تقوم به من اختيارات محاسبية من بين بدائل الطرائق المحاسبية المتاحة في عملية القياس أو الإفصاح، والتي أطلق عليها الاختيارات المحاسبية المتحفظة.

(1) المرجع السابق، ص ص 29 - 32.

ج/ التحفظ الأقصى والتحفظ الأدنى

* التحفظ الأقصى

وهو الذي يشتمل على إختيارات الإدارة في الوصول إلى أقصى مستوى للأرباح أو الخسائر لتحقيق دوافع إدارية معينة يتمثل بعضها في إستخدام ما يسمى Big Bath لزيادة الخسائر أو لتخفيف الأرباح لأدنى حد ممكن عند تغيير الإدارة العليا للمصرف.

* التحفظ الأدنى

وهو يشتمل على إختيارات اعتبارات التحفظ المحاسبي العادية التي لا تؤثر على نتائج أعمال المصرف من فترة لأخرى، وليس لها أهداف إدارية سوى الالتزام بسياسة إدارية وطريقة تقييم واحدة.

د/ التحفظ الدائم والتحفظ المؤقت

* التحفظ الدائم

يشمل إختيارات الإدارة التي تتم بصورة دائمة خلال الزمن.

* التحفظ المؤقت

يشمل إختيارات الإدارة التي يتم تعديلها باختلاف المواقف.

هـ/ التحفظ الكلي والتحفظ الجزئي

* التحفظ الكلي

ويشمل إختيارات الإدارة لكافة عناصر التحفظ المحاسبي من إيرادات ونفقات وخسائر، وكذلك من أصول والتزامات، كما يشتمل على التغييرات المحاسبية بالكامل من سياسات وطرق محاسبية وحكم شخصي.

* التحفظ الجزئي

يتعلق باختيارات محددة لعناصر محددة لا تشمل كافة العناصر التي يمكن تعديل قيمها أو تقديرها بما يحقق أهداف مرحلية أو جزئية.

4/ الحجج المؤيدة والمعارضة للتحفظ المحاسبي

اختلفت الآراء ما بين مؤيد للتحفظ المحاسبي وبين معارض له، ويمكن توضيح ذلك كما يلي: (1)

(أ) الآراء المؤيدة للتحفظ المحاسبي

يرى مؤيدي التحفظ المحاسبي أن ممارسات التحفظ المحاسبي قد زادت في الآونة الأخيرة، ويرجعون ذلك إلى الضغوط التي تمارسها مكاتب المراجعة على الشركات خاصة بعد حالات الفشل التي أصابت بعض الشركات الغربية في مطلع هذا القرن، وكذلك تعدد مزايا التحفظ المحاسبي، والتي يمكن توضيحها كما يلي:

1. يعزز التحفظ المحاسبي من جودة ومصداقية التقارير المالية لدى المساهمين والمستثمرين.

2. يساعد التحفظ المحاسبي بنوعيه في خدمة العديد من الأغراض حيث يزيد من كفاءة المعلومات المحاسبية الواردة بالعقود، ويتناسب مع قوانين الضرائب والاستثمارات حيث أن استخدامه لأغراض ضريبية، وسيلة للحد من الدخل الخاضع للضريبة بتأخير الاعتراف بالإيرادات، وتسريع الاعتراف بالنفقات.

3. يساعد التحفظ المحاسبي على خفض عمليات التقاضي التي يتعرض لها مراقب الحسابات من جانب حملة الأسهم، لأن التحفظ المحاسبي يمكن من الإفصاح عن الأخبار السيئة في التوقيت المناسب مما ينبه المساهمين والمستثمرين.

(1) منى حسن أبو المعاطي الشرقاوي، إطار مقترح لتفعيل دور مراقبي الحسابات في مجال التحفظ المحاسبي في ضوء معايير التقارير الدولية IFRS، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 3، العدد 1، يناير 2013م، ص ص 1100 - 1101.

4. لدى الشركات الكبرى حافز نحو التحفظ المحاسبي للعمل على تخفيف ضغوط السلطة السياسية.
5. يعد التحفظ المحاسبي حاسم في تقييد التلاعب والعش من جانب إدارة المصرف، لأنه يمكن من قابلية تقديرات وتوقعات الإدارة.
6. يؤدي التحفظ الشرطي إلى تعزيز قيمة المعلومات المحاسبية لأغراض المقاولات حيث أن التحفظ الشرطي يزيد في الدول ذات النظم القضائية عالية الجودة.

(ب) الآراء المعارضة للتحفظ المحاسبي

تتعدد الآراء المعارضة للتحفظ المحاسبي حيث يمكن إجمال أهمها في النقاط التالية:⁽¹⁾

1. يؤدي التحفظ المحاسبي إلى ازدواجية في إعداد التقارير المالية، تلك الازدواجية تظهر في الاعتراف المؤجل للأرباح والفوري للخسائر.
2. على الرغم من أن التحفظ غير الشرطي يساعد على تفهم قيم صافي الموجودات، إلا أنه لا يحسن من جودة العقود لأنه لا يضيف معلومات جديدة في توقيت إجراء العقود.
3. يقلل التحفظ المحاسبي من القوة التنبؤية فيما يتعلق بخطر المستقبل، حيث يواجه المستثمر بالعديد من المعلومات غير المتماثلة.
4. من أهم ما ورد من انتقادات للتحفظ المحاسبي طبقاً لبيان مفاهيم المحاسبة المالية رقم (2)، الخصائص النوعية للمحاسبة (FASB, 1980) أنه قد ينجم عن استغلال المديرين لآليات التحفظ المحاسبي وجود حالة من التدلّيس أو التحيز، نتيجة تخفيض رقم الأرباح وقيمة الأصول عند إعداد القوائم المالية،

⁽¹⁾ منى حسن أبو المعاطي الشرفاوي، مرجع سابق ذكره، ص ص 1101 - 1103.

ونتيجة لذلك استبعد (FASB) التحفظ المحاسبي من الإطار النظري لضمان حيادية المعلومات.

5. يؤدي التحفظ المحاسبي إلى معلومات متحيزة، لأنها تتطلب درجة عالية من التحقق للاعتراف بالأرباح مقابل الخسائر.

يتضح للباحث مما تقدم خلاف ما ذكر في الانتقادات مثلاً، الانتقاد رقم (1) حيث أن الاعتراف المؤجل للأرباح والفوري للخسارة يؤدي إلى ميزة، تتمثل في الاعتراف بالأرباح في الوقت التي يتعسر فيه المصرف والاعتراف بالخسارة في الوقت المناسب للاستفادة من أي ميزة لصالح المصرف، كذلك في الانتقاد رقم (5)، حيث يؤدي إلى معلومات ذات مصداقية وليست متحيزة وذلك بعد التحري من المعلومات عن طريق إتباع الفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

15/ التحفظ المحاسبي وعلاقته بقيمة المصرف

يعد التحفظ المحاسبي من أهم السمات المستمرة في التقدير المالي نظراً لارتباطه إيجابياً بتعظيم قيمة المصرف وتجلّي قوة تأثير التحفظ بالقوائم المالية على قيمة المصرف من خلال العديد من المسارات مثل ممارسة إدارة الربحية، يقيد التحفظ التقارير المالية من قدرة المديرين على التلاعب في الأداء الحالي بما يفرضه من درجة عالية من التحقق المحاسبي للاعتراف بالمكاسب مقابل الخسائر، كما يؤثر إيجابياً على التدفقات النقدية وقيمة المصرف، تحسين كفاءة عقود الميزانية، يساعد على الالتزام بالسياسات المتحفظة عند إعداد التقارير المالية على خفض المخاطر التي يتعرض لها المقرضون عن طريق فرض قيود على توزيعات الأرباح وتجنب الإفصاح عن أرباح مغالى فيها وعدم تضخيم الأصول، كما يوصل التحفظ إشارات للمستثمرين نحو توقعات عن الأداء المالي والمستقبلي للمصرف وكذلك انخفاض معدلات فوائد الديون التي يطلبها المقرضين من المنشآت المتحفظة وسهولة

الحصول على تمويل خارجي ما يدعم من قيمة المصرف، خفض مخاطر الإفلاس، يجسد التحفظ المحاسبي أحد أدوات إدارة مخاطر المصرف حيث وجدت علاقة سلبية بين التحفظ الشرطي وغير الشرطي بالتقرير المالي وحدثت مخاطر في التدفقات النقدية عن العمليات التشغيلية مما يحد من مخاطر الإفلاس التي قد يتعرض لها المصرف بسبب انخفاض قيمته⁽¹⁾.

عوامل خارجية

1/ الضرائب

للضرائب عدة مفاهيم توضح الفائدة من فرضها، فقد عرفت بأنها (استقطاع نقدي تفرضه السلطات العامة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وفقاً لقدراتهم التكاليفية بطريقة نهائية، وبلا مقابل لقصد تغطية الأعباء العامة ولتحقيق تدخل الدولة)، وقد عرفت الضريبة كمفهوم على مر العصور والأنظمة بما يتوافق مع خدمة تلك الأنظمة إلا أنه ومع تطور الدولة الحديثة بسياساتها وأدواتها الاقتصادية والمالية، تطور المفهوم الضريبي بأسسه وخصائصه⁽²⁾.

* أهمية الضرائب

تلعب الضرائب دوراً أساسياً في الدول الحديثة، فهي الممول الرئيس لموازنتها القومية كما أنها تستخدم لتوجيه الاقتصاد القومي، ولها أثر في السياسة المالية والفلسفة السياسية والاجتماعية للدولة. وأن تمويل نشاط الدولة هو السبب الأساسي لفرض الضريبة، وينطبق هذا الأمر على الدولة قديماً وحديثاً، وقد استقر موضوع

(1) إيمان محمد سعد الدين، تحليل علاقة التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال وأثرها على قيمة المنشأة، مجلة المحاسبة والمراجعة، جامعة بني سويف، المجلد 2، العدد 1، 2014م، ص ص 323 - 324.

(2) حنين محمد جمال حافظ حميض، تأثير المقاصة على الإيرادات الضريبية في فلسطين، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2006م، ص 18.

فرض الضريبة ومقدارها حديثاً، ليقوم أساساً على تمويل خدمات الدولة لسنة قادمة كما هي معتمدة في الموازنة الحكومية⁽¹⁾.

يرى الباحث مما تقدم أن للضرائب أهمية قصوى في حفظ توازن اقتصاد الدولة، وكذلك المساعدة في تمويل المشروعات الأساسية.

* أهداف الضرائب

تعد الأهداف الاقتصادية من أهم أهداف الضريبة في العصر الحاضر، فالضريبة لا تستقطع دون أن تثير انعكاسات على الاستهلاك والإنتاج والادخار والاستثمار، متمثلة في:⁽²⁾

أ. استخدام الضريبة لتشجيع بعض النشاطات الإنتاجية مثل (إعفاء أي قطاع ترغب الدولة في تشجيع الاستثمار فيه).

ب. استخدام الضريبة لمعالجة الركود الاقتصادي.

ج. استخدام الضريبة لمنع التركز في المشاريع الاقتصادية (مثل اندماج الشركات).

د. استخدام الضريبة لتشجيع الاستثمار والادخار.

* الضرائب وقيمة المصرف

زيادة كمية الدين في هيكل رأس مال المصرف يعود بالمنفعة على قيمة المصرف، وذلك لانخفاض كلفة رأس المال، بسبب ما يتحقق من زيادة في وفر ضريبي، وإذا أراد المصرف زيادة كمية الدين بشكل أكبر سيزيد الوفورات الضريبية

⁽¹⁾ سالم عميرة العمور، ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية . غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007م، ص ص 24 - 25.

⁽²⁾ أحمد جميل صبحي الإمام، الجمعيات الخيرية والتهرب الضريبي، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2006م، ص ص 37 - 38.

المتحققة⁽¹⁾، كما تستخدم الإدارة الوفر الضريبي لتحقيق أقصى ربح ممكن لزيادة قيمة المصرف⁽²⁾.

يتضح للباحث مما سبق أن هنالك تأثير مباشر للضرائب على قيمة المصرف من خلال الوفر الضريبي الذي يحصل عليه المصرف في حالة استخدامه لسياسات الاقتراض في عمليات التمويل.

2/ التضخم

هنالك عدة مفاهيم تتعلق بظاهرة التضخم منها:

عرف التضخم بأنه (الزيادة في المستوى العام للأسعار أو تناقص القوة الشرائية للنقود)⁽³⁾، كما عرف أيضاً بأنه (الارتفاع المستمر والملحوظ في الأسعار، كأسعار السلع والخدمات، والانخفاض المستمر في القيمة الحقيقية لوحدة النقد بشكل متواصل)⁽⁴⁾، عرفه آخر بأنه (الارتفاع الكبير والمستمر في المستوى العام للأسعار على مدى فترة طويلة من الزمن، أي أن التضخم هو التصاعد المستمر للأسعار نتيجة الطلب المتزايد على السلع والخدمات وقصور الإنتاج عن مقابلة هذا الطلب)⁽⁵⁾.

(1) سامر فخري محي الدين عبيدات، استخدام كلفة التمويل في تقييم الأسهم العادية، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، رسالة ماجستير غير منشورة، 2008م، ص 48.

(2) د. محمد رضا محمد عبد السميع، أثر ممارسات إدارة الربح على قياس الوعاء الضريبي، (الإسكندرية، كلية التجارة، المؤتمر العلمي السادس، تعزيز القدرة التنافسية . الإستراتيجيات والسياسات والآليات، المجلد 2، 27 - 29 يوليو، 2006م)، ص 166.

(3) مدحت فوزي عليان وادي، أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية - غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2006م، ص 33.

(4) أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، ط6، (عمان: دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2002م)، ص 197.

(5) ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي: قواعد، نظم، نظريات، سياسات، مؤسسات نقدية، (القاهرة: دار الفكر، بدون تاريخ نشر)، ص 21.

يستطيع الباحث مما تقدم أن يفسر ظاهرة التضخم بأنها حالة من الزيادة المستمرة للأسعار مقابل انخفاض في القوة الشرائية أو زيادة في طلب السلع أو الخدمات مقابل انخفاض في الإنتاج.

الآثار المترتبة على التضخم

هنالك عدة آثار تترتب على ظاهرة التضخم منها:⁽¹⁾

أ/ أثر التضخم على النمو الاقتصادي

اختلفت الآراء بالنسبة لتأثير التضخم على النمو الاقتصادي، فهناك فريق يرى بأن التضخم له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، حيث تنشأ في المجتمع حالة تنسم بعدم التأكد من الأوضاع الاقتصادية في المستقبل فيؤثر ذلك على قرارات الاستثمار ومن ثم يقل حجم الاستثمار، كما تتأثر أيضاً قرارات المدخرين خاصة عندما يتوقعون استمرار الزيادة في الأسعار نظراً لانخفاض القيمة الحقيقية للمدخرات.

ب/ أثر التضخم على أسعار الفائدة

لتفادي خسارة الدائنين أو المقرضين ولتشجيعهم على تقديم الأموال أو مدخراتهم إلى المؤسسات المالية فإن آلية تحديد سعر الفائدة يجب أن تأخذ في اعتبارها معدل التضخم المتوقع من عام إلى آخر، الأمر الذي يعني ضرورة إضافة علاوة تضخم إلى العائد على أموال المقرضين.

ج/ انخفاض القدرة التنافسية للمصادر

يؤدي ارتفاع الأسعار للسلع المحلية إلى انخفاض الصادرات والعوائد التصديرية من جهة، وزيادة الطلب المحلي على الاستيرادات من جهة أخرى، وتؤدي

⁽¹⁾ مدحت فوزي عليان وادي، مرجع سابق ذكره، ص 39 - 41.

التأثيرات السلبية لهذه التحولات إلى حدوث عجز في الميزان التجاري، وإلى احتمال انخفاض سعر صرف العملة المحلية⁽¹⁾.

يتضح للباحث مما سبق أن تجاهل المنشآت لظاهرة التضخم يقلل من قدرتها على تمثيل المركز المالي الحقيقي للوحدات الاقتصادية، الأمر الذي يتطلب معالجة محاسبية خاصة.

3/ كفاءة سوق الأوراق المالية

عرف السوق المالي بأنه (مكان محدد يجتمع فيه رغبة المستثمرين في الحصول على الأموال لتمويل مشاريعهم مع رغبة المدخرين في توظيف أموالهم بما يحقق السهولة في انتقال الأموال بين المدخرين والمستثمرين عن طريق عمليات بيع وشراء الأوراق المالية)⁽²⁾. يمثل سوق الأوراق المالية السوق الذي يتم فيه تداول الأسهم والسندات تحت أحكام وقوانين معينة بين البائعين والمشتريين⁽³⁾، ومكان التقاء عرض أموال المدخرين والطلب عليها من جانب المستثمرين⁽⁴⁾. إن كفاءة سوق الأوراق المالية تعتبر وضعية عادلة (Fair Game) للمتعاملين، حيث لا يمكن لأي متعامل تحقيقه باستمرار عوائد استثمارية أعلى من تلك التي يحققها باقي المتعاملين، حيث أن كافة المتعاملين يحصلون على نفس المعلومات فإنهم يشتركون في لعبة عادلة⁽⁵⁾، وتصبح أسعار الأوراق المالية مساوية تماماً لقيمتها الحقيقية، وتتحرك

(1) عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2002م)، ص 219.

(2) مجيد عبد زيد حمد، دور التقارير المالية المنشورة في تحسين قرارات الاستثمار في أسهم الشركات. من وجهة نظر المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، المجلد 13، العدد 1، 2011م، ص 198.

(3) دانة بسام محمد يوسف، تحديد العوامل المؤثرة على عائد الأسهم في سوق عمان المالي، الأردن، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية العلوم الإدارية والمالية، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال غير منشورة، 2008م، ص 22.

(4) د. أشرف محمد دوابه، تكامل الأسواق المالية العربية. آفاق وتحديات، مصر، جامعة الأزهر، كلية التجارة، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، العدد 4، 2009م، ص 27.

(5) د. لطيف زيود وآخرون، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، دمشق، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد 1، 2007م، ص 178.

بطريقة عشوائية دون إمكانية السيطرة عليها، وتتوفر المرونة في السوق بحيث تتعامل مع المعلومات الجديدة بسرعة وحيادية تامة، وأن الأسواق المالية تستطيع توقع المعلومات المحتواة في التقارير المالية قبل نشوئها رسمياً⁽¹⁾، ويوجد به قدر عال من المرونة، بحيث يسمح باستجابة سريعة في أسعار الأوراق المالية للتغيرات في نتائج تحليل البيانات والمعلومات المتدفقة للسوق، حتى ينتج عنه تحقيق التعادل بين القيمة السوقية والقيمة الحقيقية للأوراق المالية، وفي هذا السوق تكون القيمة السوقية للسهم قيمة عادلة (Fair Value) تعكس تماماً قيمته الحقيقية (Intrinsic Value) التي ينتج عنها عائد يعوض المستثمر عن مخاطر الاستثمار. ويتصف السوق الكفاء بخاصيتين هما، كفاءة التسعير (Price Efficiency) أو الكفاءة الخارجية (External Efficiency) ويقصد بها أن تعكس أسعار الأسهم المعلومات المحاسبية المتاحة بافتراض عدم وجود فاصل زمني بين نشأة المعلومات ووصولها لمستخدمي القوائم المالية دون تحملهم تكاليف مرتفعة، لتحقيق تساوي فرص المستثمرين للحصول على تلك المعلومات بحيث لا تتحقق معلومات خاصة لفئة دون أخرى⁽²⁾، وكفاءة التشغيل (Operation Efficiency) أو الكفاءة الداخلية (Internal Efficiency) والتي تتعلق بقدرة السوق على خلق التوازن بين العرض والطلب دون أن يتحمل المستثمر تكاليف مرتفعة للسمسرة، بحيث تعكس أسعار الأسهم المعلومات المتاحة في السوق، وإن كفاءة السوق تعني كفاءة المعلومات التي تحتويها القوائم والتقارير المالية، وتوقيت الحصول عليها ثم كيفية التحليل واتخاذ القرارات

(1) د. علي حسين المقابلة، سمير فهمي برهومة، كفاءة سوق عمان المالية . قطاع البنوك عند المستوى الضعيف، الرياض، معهد الإدارة العامة، مجلة الإدارة العامة، المجلد 41، العدد 4، 2002م، ص ص 751 - 752.

(2) د. السيد محمد أحمد السريتي، كفاءة أسواق الأوراق المالية في الدول النامية، القاهرة، جامعة طنطا، كلية التجارة، المجلة العلمية . التجارة والتمويل، الملحق 2، العدد 1، 2001م، ص 200.

الاستثمارية⁽¹⁾. وينبغي توافر الوعي الاستثماري والأساليب العلمية في تحليل المعلومات، ومن ثم منع التعامل الداخلي المعتمد على معلومات متوفرة لشخص دون آخر حتى يدعم الثقة في تلك الأوراق بين المستثمرين، وضرورة فرض عقوبات ضد نشر معلومات مالية مضللة أو إخفاء معلومات لازمة⁽²⁾.

يستنتج الباحث مما سبق أن كفاءة سوق الأوراق المالية تساعد في توفير المعلومات اللازمة بكل شفافية تزيد من قيمة المصرف وكذلك ثقة المستثمر، كما يوصي الباحث بضرورة وجود جهات مختصة تساهم في حماية المستثمرين من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بناءً على المعلومات المقدمة من السوق⁽³⁾.

المبحث الثالث

محددات ومدائل قيمة المصرف

(1) د. محمد سعيد محمد جنيدي، نموذج مقترح لتقييم الأداء في المنشآت الاقتصادية لخدمة المستثمرين - دراسة تطبيقية في مصر، الإسكندرية، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، المؤتمر العلمي السنوي السابع، أسواق المال العربية . الواقع والتحديات والتطلعات، 25 - 27 أكتوبر، 2007م، ص ص 6 - 7.

(2) د. محمد أحمد عبد النبي، الأسواق المالية . الأصول العلمية والتحليل الأساسي، (د.م. د.ن، د.ت)، ص ص 32 - 34.

(3) د. عبد الرحمن الجبوري، د. دريد آل شبيب، أهمية تطوير هيئة الرقابة على الأوراق المالية لرفع كفاءة السوق المالي . حالة شركة وورلدكم الأمريكية "World COM"، عمان، جامعة فيلاديفيا، كلية العلوم الإدارية والمالية، المؤتمر العلمي الرابع، الريادة والإبداع . إستراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، 15 - 16 مارس، 2005م، ص 6.

يتناول الباحث هذا المبحث من خلال النقاط التالية:

أولاً: الغرض من قياس قيمة المصرف

ثانياً: افتراضات قياس القيمة

ثالثاً: مداخل قياس قيمة المصرف

رابعاً: الإستراتيجيات لتعظيم قيمة المصرف

أولاً: الغرض من قياس قيمة المصرف

شهد تعظيم قيمة المصرف في الكثير من المنشآت تطوراً زمنياً حتى أصبح هدفها الأساسي هو تعظيم القيمة للمساهمين، وذلك على النحو التالي:⁽¹⁾

1. نظراً إلى أن هدف الإدارة هو تحقيق أقصى ربح Profit Maximization إلا

أن البعض يرى أن هذا الهدف غير شامل لعدة أسباب أهمها:

- أن الأرباح الإجمالية ليست مهمة مثل أهمية الربحية بالنسبة للسهم.
- تحقيق أقصى ربح للسهم ليس هدفاً ملائماً لأنه لا يحدد توقيت المكاسب المتوقعة.
- لا يدخل في تعظيم ربحية السهم المخاطر في تدفقات المكاسب المتوقعة.
- لا يسمح هدف تعظيم الربح بدراسة أثر سياسة توزيع الأرباح على القيمة السوقية للسهم.

2. تطور الهدف إلى هدف تحقيق أقصى قيمة لحقوق حملة الأسهم

Maximization Shareholder Value وذلك يتحقق عندما تكون صافي

القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلية أكبر من صافي القيمة الحالية

للتدفقات النقدية الخارجية.

3. أصبحت إدارة المؤسسات تأخذ هدف تعظيم الثروة كهدف تشغيلي تخدم

بشكل مباشر أصحابها لأن أخذ الأرباح ودرجة مخاطرها وتوقيتها في

الحسبان ذات أهمية كبرى حيث أن الاعتبارات التي يعطيها أي مالك أو

مستثمر أهمية كبرى في قراراته.

⁽¹⁾ نهلة محمد السيد إبراهيم، إستراتيجيات تعظيم قيمة المنشأة في ضوء انعكاسات التدفقات النقدية وأساس الاستحقاق على جودة العائدات - دراسة ميدانية، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة عين شمس، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة غير منشورة، 2014م، ص ص 31 - 32.

4. اتفق معظم فقهاء الإدارة المالية على أن تعظيم قيمة المصرف هو المحور الأساسي في التمويل الذي يستمد منه كل القرارات والتصرفات في المصرف. وهناك هدفان أساسيان لقياس القيمة هما القياس للاستخدام الخارجي، أي القياس في القوائم المالية المنشورة، والآخر هو القياس لغرض الاستخدام الداخلي، إلا أن هناك بعض الملاحظات حول هذا الاعتبار وهي: (1)

أ. أن هناك اختلافاً في قياس القيمة للأغراض الخارجية (أي في القوائم المالية المنشورة) والقياس للأغراض الداخلية لاتخاذ قرارات خاصة فإذا كان القياس في الحالة الأولى مفيد فإن القياس في الحالة الثانية مرن وهذه بديهية لا خلاف عليها ولا تحتاج إلى إثبات.

ب. المحاسبة تقرر أن أهم الأطراف أصحاب المصلحة هم الملاك أنفسهم، وأن الإدارة قد تخدم الملاك ككل عند بيع المصرف لصالحهم عن طريق عمل تقييم عادل له بغرض البيع ولكنها لا تقوم بخدمة صغار المستثمرين في حصولهم على السعر العادل لأسهمهم في بورصة الأوراق المالية لعدة أسباب:

الأول: أن الإدارة لا ترى في قياسها للقيمة العادلة للمصرف كل فترة دورية أحد أغراضها الداخلية التي تخدم بها ملاكها هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى الخوف من مسؤولية الخطأ في التقييم، وبالتالي ترى الإدارة أن ذلك هو مسؤولية أطراف خارجية وليست مسؤوليتها وكل دورها هو الإفصاح عن بعض المعلومات التي تساعد في عملية القياس.

(1) نهلة محمد السيد إبراهيم، مرجع سابق ذكره، ص 33.

الثاني: أن المسؤولية الوحيدة للإدارة هي الإفصاح عن المعلومات الداخلية التي تتحكم فيها الإدارة بحجة أن ذلك يؤثر على مركزها التنافسي في السوق هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى إتاحة تلك المعلومات لأطراف داخلية يساعد تلك الأطراف على استغلالها في نفس الوقت الذي يحرم منها الملاك الحاليين.

ت. ما زال القياس المحاسبي للقيمة حتى لأغراض القرارات الخاصة (كقرار بيع المصرف) مختلف عليه حيث هنالك العديد من مداخل قياس القيمة (مدخل تاريخي . مدخل جاري . مدخل سوقي . مدخل اقتصادي).

يرى الباحث مما تقدم أن الغرض من قياس قيمة المصرف له دلالات كثيرة، ويختلف مفهوم الاستفادة من عملية القياس باختلاف المنشآت ومديري هذه المنشآت، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

* المنشآت:

1. منشآت هادفة للربح تستخدم القياس لتعظيم الأرباح.
2. لزيادة حصتها في السوق.
3. لزيادة سعر السهم.
4. منشآت غيرها هادفة للربح تستخدم القياس لمعرفة نتائج أعمال المنشآت وفق الخطط الموضوعة من قبل الجهات المعنية.

* المديرين:

1. في المنشآت الهادفة للربح يستخدم القياس لتعظيم قيمة المصرف وحصول المديرين على حوافز إضافية.
2. في المنشآت غير الهادفة للربح يستخدم المديرين القياس للمحافظة على وظائفهم.

ثانياً: افتراضات قياس القيمة

يحكم قياس القيمة العديد من افتراضات ومبادئ النظرية المحاسبية والتي يبرز الباحث أهمها على النحو التالي:⁽¹⁾

1/ افتراض الاستمرار Going Concern Assumption: تفترض هذه القاعدة أن الوحدة المحاسبية تتمتع بحياة مستقبلية لمزاولة أوجه نشاطها، ويرى البعض أن أثر هذا الافتراض على مفهوم القيمة المستخدم في القياس والتقييم المحاسبي لعناصر القوائم المالية عميق كما يلي:

أ. يؤدي هذا الافتراض إلى إتباع مبدأ التكلفة التاريخية عند القياس (The Historical cost principle) حيث يتم قياس معظم الأصول والالتزامات والتقرير عنها على أساس سعر الاستحواذ وهو غالباً التكلفة التاريخية.

ب. يؤدي هذا الافتراض إلى إتباع مفهوم الحيطة والحذر للمحافظة على رأس المال حيث يختار المحاسب أقل قيمة من القيم المعروضة عليه لأصل معين خشية إجراء توزيعات أرباح غير حقيقية على المساهمين لذلك من أبرز تطبيقات مفهوم الحيطة والحذر إتباع المحاسب مدخل التكلفة أو السوق أيهما أقل بالنسبة للأصول المتداولة (المخزون . استثمارات مالية متداولة).

ج. ما لم يطرح افتراض الاستمرار فإن الوحدة الاقتصادية ينبغي أن تعرض قوائمها المالية في ظل قواعد التصفية Liquidation حيث يتم تقييم الأصول والالتزامات بالقيم المحددة لها عندما يتم البيع أو التصفية وتكون قيمة الأصول أفضل في حالة التصفية بأخذ القيمة القابلة للتحقق كأساس للقيمة.

⁽¹⁾ عبد المنعم محمد محمد الزعم، نموذج محاسبي مقترح لقياس وتقييم العوامل المؤثرة في قيمة الوحدة الاقتصادية ودورها في تقييم الاختيارات الإستراتيجية، كلية التجارة . الدراسات العليا، جامعة عين شمس، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة غير منشورة، 2005م، ص ص 33 - 35.

يتضح للباحث أن فرض الاستمرار مهم في قياس موجودات المصرف لأنه يعتبر المصرف مستمرة إلى أجل غير مسمى، كذلك يستخدم المصرف التكلفة التاريخية لإثبات العمليات ويمكنه من التعامل مع الغير في حالة الإقراض أو الاقتراض، وعدم استخدام هذا الافتراض يعرض المصرف إلى أضرار كثيرة منها التعامل المحدود مع الغير نتيجة لعدم استمراره وعرض قوائمه في صورة تصفية دائماً.

2/ افتراض وحدة القياس النقدي Monetary Unit Assumption: طبقاً لهذا الافتراض فإن النقدية تعتبر وحدة القياس العام للتعبير عن التغيرات في رأس المال والتبادل للسلع والخدمات وتثار مع هذا الافتراض نقطتين هما:

أ. بالرغم من أن ما يدرج في القوائم المالية من معلومات لا بد وأن يكون قابلاً للقياس النقدي إلا أن هناك معلومات ضرورية ولها تأثير كبير على القوائم المالية ولا بد من الإفصاح عنها لإعطاء صورة شاملة عن الوحدة الاقتصادية يكون من الصعب التعبير عنها في صورة نقدية مثل:

- كفاءة الإدارة في اتخاذ القرارات الإستراتيجية.
- أثر التدخل الحكومي على سياسات الوحدة الاقتصادية وعملياتها.
- أثر الوحدة الاقتصادية وعملياتها على البيئة المحيطة بها.

ب. يرتبط هذا الافتراض (افتراض القياس النقدي) مع افتراض آخر له أثر كبير على قياس القيمة هو افتراض ثبات قيمة وحدة النقد وهو افتراض ينظر إليه على أنه فرض منطقي في ضوء افتراض القياس النقدي إلا أنه من الصعب تحقيقه في ظل الظروف الحالية.

ويرى البعض أنه تطبيقاً لافتراض القياس النقدي وما يرتبط به من افتراض ثبات قيمة وحدة النقد فإن القياس والتقييم المحاسبي يعتبر سعر الاستحواذ على

الأصل هو المعبر عن قيمته سواء في وقت الاستحواذ أو في الفترات التالية التي يتم عندها إعداد القوائم المالية (مبدأ التكلفة التاريخية) وطالما يفترض أن قيمة وحدة النقد ثابتة فإن التكلفة التاريخية هي المعبرة تعبيراً صادقاً عن قيمة أي أصل وليس أي قيمة عادلة أخرى كأساس للمحاسبة عن الأصول والإفصاح عنها في القوائم المالية.

ثالثاً: مداخل قيمة المصرف

إن قيمة المصرف هي المحور الأساسي العام التي تسعى الإدارة إلى تعظيمه أي تعظيم القيمة السوقية لأسهمه، وذلك من خلال القرارات المتنوعة التي تتخذها الإدارة، فقيمة المصرف يعبر عنها بكم تساوي من النقود، ولكن هذه القيمة قد تختلف من طرف لآخر تبعاً لمنفعته الخاصة أو وجهة نظره، كما أن قيمة المصرف تختلف في حالة استمراره عن قيمتها في حالة تصفيته حيث أن قيمته في حالة الاستمرار تعكس كل التوقعات المحتملة عن المصرف، وفي هذا الإطار فإن قيمة المصرف تتحدد وفقاً للعرض والطلب، وتختلف هذه القيمة تبعاً للمفهوم المستخدم في تقديره، وهناك عدد من المداخل لقياس قيمة المصرف من أهمها ما يلي:⁽¹⁾

1/ المدخل الدفترى (المحاسبي) في تحديد قيمة المصرف

يتم تحديد قيمة المصرف وفقاً لهذا المدخل مستنداً على مفهوم التكلفة التاريخية (الأصلية)، وبالتالي يعرف هذا المدخل أيضاً بالمدخل المحاسبي في تحديد قيمة المصرف والتي يتم تحديدها في ضوء إجمالي التكلفة التاريخية (الأصلية) لاستثمارات المصرف في بنود أصوله الملموسة، وذلك بعد استبعاد البنود الخاصة

⁽¹⁾ عاطف فوزي إبراهيم، العلاقة بين رأس المال الفكري وقيمة المنشأة . دراسة تطبيقية نظرية، كلية التجارة . قسم المحاسبة، جامعة الأزهر، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة غير منشورة، 2012م، ص ص

بالأصول غير الملموسة.

ولقد تعرض هذا المدخل للعديد من الانتقادات تتمثل أهمها فيما يلي:

أ. تمثل القيمة الدفترية لمنشأة الأعمال قيمة تاريخية معبرة عن الماضي، ومن

ثم فهي لا تعكس مفهوم القيمة الاقتصادية الحالية للمصرف.

ب. يترتب على اختلاف تطبيق الاختيار بين الطرق والقواعد المحاسبية البديلة

وجود تباين كبير في القيم المحسوبة للمصرف.

ج. إهمال هذا المدخل قياس الأصول غير الملموسة، ودوره في تحقيق عوائد

مستقبلية.

د. القوائم المالية لا تعكس الوضع المالي الحقيقي للمصرف حالياً ومستقبلاً،

ومن ثم لا يعتمد عليها المستثمرون في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، وذلك

لضعف العلاقة بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية وحجم الأرباح المحققة.

يستنتج الباحث مما سبق أن استخدام المصرف للمدخل الدفترى لقياس قيمته

تكون هذه القيمة غير حقيقية لأنه يستخدم التكلفة التاريخية فقط في عملية القياس.

2/ المدخل الاستبدالي في تحقيق قيمة المصرف

يتم تحديد قيمة المصرف تبعاً لهذا المدخل من خلال تقييم كافة ممتلكات

المصرف وفقاً لتكلفتها الاستبدالية، وحساب القيمة الاستبدالية يقتضي إعادة تقدير

الأصول بواسطة خبراء فنيين وذلك في مواجهة التضخم الناتج عن الارتفاع المستمر

في المستوى العام للأسعار.

ولقد تعرض هذا المدخل للعديد من الانتقادات تتمثل أهمها فيما يلي:⁽¹⁾

⁽¹⁾ عاطف فوزي إبراهيم، مرجع سابق ذكره، ص 70.

أ. صعوبة تقدير التكلفة الاستبدالية المرتبطة بأصول المصرف نظراً لصعوبة وجود أصل يوفر خدمات مماثلة لما توفره الأصول المملوكة للمصرف.
ب. تجاهل إظهار أصول المصرف بقيمة تعكس مقدرته الاقتصادية حيث أنها تختلف من منشأة لأخرى.
ج. عدم إدراج الأصول الفكرية بالقوائم المالية، وبالتالي إهمال دوره في تحقيق عوائد مستقبلية للمصرف، على الرغم من إدراك هذا المدخل لأثر تقلبات الأسعار في الحسابات عن طريق إعادة التقدير للأصول.

يضيف الباحث إلى الانتقادات السابقة انتقادات أخرى:

أ. قد يتحيز من يقومون بتقدير قيمة ممتلكات المنشآت لفئات دون الأخرى.
ب. إدراج الأصول الفكرية بالقوائم المالية بصورة وهمية يزيد من قيمة المصرف أو العكس.
ج. إعادة النظر في طرق إهلاك الأصول حتى يتم تقييم استبدالها بأخرى.

3/ مدخل التكلفة الجارية

في ضوء هذا المدخل يتم تحديد قيمة استبدالية للأصول ويضم هذا المدخل كل من نموذج تكلفة الإحلال الذي يعتمد على قيمة شراء أصل مماثل للأصل محل التقييم، ونموذج صافي القيمة القابلة للتحقق الذي يعتمد على سعر بيع الأصل مطروحاً منه مصاريف البيع، وأيضاً نموذج التكلفة الجارية المعدلة بالتغيرات في المستوى العام للأسعار، حيث يتم تعديل القيم الاستبدالية للأصول غير النقدية بالتغيرات الزمنية الناتجة عن تغير قيمة وحدة النقد.

وقد تعرض هذا المدخل للنقد نتيجة لعدم وجود سوق منتظمة للحصول على نفس الأصل ونفس مواصفاته، وكذلك إهمال الكفاءة الإدارية للأصول بما يؤدي إلى تساوي التكلفة الإحلالية لأصلين رغم اختلاف قدرتهما الإيرادية.

4/ المدخل السوقي

يرتكز هذا المدخل في تقدير قيمة المصرف على مصادر التمويل، حيث تقدر قيمة المصرف وفقاً لهذا المدخل بالأسعار السوقية السائدة للأوراق المالية (أسهم وسندات) والقروض قصيرة الأجل الخاصة بالمصرف وقت التقييم، حيث ترتفع القيمة السوقية للسهم كلما كان زمن الحصول على الربح قصير⁽¹⁾، ولاستخدام هذا المدخل لا بد من توافر بعض الشروط حتى يمكن الاطمئنان إلى تقديرات السوق لهذه الأوراق المالية وهذه الشروط هي:

أ. أن تكون مصادر تمويل المصرف من رأس المال (والديون) والتي يتم إصدارها في شكل أوراق مالية من أسهم (لزيادة رأس المال) وسندات (والتي تمثل ديون على الشركات).

ب. أن يوجد سوق للأوراق المالية (بورصة) ويتم فيها تداول هذه الأوراق المالية ويوجد عليها تعامل بالبيع والشراء.

ج. أن تكون هذه السوق ممثلة للنشاط الاقتصادي وعلى درجة عالية من الكفاءة وهذا يتطلب:

- أن تكون معظم الشركات ممثلة في السوق حتى يكون السوق من النوع الكثيف، أي الذي يضم عدد كبير من الأسهم والسندات لعدد كبير من الشركات الممثلة لكل الأنشطة الاقتصادية في المجتمع.
- أن تقوم الشركات بالإفصاح الكامل من جانبها عن كل أنشطتها وموقفها المالي، مما يوفر المعلومات الكافية عن هذه الأوراق المالية وعدم إخفاء أي معلومات عن أنشطتها الاستثمارية والتمويلية.

(1) عبد الستار مصطفى الصباح، وسعود جاير العامري، الإدارة المالية "أطر نظرية وحالات عملية"، (عمان: دار وائل للنشر، 2003م)، ص 39.

• أن تكون هذه المعلومات متوفرة ومتاحة في وقتها وممثلة لجميع المتعاملين في الأوراق المالية من وسطاء، سماسرة، محللين ومستثمرين حاليين ومرقبين.

وإذا ما توافرت هذه الشروط أمكن القول بأن أسعار الأوراق المالية تعكس كافة المعلومات المتاحة عن الورقة المالية، ومن ثم فإن هذه الأسعار تعبر عن حقيقة قيمة هذه الأوراق المالية، ولقد وجه للمدخل السوقي العديد من الانتقادات، حيث يتأثر سعر السوق ارتفاعاً وانخفاضاً بالتوقعات الخاصة بأرباح المصرف، وهي تعبر عن تنبؤات المحللين الماليين التي قد تكون خاطئة في بعض الأحيان، كذلك يهمل هذا المدخل المخاطر الكلية التي تتعرض لها ربحية المصرف في الحاضر والمستقبل كمخاطر النشاط والمخاطر المالية، نظراً لصعوبة قياس أثر تلك المخاطر بشكل دقيق على السعر السوقي لأسهم المصرف، وحالة عدم التأكد التي تتسم بها تلك المخاطر.

يرى الباحث أن استخدام المدخل السوقي في تقدير قيمة المصرف يواجه بالعديد من الانتقادات إضافة إلى ما ذكره الكتاب:

أ. إفصاح الإدارة عن المعلومات بصورة جزئية هذا يؤثر على مستخدمي المعلومات المحاسبية وخاصة المحللين الماليين الذين يقدمون توقعات بأرباح المصرف.

ب. عدم الدراسة المتأنية لظروف الاقتصاد السائدة والمتوقعة يؤثر على قيمة المصرف في المستقبل وخاصة عندما يتم تقييم أصول المصرف بقيم أكبر من قيمتها التاريخية.

ج. قد تقدم الإدارة معلومات مضللة لتحقيق مصالحها (السيطرة على المصرف . زيادة الحوافز).

15 مدخل التدفقات النقدية المخصومة

إن هذا المفهوم يركز على جانب الاستخدامات (الأصول) وذلك بقياس قدرة هذه الأصول الذاتية على تحقيق تدفقات نقدية مستقبلاً خلال عمر المصرف، حيث أن تقدير قيمة المصرف وفقاً لهذا المدخل يبني على محاور خمسة هي:

المحور الأول: أن التدفقات النقدية المتوقعة (وليس الأرباح) هي الأساس فالمصرف لا يتم تشغيله بالأرباح (التي قد تكون دفترية) ولكن بالنقود.

المحور الثاني: إن معدل نمو المصرف يؤثر على هذه التدفقات النقدية المتوقعة فهي تزيد أو تقل وفقاً لمعدل النمو.

المحور الثالث: إن توقيت هذه التدفقات النقدية المتوقعة سوف يؤثر على قيمته نتيجة لاختلاف القوة الشرائية لهذه النقود بفعل التضخم.

المحور الرابع: إن هذه التدفقات النقدية من الضروري خصمها بمعدل خصم يعكس القوة الشرائية ودرجة المخاطرة التي تصاحب هذه التدفقات، كما أنه يعكس أسلوب التمويل ومصادره والأهمية النسبية لكل مصدر من هذه المصادر.

المحور الخامس: إن عمر المصرف وهو الفترة الزمنية المتوقع أن تتحقق فيها هذه التدفقات النقدية سوف يؤثر على حصيلتها هذه التدفقات لذلك لا بد من التعرف على عمر المصرف. ومن ثم فإن قيمة المصرف وفقاً لهذا المدخل تقدر بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة طول عمر المصرف، أي أن التدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بمعدل خصم يعكس ظروف المصرف والعوامل المؤثرة فيه مع مراعاة معدل النمو في هذه التدفقات. وتتعدد النماذج المستخدمة التي تندرج تحت هذا المدخل فيما يلي:

أ. نموذج قياس القيمة على أساس القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المتوقعة: حيث يعتمد هذا النموذج على قياس مجموعة من العناصر هي:

التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المستقبلية، الفترة الزمنية المستقبلية، سعر الخصم المستخدم للوصول إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية، القيمة التخريدية للمصرف في نهاية عمره الإنتاجي.

ب. نموذج قياس القيمة على أساس رسملة التدفقات النقدية لفترة واحدة: يعتمد هذا النموذج في قياس القيمة على التدفقات النقدية لفترة واحدة، حيث أنه في هذه الحالة يفترض أن التدفقات النقدية تنمو بمعدل ثابت.

6/ المدخل الإستراتيجي المتكامل

هذا المدخل يعتمد على المقاييس التي تضمها بطاقة الأداء المتوازن (Balance Scorecard: BSC) لقياس قيمة المصرف، حيث عرف هذا الأسلوب على أنه أحد أساليب قياس الأداء الإستراتيجي، حيث يترجم رؤية المصرف وإستراتيجيته إلى أهداف مالية وغير مالية⁽¹⁾.

يتضح للباحث مما تقدم أن المدخل الإستراتيجي يتم استخدامه لقياس قيمة المصرف من خلال تقسيم أهداف المصرف إلى جزئين:

جزء مالي: يتم قياسه من خلال تعظيم قيمة المصرف وزيادة ثروة الملاك.

جزء غير مالي: يتم قياسه من خلال الإطلاع على الدور الذي قام به المصرف في البيئة المحيطة به من تقديم بعض الخدمات مقابل السماح له بممارسة نشاطه الرئيسي في تحقيق الأرباح.

رابعاً: الإستراتيجيات المالية لتعظيم قيمة المصرف

يعتبر الفكر الإستراتيجي بمثابة أهم الاتجاهات والذي يضمن للمؤسسة

(1) عبد المنعم محمد محمد الزعم، نموذج محاسبي مقترح لقياس وتقييم العوامل المؤثرة في قيمة الوحدة الاقتصادية ودورها في تقييم الاختيارات الإستراتيجية، مرجع سابق ذكره، ص 37 - 41.

النجاح على المدى الطويل بتحقيقها لرسالتها ورؤيتها المستقبلية بالاستخدام الرشيد المتاح والممكن تدبيره من الموارد دون استنزاف يؤثر على فعالية تلك الموارد مستقبلاً، فهو أداة تمكن إدارة المؤسسة من السيطرة التامة على كافة المتغيرات البيئية من خلال دراستها المسبقة وتحليل اتجاهاتها وقياس قواها المؤثرة، فضلاً عن كل ما يتيح الفكر الإستراتيجي من إمكانية التقدير الرشيد لحجم وفعالية ومجال تأثير كل متغير ونطاق تأثيره السلبي أو الإيجابي. ويقول Mc Guine "أن أفضل طريقة لتعظيم قيمة المصرف أن يكون له إستراتيجية ذات رؤية لكي تأخذ الشركة لمستوى أفضل"⁽¹⁾.

وبشكل مبدئي فإن إستراتيجية المصرف تكون حول خيار الاتجاه للمصرف ككل، ومن جهة أخرى تحدد إستراتيجية المصرف الطريقة التي يحاول المصرف لتعظيم قيمته وفقاً للموارد التي يسيطر عليها⁽²⁾.

ويرى البعض أن الإستراتيجية هي منهج العمل الشامل المتكامل الذي يأخذ في الحسبان كافة العوامل والمتغيرات البيئية المؤثرة على المؤسسة بالسلب أو الإيجاب، كما تأخذ في الحسبان الطاقات الكامنة والموارد والإمكانيات المتاحة والممكن توفيرها مستقبلاً، وتهتم بتحديد مواطن القوة والضعف والفرص والتهديدات القائمة والمتوقعة مستقبلاً، وكذلك تشمل مجموعة الوسائل والأساليب التي تختارها الإدارة لتحقيق أهداف المؤسسة بأعلى كفاءة وبنقطة كاملة في النجاح على المدى الطويل بما يعظم قيمة المصرف.

وفيما يلي عرض لبعض الإستراتيجيات المالية لتعظيم قيمة المصرف:

أولاً: الدمج والاستحواذ

(1) المرجع السابق، ص ص 42 - 46.

(2) حمد أحمد حمد أبو جزر، مدى استخدام بطاقة الأداء المتوازن (BSc) كأداة لتقويم أداء البنك الإسلامي الفلسطيني، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2012م، ص 35.

ويعني الدمج قيام إحدى الوحدات الاقتصادية بضم وحدة قائمة أو الاستحواذ على إحدى الوحدات الاقتصادية الأخرى إما بشرائها لأصولها أو للأسهم، وكما يقول الاقتصاديون أن الدمج هو مولد الحركة والنشاط الاقتصادي حيث يتيح الدمج تحسين الربحية وزيادة قيمة المصرف الناتجة عن الدمج، أي توقع زيادة في الأرباح المحققة نتيجة لإتمام عملية الدمج والتي تنتج عن وفورات الحجم الناشئة عن إتاحة الدمج لمجالات واسعة من خفض التكاليف وزيادة الإيرادات، كذلك زيادة القدرة على المنافسة التي تؤدي بدورها إلى زيادة الأرباح، وكذلك من خلال المزايا (الوفورات) الضريبية نتيجة لتخفيض جزء من الأرباح بما يعادل خسائر الشركة المندمجة، وكذلك انخفاض تكلفة إصدار الأوراق المالية حيث يترتب على كبر حجم المصرف بعد الدمج القدرة على الدخول إلى الأسواق وطرح إصدارات من الأوراق المالية بكميات كبيرة تؤدي إلى خفض تكاليف الإصدار⁽¹⁾.

كما أن هناك إستراتيجيتان أخريتان تمثلان المنظور المالي لنموذج قياس الأداء المتوازن والذي يعد بمثابة ترجمة لإستراتيجية وحدة الأعمال داخل مجموعة مترابطة من المقاييس التي تحدد بدقة الأهداف الإستراتيجية طويلة الأجل وآلية إنجاز أو تحقيق هذه الأهداف، والذي يعد من أهمها تعظيم قيمة المصرف، وهما:

• إستراتيجية نمو الإيرادات.

• إستراتيجية تحسين الإنتاجية وتخفيض التكاليف.

تعد بطاقة الأداء المتوازن إحدى الوسائل الإدارية المعاصرة التي قدمها كل من Kaplan & Norton كأحد الإستراتيجيات التي تضعها المنشآت لخلق قيمة للمساهمين والعملاء، والتي تعتمد بصورة رئيسية على مفهوم الإستراتيجية والذي يرى

(1) مريم شكري محمود نديم، تقييم الأداء المالي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، رسالة ماجستير غير منشورة، 2013م، ص 14.

أن المنشآت يمكنها تحقيق ميزة تنافسية في بيئة الأعمال المعاصرة ومن ثم تعظيم قيمة المنشأة من خلال تقديم منتجات متميزة عن منتجات المنافسين في نفس الصناعة أو من خلال العمل على خفض التكاليف ومن ثم زيادة حجم المبيعات والبيع بأسعار منخفضة عن أسعار المنافسين⁽¹⁾.

أبعاد بطاقة الأداء المتوازن

بطاقة الأداء المتوازن تمكن من قدرة المصرف على خلق القيمة في المستقبل من خلال أربعة جوانب أو محاور أو أبعاد رئيسية هي:⁽²⁾

1. البعد المالي: ويكون هنالك توازن بين الاستثمار للنمو طويل الأجل أو

خفض التكاليف عن نتائج متفوقة على المدى القصير، ويتضمن هذا البعد عدد من المعايير الإستراتيجية منها: معيار تحقيق الربح العادل، والذي يشكل هدفاً إستراتيجياً تسعى معظم المنشآت للوصول إليه، ومعيار النمو المتوازن لمزيج الإيرادات من النشاطات الاستثمارية، ومعيار تخفيض التكاليف إلى أقصى حد ممكن وذلك لتحقيق أقصى فاعلية ممكنة، ومعيار تعظيم الثروة للمساهمين والمودعين من خلال تحقيق عوائد حقيقية على الاستثمار، ومعيار تحقيق قيمة اقتصادية مضافة.

2. بعد العملاء: يقترح هذا البعد القيمة التي يقدمها المصرف لتزويد عملائه بها

ويحتوي على معيار الحصة السوقية العادلة، ويتكون من عناصر توازن بين القدرات التنظيمية المتاحة والحصة السوقية المستهدفة، وحياسة عملاء جدد بما يراعي تحقيق هدف الربحية العادلة من خلال السعي إلى تحقيق الرضا

(1) مريم شكري محمود نديم، مرجع سابق ذكره، ص 14.

(2) عادل جواد الرفاتي، مدى قدرة المنظمات الأهلية الصحية بقطاع غزة على تطبيق بطاقة الأداء المتوازن كأداة لتقويم الأداء التمويلي، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011م، ص ص 35 - 36.

النفسي والريح المادي العادل.

3. بعد العمليات الداخلية: تختلف العمليات الداخلية التي تعد المنتجات

والخدمات وتسليمها للعملاء، ويمكن جمعها في أربعة مجموعات:

أ. إدارة العمليات، إنتاج وتقديم.

ب. إدارة العملاء، بناء علاقة.

ت. الابتكار، منتجات أو خدمات الجيل القادم.

ث. التنظيمية والاجتماعية، الامتثال للقانون.

4. بعد النمو والتعليم: يقترح هذا البعد كيف يتم معالجة الأصول غير الملموسة

بحيث تمكن من إضافة المزيد من القيمة التي تنشأ في المستقبل، ويمكن

تقسيم الأصول غير الملموسة إلى ثلاثة فئات:

• رأس المال البشري.

• معلومات رأس المال.

• رأس المال التنظيمي.

ويحتوي بعد النمو والتعليم المعايير التالية: مستوى القدرة الفردية، وذلك بتوفر

المهارات الأكاديمية والفنية والإبداعية ذات قدرات عقلية متفوقة في ابتكار الحلول،

ويرتكز على تحقيق قيمة اقتصادية للمصرف.

ثانياً: إستراتيجية نمو الإيرادات

وهذه الإستراتيجية يمكن صياغتها ممثلة في الأهداف التالية:

• تعظيم المبيعات للعملاء الحاليين من خلال الاهتمام بهم والعمل على إقامة

علاقات وروابط قوية معهم بما يحقق معالجة أية مشكلات قائمة أو متوقعة،

ويمكن قياس مدى تحقيق هذا الهدف باستخدام معدل نمو المبيعات.

- فتح أسواق جديدة من خلال العمل على جذب عملاء جدد أو تقديم منتجات جديدة أو كلاهما معاً، ويمكن قياس مدى تحقيق هذا الهدف باستخدام نسبة المبيعات للعملاء الجدد إلى إجمالي المبيعات أو نسبة المبيعات من المنتجات الجديدة إلى إجمالي المبيعات.

ثالثاً: إستراتيجية تحسين الإنتاجية وتخفيض التكاليف

والتي يمكن صياغتها ممثلة في الأهداف المالية التالية:

- تخفيض التكاليف من خلال تحسين الهيكل التكاليفي Cost Structure بهدف تخفيض التكاليف المباشرة، وبطريقة أخرى يمكن تحسين الإنتاجية عن طريق تخفيض المصاريف المباشرة وغير المباشرة.
 - استغلال الأصول Asset Utilization ويركز هذا الهدف على استخدام الأصول المتاحة للمصرف بكفاءة وفعالية، ويتحقق ذلك من خلال العمل على تخفيض رأس المال المستخدم وتوجد مؤشرات متعددة لقياس مدى تحقيق ذلك الهدف منها معدل دوران الأصول، معدلات رأس المال العامل، معدل العائد على رأس المال المستثمر لكل فئة من فئات الأصول⁽¹⁾.
- يتضح للباحث مما سبق أن استخدام الإستراتيجيات لتعظيم قيمة المصرف يساعد في تحديد وتقييم الطريقة المثلى لمعرفة القيمة الحقيقية للمصرف.

الفصل الرابع

(1) أبو عجيلة رمضان عثمان الغريب، مدى إمكانية استخدام بطاقة الأداء المتوازن لتقييم الأداء في البنوك التجارية الليبية، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، 2012م، ص 28.

الدراسة التطبيقية

يتناول هذا الفصل المنهجية التي اعتمدها الباحث لتحقيق الأهداف بتحديد مجتمع وعينة الدراسة والمصادر التي تم الحصول منها على المعلومات والبيانات وأداة الدراسة والأساليب الإحصائية والنماذج المستخدمة في تحليل وعرض المعلومات وعرض نتائج الدراسة، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالآتي:

المبحث الأول: نبذة تعريفية حول عينة الدراسة

المبحث الثاني: إجراءات الدراسة التطبيقية

المبحث الثالث: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

المبحث الأول

نبذة تعريفية حول عينة الدراسة

مسيرة السوق

بدأت فكرة إنشاء سوق للأوراق المالية في السودان منذ العام 1962م حيث تم إجراء العديد من الدراسات والاتصالات بدأتها وزارة المالية وبنك السودان المركزي بمشاركة مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي، في العام 1982م تمت إجازة قانون سوق الأوراق المالية من قبل مجلس الشعب لكي ينظم إنشاء سوق للأوراق المالية في السودان ولكن لم يتم أي شيء في هذا المجال حتى عام 1992م، بدأت الخطوات الجادة لإنشاء سوق للأوراق المالية في أغسطس 1992م وذلك في ظل سياسة التحرير الاقتصادي والتي نادى بها البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي (1990-1993)، تم تأسيس هيئة الأسواق المالية في عام 1992م وفي نوفمبر من نفس العام أقر مجلس الوزراء تعديلا على قانون سوق الأوراق المالية لعام 1982م ولكن هذا القانون المعدل لم يف بكل الإغراض لإنشاء سوق للأوراق المالية، في عام 1994م أجاز المجلس الوطني الانتقالي قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية والذي أصبحت بموجبها سوق الخرطوم للأوراق المالية كيانا قانونياً مستقلاً، بدأ العمل في السوق الأولية (سوق الإصدارات) في العاشر من شهر أكتوبر 1994م، بدأ العمل في السوق الثانوية (سوق التداول) في شهر يناير من العام 1995م بعدد 34 شركة مدرجة، في العام 1996م ارتفع عدد الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية من 34 إلى 40 شركة، في العام 1997م هنالك زيادة مقدرة في رأس المال السوقي لسوق الخرطوم للأوراق المالية من 31 مليون دولار أمريكي إلى 139 مليون دولار أمريكي، ثم تم تأسيس وأدراج عدد من شركات المساهمة العامة لتنشيط

التعامل في سوق الأوراق المالية خلال الأعوام (1999م - 2001م - 2002م - 2003م - 2004م - 2007م - 2008م - 2009م - 2010م.....)⁽¹⁾.

يعتبر العام 2013 عاماً مميزاً في مسيرة سوق الخرطوم للأوراق المالية، فهو العام الأول بعد انطلاقة التداول الإلكتروني فقد ارتفعت معدلات التداول بشكل كبير جداً، وقد تضاعف عدد الصفقات المنفذة إلى إضعاف مضاعفة، وذلك نسبة للإمكانيات الكبيرة التي وفرها هذا النظام وصاحب تلك المرحلة الكثير من التحولات التي من شأنها حدوث تحول مفصلي في نشاط السوق ودعم مسيرته نحو مستقبل مشرق ورائد وذلك لمواكبة أسواق المال العالمية والعربية المتطورة في هذا المجال والتفكير في طرق أسواق جديدة لم تكن متاحة في ظل التداول اليدوي مثل سوق السلع وسوق المعادن (الذهب) وسوق النقد الأجنبي والعقارات بالإضافة إلى الإدراج المشترك مع أسواق المال العربية والإقليمية⁽²⁾.

مفهوم السوق

السوق المالي مفهومه كأى سوق من الأسواق العامة، فالأسواق هي مكان يجتمع فيه البائعين والمشتريين لتبادل السلع، تختلف هذه السلع باختلاف نوعها وأساليب تبادلها وذلك تبعاً لتغير احتياجات أفراد المجتمع.

تعرف السوق المالية بأنها (المكان الذي يتم فيه انتقال ملكية الأوراق المالية بيعاً وشراءً بوسائل مختلفة، أو هي المكان الذي يتم فيه التداول)⁽³⁾.

أهداف السوق

(1) سوق الخرطوم للأوراق المالية، النشأة والتطور، ص 9 - 13.

(2) سوق الخرطوم للأوراق، التقرير السنوي، 2013م، ص 9.

(3) سوق الخرطوم للأوراق المالية، خطوتك الأولى إلى البورصة 2011م، ص 3.

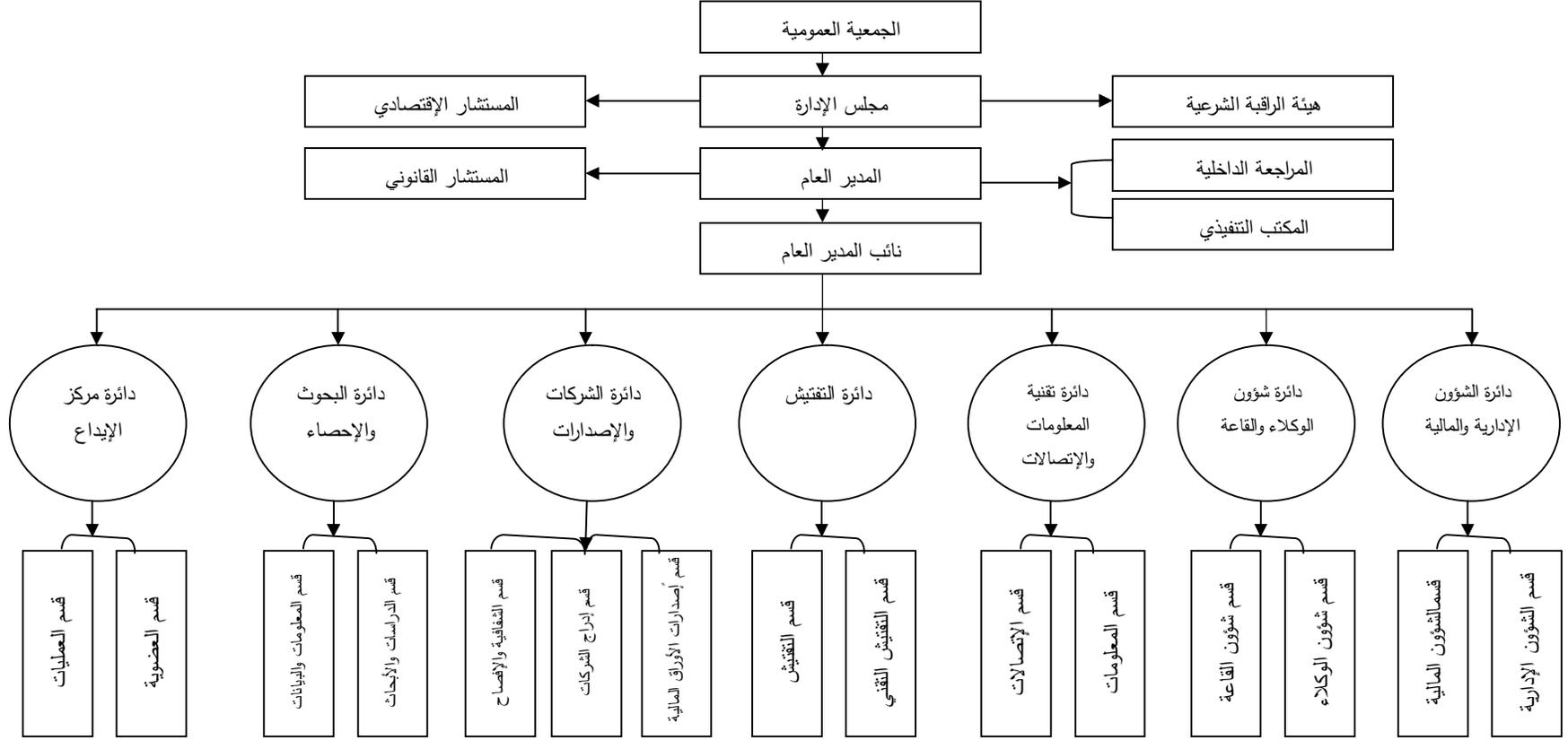
نص قانون سوق الأوراق المالية على أن تكون للسوق الأغراض التالية:

- تنظيم ومراقبة إصدار الأوراق المالية والتعامل بها بيعاً وشراءً.
- تشجيع الادخار وتنمية الوعي الاستثماري بين المواطنين وتهيئة الظروف الملائمة لتوظيف المدخرات في الأوراق المالية مما يعود بالنفع على المواطن والاقتصاد السوداني.
- العمل على توسيع وتعزيز الملكية الخاصة للأصول الإنتاجية في الاقتصاد الوطني وعلى نقل الملكية العامة للأصول الرأسمالية للدولة إلى أوسع الفئات الوطنية.
- تطوير وتنمية سوق الإصدارات وذلك بتنظيم ومراقبة إصدارات الأوراق المالية الشروط والمتطلبات الواجب توفرها في نشرات الإصدار عند طرح الأوراق المالية للاكتتاب العام من قبل الجمهور.
- ترسيخ أسس التعامل السليم والعادل بين فئات المستثمرين وضمان تكافؤ الفرص للمتعاملين في الأوراق المالية وحماية صغار المستثمرين.
- اقتراح كيفية تنسيق البيانات المالية والنقدية وحركة رؤوس الأموال والإشراف على السياسة المتعلقة بتنمية مصادر التمويل المتوسط والطويل الأجل في السودان وذلك بما يحقق الاستقرار المالي والاقتصادي في السودان ومن ثم تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية⁽¹⁾.

الهيكل

⁽¹⁾ سوق الخرطوم للأوراق، التقرير السنوي، 2009م، ص 9.

شكل رقم (1/1/4)
الهيكل التنظيمي لسوق الخرطوم للأوراق المالية



المصدر: التقرير السنوي لسوق الخرطوم للأوراق المالية، 2009م

المبحث الثاني إجراءات الدراسة التطبيقية

أولاً: مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية خلال الفترة من (2009م حتى 2014م)، حيث أن المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق خلال هذه الفترة (23) مصرف، بإعتبار أن هذه الفترة تتوفر فيها البيانات المطلوبة للدراسة، لذلك فإن مجتمع الدراسة يساوي (23 مصرف × التقارير مالية لـ 6 سنوات = 138 تقرير مالي). يوضح الجدول رقم (1/1/4) أسماء المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية (مجتمع الدراسة) خلال فترة الدراسة (2009م حتى 2014م):

جدول رقم (1/2/4)

أسماء مصارف مجتمع الدراسة

بنك تنمية الصادرات	بنك الثروة الحيوانية
بنك التضامن الإسلامي	بنك الاستثمار المالي
البنك السوداني الفرنسي	بنك النيل للتجارة والتنمية
البنك السعودي السوداني	بنك الخرطوم
البنك الإسلامي السوداني	بنك أمدرمان الوطني
بنك الشمال الإسلامي	بنك أيفوري
بنك فيصل الإسلامي السوداني	بنك النيل الأزرق المشرق
مصرف المزارع التجاري	بنك العمال الوطني
مصرف السلام	بنك البركة السوداني
بنك المال المتحد	البنك الأهلي السوداني
بنك بيبيلوس أفريقيا	بنك الجزيرة السوداني الأردني
البنك المصري السوداني	

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة التطبيقية، 2016م

يوضح الجدول رقم (2/2/4) حساب مجتمع الدراسة بصورته النهائية بعد إستبعاد المصارف غير المستمرة في سوق الخرطوم للأوراق المالية خلال فترة الدراسة:

جدول رقم (2/2/4)

مجتمع الدراسة النهائي

العدد	البيان
138	مجتمع الدراسة الكلي (23 مصرف × تقارير مالية لـ6 سنوات)
	ناقصاً:
18	المصارف غير المستمرة خلال فترة الدراسة (3 مصارف × تقارير مالية لـ6 سنوات)
120	المجتمع النهائي (20 مصرف × تقارير مالية لـ6 سنوات)

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة التطبيقية، 2016م

يتضح من الجدول رقم (2/2/4) أن مجتمع الدراسة النهائي يساوي (120) تقريراً مالياً، حيث تم إستبعاد المصارف غير المستمرة في سوق الخرطوم للأوراق المالية بصورة منتظم خلال فترة الدراسة.

ثانياً: عينة الدراسة

تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من مجتمع الدراسة، علي أساس توفر البيانات اللازمة لقياس المتغيرات خلال فترة الدراسة. تضمنت تقارير مالية لـ(6) سنوات لـ(8) مصارف، لذلك فان عينة الدراسة تساوي (8 مصارف × التقارير المالية لـ6 سنوات) = 48 تقرير مالي، حيث أن نسبة عينة الدراسة إلى المجتمع بلغت $\frac{120}{48} \times 100\% = 40\%$.

ثالثاً: التعريفات المفاهيمية والإجرائية لمتغيرات الدراسة

يوضح الجدول رقم (3/2/4) التعريفات المفاهيمية والإجرائية لمتغيرات الدراسة

جدول رقم (3/2/4)

التعريفات المفاهيمية والإجرائية لمتغيرات الدراسة

التعريف الإجرائي	التعريف المفاهيمي	المتغير	
		نوع المتغير	إسم المتغير
تم قياس هذا المتغير علي باستخدام نموذج (Jones, 1995)، حيث يتم تقدير المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية، وأن المستحقات الاختيارية تمثل ناتج المستحقات الكلية ناقصاً غير المستحقات الاختيارية، ويعد حساب المستحقات الاختيارية لكل مصرف خلال سنوات الدراسة، تم حساب القيمة المطلقة لها.	1. ذلك الجزء من الأرباح الذي يرجع لإختيار الإدارة، ولو بصورة جزئية من حيث التأثير في حجم وتوقيت التقرير عن الأحداث المؤثرة في الأرباح. 2. التقديرات التي تنشأ نتيجة إختيار الإدارة بين المعالجات والخيارات المحاسبية المتاحة، وذلك بهدف تضخيم أو تخفيض الأرباح وإظهارها علي غير حقيقتها. 3. الإستحقاقات غير الطبيعية أو الموجهة وهي تشير إلي حسابات الإستحقاقات التي تنشأ من خيارات الإدارة كالإجتهداد في وضع التقديرات المحاسبية، وحرية الإختيار من بين السياسات المحاسبية البديلة.	المتغير المستقل	الإستحقاقات المحاسبية الإختيارية
1. إجمالي الأصول: قيم إجمالي أصول مصارف العينة من قائمة المركز المالي لكل مصرف. 2. الإيرادات الإجمالية: الإيرادات الإجمالية لمصارف العينة من قائمة الدخل لكل مصرف. 3. القيمة السوقية: القيمة السوقية لكل مصرف من التقارير السنوية لسوق الخرطوم للأوراق المالية (سعر الإغلاق للسهم).	1. مقياس للثروة، وتشير إلي مقدار ما تدره وحدات الأعمال من ثروة للملاك أو حملة الأسهم. 2. السعر الذي يرغب المستثمر دفعه مقابل الحصول علي موجود (سهم) معين، اذ تعتبر قيمة السهم العادي مقياساً لقيمة المنشأة.	المتغيرات التابعة	قيمة المصرف
تم قياس هذا المتغير باستخدام معادلة الإتجاه العام من خلال البيانات المالية لمصارف العينة.	الوسيلة التي تتبعها منشآت الأعمال لصنع الأحداث المستقبلية، وباعتبارها الإطار الأساس لإتخاذ القرارات التي تحدد مصير المنشأة في الأجل الطويل.		التنبؤ بالأرباح المحاسبية

المصدر: إعداد الباحث، 2016م

رابعاً: أداة الدراسة والنماذج المستخدمة

تم الاعتماد على البيانات المالية المنشورة لسوق الخرطوم للأوراق المالية للمصارف المدرجة خلال الفترة من (2009م حتى 2014م)، بالإضافة إلى التقارير السنوية لسوق الخرطوم للأوراق المالية خلال فترة الدراسة، حيث تم اخذ البيانات المالية المتعلقة بمتغيرات الدراسة وهي الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية وإجمالي الموجودات والإيرادات الإجمالية للمصرف والتنبؤ بالأرباح المحاسبية من التقارير المالية لمصارف العينة، أما متغير إجمالي القيمة السوقية تم أخذ بياناته من التقارير السنوية لسوق الخرطوم للأوراق المالية. حيث أن الجداول بالأرقام (4/2/4)، (5/2/4)، (6/2/4)، توضح المتغيرات (إجمالي الأصول، الإيرادات الإجمالية، القيمة السوقية) علي التوالي:

جدول رقم (4/2/4)
إجمالي الأصول لمصارف العينة خلال فترة الدراسة

A8	A7	A6	A5	A4	A3	A2	A1	السنة
895426480	499935735	79840356	1009246413	1378988618	2431858684	7371024649	590535592	2009
954522279	533395115	642193750	1141857120	1356009083	3051882888	7715682419	764134022	2010
1116701422	673568518	911709989	1322879210	1589466505	3822733920	6570265540	81111905	2011
1494873861	773560732	1311337684	1657021177	2355724806	5589782224	9165358935	108119955	2012
1508213040	139547216	1263153778	2088429829	2488214843	7028788751	10563174155	1260109499	2013
2179386392	1442830973	1280782644	2489539481	2818633643	8682601995	126020796591	1534331755	2014

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة التطبيقية، 2016م

جدول رقم (5/2/4)
إجمالي الإيرادات لمصارف العينة خلال فترة الدراسة

A8	A7	A6	A5	A4	A3	A2	A1	السنة
65287956	44159289	57458518	67675943	105130992	156539731	192420639	49182038	2009
72512135	49754899	52009880	78422468	106804099	212537928	237919849	55503331	2010
89791104	54718044	68654094	967717868	119402360	296737405	301363277	64799777	2011
115624478	75170889	77067105	127513433	144278586	379137415	356340225	95567753	2012
129443866	81478390	101462127	152715753	189098306	520533269	373120955	120683317	2013
162308680	88804826	102740498	207305164	230957819	594533142	532429902	147185713	2014

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة التطبيقية، 2016م

جدول رقم (6/2/4)
القيمة السوقية لمصارف العينة خلال فترة الدراسة

A8	A7	A6	A5	A4	A3	A2	A1	السنة
31194654	480000000	92630058	90726896	204212582	275000000	620133608	58170891	2009
36000120	480000000	112804885	65009310	208917346	337400000	620133608	78300000	2010
36000120	480000000	95884152	95226601	190288255	1000000000	620133608	76500000	2011
51089860	504000000	123368484	103375336	285368596	1680000000	800000000	81003376	2012
51089860	658966168	123368484	165187392	285368596	1995000000	800000000	96250000	2013
65568627	800000000	142052437	284080138	4300150233	2218500000	800000000	91250000	2014

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة التطبيقية، 2016م

أما بالنسبة لمتغير الإستحقاقات الإختيارية فقد تم قياسه علي أساس نموذج جونز المعدل (1995م) (Jones, 1995)، حيث يتم تقدير المستحقات الكلية والمستحقات غير الإختيارية، وأن المستحقات الإختيارية تمثل ناتج المستحقات الكلية ناقصاً غير المستحقات الإختيارية، وبعد حساب المستحقات الإختيارية لكل مصرف خلال سنوات الدراسة، تم حساب القيمة المطلقة لها، ويمكن تفصيل خطوات هذا النموذج علي النحو التالي:

أ. **تقدير المستحقات الكلية:** يتم تقدير المستحقات الكلية بالاعتماد على منهج التدفقات النقدية خلال سنوات الدراسة (2009-2013م) لكل عام على حدة من خلال المعادلة الآتية:

$$TA = NIO - CFO$$

حيث تمثل كل من:

$$TA \equiv \text{المستحقات الكلية للشركة في السنة } t$$

$$NIO \equiv \text{صافي الدخل التشغيلي للشركة في السنة } t$$

$$CFO \equiv \text{صافي التدفقات النقدية التشغيلية في السنة } t$$

ب. **تقدير المستحقات غير الإختيارية:** تم تقدير المستحقات غير الإختيارية عبر هذه المعادلة الآتية:

$$NDA = a_1 \left[\frac{1}{At-1} \right] + a_2 \left[\frac{\Delta REV_t - \Delta REC_t}{At-1} \right] + a_3 \left[\frac{PPE_t}{At-1} \right]$$

حيث أن:

$$NDA \equiv \text{الإستحقاقات غير الإختيارية}$$

$$At - 1 \equiv \text{إجمالي الأصول للسنة السابقة}$$

$$\Delta REV_t \equiv \text{التغير في الإيرادات}$$

$$\Delta REC_t \equiv \text{التغير في الذمم المدينة}$$

$$PPE_t \equiv \text{الأصول الثابتة للسنة } t$$

$$\text{ثابت} \equiv a_1, a_2, a_3$$

ج. تقدير المستحقات الاختيارية: تمثل المستحقات الاختيارية الفرق بين المستحقات

الكلية والمستحقات غير الاختيارية وتتمثل في المعادلة الآتية:

$$DA = TA - NDA$$

حيث أن: $DA \equiv$ المستحقات الاختيارية

$$TA \equiv \text{المستحقات الكلية}$$

$$NDA \equiv \text{المستحقات غير الاختيارية}$$

يوضح الجدول رقم (7/2/4) الاستحقاق الاختياري المطلق وفقاً لنموذج جونز لمصارف العينة:

جدول رقم (7/2/4)

الاستحقاق الاختياري المطلق وفقاً لنموذج جونز المعدل

الاستحقاق الاختياري	السنة	البنك
0.220 موجب	2009	A1
0.06 سالب	2010	
0.134 سالب	2011	
0.14 سالب	2012	
0.06 موجب	2013	
0.129 سالب	2014	
0.1917 سالب	2009	A2
0.143 سالب	2010	
0.0575 سالب	2011	
0.0733 سالب	2012	
0.0295 سالب	2013	
0.0352 سالب	2014	
0.389 سالب	2009	A3
0.049 سالب	2010	
0.224 سالب	2011	
0.153 سالب	2012	
0.095 سالب	2013	
0.086 سالب	2014	

0.154 سالب	2009	A4
0.129 سالب	2010	
0.04 سالب	2011	
0.37 موجب	2012	
0.087 سالب	2013	
0.244 موجب	2014	
0.11 سالب	2009	A5
0.104 سالب	2010	
0.051 سالب	2011	
0.185 سالب	2012	
0.254 موجب	2013	
0.216 سالب	2014	
0.079 سالب	2009	A6
0.023 سالب	2010	
0.046 سالب	2011	
0.0179 سالب	2012	
0.037 سالب	2013	
0.018 سالب	2014	
0.022 سالب	2009	A7
0.0773 سالب	2010	
0.105 سالب	2011	
0.224 سالب	2012	
0.0858 سالب	2013	
0.327 سالب	2014	
0.103 سالب	2009	A8
0.0082 سالب	2010	
0.012 سالب	2011	
0.138 سالب	2012	
0.166 موجب	2013	
0.137 سالب	2014	

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة التطبيقية، 2016م.

ولقياس متغير (التنبؤ بالأرباح المحاسبية) تم استخدام معادلة الاتجاه العام، يتم تحديد الاتجاه العام لأي ظاهرة بطرق كثيرة، ومن أهم الطرق التي تستخدم في هذا المجال طريقة المربعات الصغرى، يمكن تقدير الاتجاه العام للسلسلة الزمنية بطريقة المربعات الصغرى، بحيث نستخدم الزمن كمتغير مستقل (X) وقيم السلسلة (Y) كمتغير تابع، ويمكن استخدام معادلة الانحدار للتنبؤ عن قيم مستقبلية لهذه السلسلة.

كما أن هناك أنواع عديدة من معادلات الاتجاه العام منها الاتجاه العام الخطي، فإذا كانت الظاهرة تزيد أو (تتقص) بمقدار ثابت كل فترة زمنية فإن معادلة الاتجاه العام تكون على صورة خط مستقيم أي أن معادلته هي: (1)

$$\hat{y} = \hat{a} + \hat{b}x$$

حيث \hat{a} هو الجزء المقطوع من المحور الرأسي

\hat{b} ميل خط الاتجاه

\hat{y} قيمة الظاهرة الاتجاهية

x دليل الزمن (تبدأ بالواحد لأول فترة ثم اثنين للفترة الثانية

وهكذا...)

يوضح الجدول رقم (8/2/4) قيم التنبؤ بالأرباح المحاسبية وفقاً لمعادلة الاتجاه

العام:

(1) د. سعد سلمان عواد المعيني، قياس جودة الأرباح في المصارف التجارية "دراسة تحليلية لعينة من حسابات المصارف التجارية العراقية"، بغداد، الكلية التقنية الإدارية، قسم التقنيات المالية والمحاسبية، بدون تاريخ نشر، ص 110.

جدول رقم (8/2/4)

قيم التنبؤ بالأرباح المحاسبية وفقاً لمعادلة الاتجاه العام

الأرباح المتنبأ بها	معادلة الاتجاه العام	البنك
0.155905	$Y_t = 0.1687 + 0.012829 * t$	A1
0.143076		
0.130248		
0.117419		
0.104590		
0.091762		
0.167714	$0.031686 * t + Y_t = 0.1994$	A2
0.136029		
0.104343		
0.072657		
0.040971		
0.009286		
0.269429	$0.041371 * t + Y_t = 0.311$	A3
0.228057		
0.186686		
0.145314		
0.103943		
0.062571		
0.123952	$Y_t = 0.105 + 0.0187 * t$	A4
0.142638		
0.161324		
0.180010		
0.198695		
0.217381		
0.073762		

0.105590	$Y_t = 0.0419 + 0.0318*t$	A5
0.137419		
0.169248		
0.201076		
0.232905		
0.0576190	$0.008314*t + Y_t = 0.0659$	A6
0.0493048		
0.0409905		
0.0326762		
0.0243619		
0.0160476		
0.020810	$Y_t = -0.0269 + 0.0477*t$	A7
0.068552		
0.116295		
0.164038		
0.211781		
0.259524		
0.155905	$Y_t = 0.0170 + 0.0220*t$	A8
0.143076		
0.130248		
0.117419		
0.104590		
0.091762		

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة التطبيقية، 2016م.

خامساً: الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) والذي يشير إختصاراً إلى الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences)، كما تمت الاستعانة بالبرنامج (Excel) لتنفيذ الأشكال البيانية، وتتمثل الأساليب الإحصائية فيما يلي:

1. الأشكال البيانية.
2. الوسط الحسابي والانحراف المعياري للتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.
3. أسلوب تحليل الإنحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

المبحث الثالث

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

أولاً: التحليل الوصفي للمتغيرات الدراسة

1. التحليل الوصفي للاستحقاقات المحاسبية الاختيارية

يوضح الجدول رقم (1/3/4) والشكل رقم (1/3/4) المتوسط الحسابي والانحراف

المعياري لمتغير الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية:

جدول رقم (1/3/4)

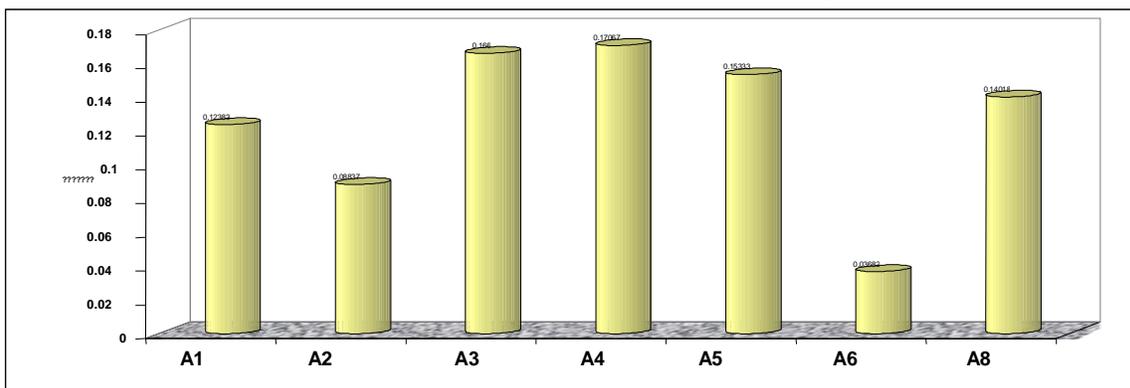
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية

95% فترة ثقة		الانحراف المعياري	المتوسط	البنك
الحد الأعلى	الحد الأدنى			
0.18643	0.06124	0.059647	0.12383	A1
0.15660	0.02014	0.065014	0.08837	A2
0.29740	0.03460	0.125213	0.16600	A3
0.29590	0.04544	0.119331	0.17067	A4
0.23442	0.07225	0.077262	0.15333	A5
0.06150	0.01213	0.023523	0.03682	A6
0.25895	0.02141	0.113175	0.14018	A7
0.16542	0.02265	0.068023	0.09403	A8

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة التطبيقية، 2016م

شكل رقم (1/3/4)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة التطبيقية، 2016م

2. التحليل الوصفي لإجمالي الأصول

يوضح الجدول رقم (2/3/4) والشكل رقم (2/3/4) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير إجمالي الأصول:

جدول رقم (2/3/4)

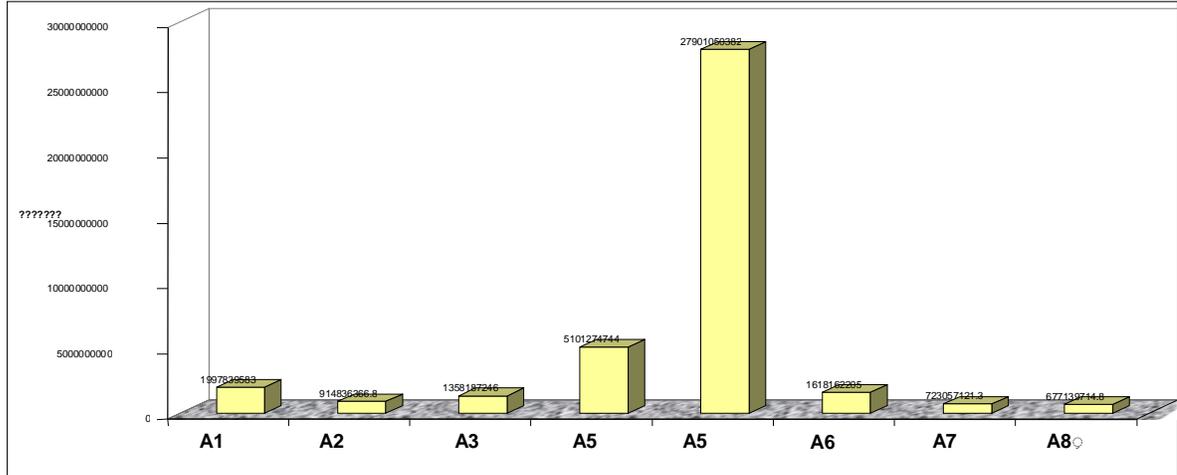
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير إجمالي الأصول

95% فترة ثقة		الانحراف المعياري	المتوسط	البنك
الحد الأعلى	الحد الأدنى			
2662215081.8	1333464084.1	633078841.1	1997839583.00	A1
1425517477.6	404155256.02	486624516.4	914836366.8	A2
1861690529.7	854683961.59	479784814.7	1358187245.67	A3
7660706507.8	2541842979.4	2438864916.4	5101274743.67	A4
78367986077.0	22565885314.0	48089595757.4	27901050381.5	A5
2224077850.9	1012246559.0	577372849.7	1618162205.00	A6
1344989627.5	101124615.1	592635205.5	723057121.33	A7
1131355614.9	222923814.7	432819205.6	677139714.83	A8

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة التطبيقية، 2016م

شكل رقم (2/3/4)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير إجمالي الأصول



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة التطبيقية، 2016م

3. التحليل الوصفي لإجمالي الإيرادات

يوضح الجدول رقم (3/3/4) والشكل رقم (3/3/4) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير إجمالي الإيرادات:

جدول رقم (3/3/4)

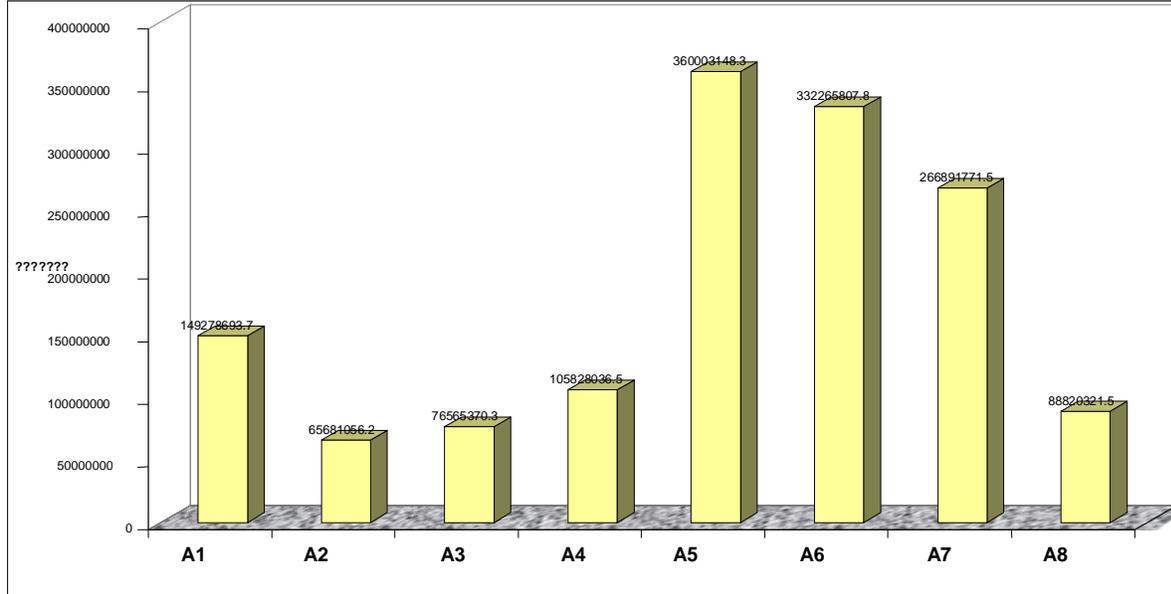
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير إجمالي الإيرادات

95% فترة ثقة		الانحراف المعياري	المتوسط	البنك
الحد الأدنى	الحد الأعلى			
202640794.7198	95916592.6136	50848378.90470	149278693.7	A1
85096114.6585	46265997.6748	18500475.64033	65681056.2	A2
99248089.5948	53882651.0719	21614207.10265	76565370.3	A3
144683726.2553	66972346.7447	37025319.39882	105828036.5	A4
540729412.3094	179276884.3572	172212813.35130	360003148.3	A5
457959271.4478	206572344.2189	119772436.57169	332265807.8	A6
631146601.0290	97363058.0290	347095920.59229	266891771.5	A7
130071283.6078	47569359.3922	39307757.94143	88820321.5	A8

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة التطبيقية، 2016م

شكل رقم (3/3/4)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير إجمالي الإيرادات



المصدر: من إعداد الباحث من الدراسة التطبيقية، 2016م

4. التحليل الوصفي لإجمالي القيمة السوقية

يوضح الجدول رقم (4/3/4) والشكل رقم (4/3/4) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير إجمالي القيمة السوقية:

جدول رقم (4/3/4)

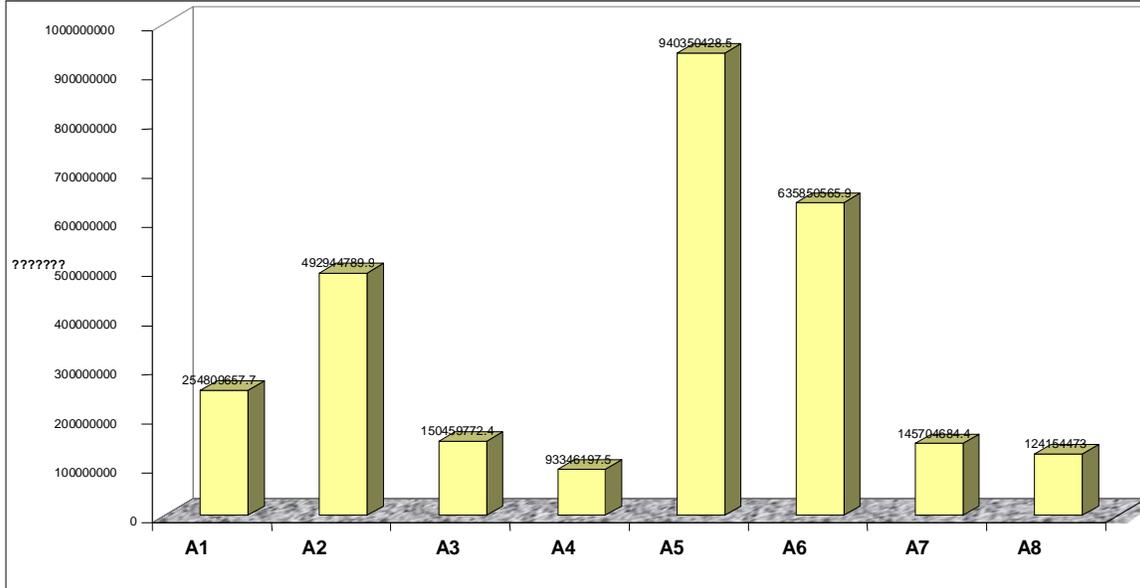
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير إجمالي القيمة السوقية

95% فترة ثقة		الانحراف المعياري	المتوسط	البنك
الحد الأدنى	الحد الأعلى			
322293300.2414	187326015.14	64304698.6	254809657.7	A1
595014401.5664	390875178.15	97261430.6	492944789.9	A2
256368223.7957	44551320.921	100919434.6	150459772.4	A3
228000126.2773	41307731.227	128310802.1	93346197.5	A4
1727378057.791	153322799.25	749953212.3	940350428.5	A5
807442334.3708	464258797.34	163508615.5	635850565.9	A6
258667843.4922	32741525.224	107641817.0	145704684.4	A7
243366404.9556	4942541.0944	113596229.6	124154473.0	A8

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة التطبيقية، 2016م

شكل رقم (4/3/4)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير إجمالي القيمة السوقية



المصدر: من إعداد الباحث من الدراسة التطبيقية، 2016م

5. التحليل الوصفي للتنبؤ بالأرباح

يوضح الجدول رقم (5/3/4) والشكل رقم (5/3/4) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير للتنبؤ بالأرباح:

جدول رقم (5/3/4)

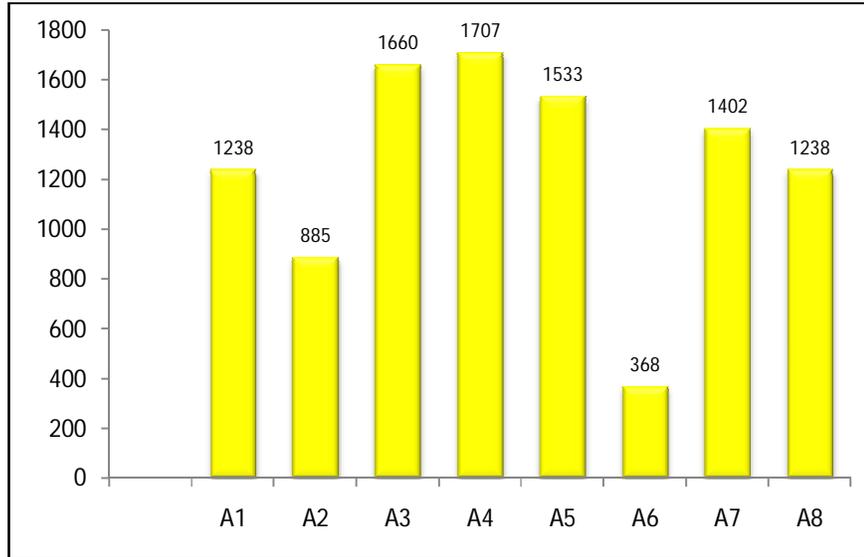
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير للتنبؤ بالأرباح

95% فترة ثقة		الانحراف المعياري	المتوسط	البنك
الحد الأدنى	الحد الأعلى			
.0986	.1490	.02400	.1238	A1
.0263	.1507	.05928	.0885	A2
.0848	.2472	.07740	.1660	A3
.1340	.2074	.03496	.1707	A4
.0908	.2158	.05955	.1533	A5
.0205	.0532	.01555	.0368	A6
.0464	.2339	.08932	.1402	A7
.0986	.1490	.02400	.1238	A8

المصدر: من إعداد الباحث من الدراسة التطبيقية، 2016م

شكل رقم (5/3/4)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير للتنبؤ بالأرباح



المصدر: من إعداد الباحث من الدراسة التطبيقية، 2016م

ثانياً: إختبار الفرضيات

1. عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى

تنص الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على الآتي: "توجد علاقة ذات إحصائية بين الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية وإجمالي أصول المصرف".
لتأكد من صحة الفرضية تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج، حيث أن الاستحقاقات المحاسبية كمتغير مستقل ممثل بـ (X) وإجمالي أصول المصرف كمتغير تابع ممثل بـ (1)، وذلك كما في الجدول رقم (6/3/4):

جدول رقم (6/3/4)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين متغيرات الفرضية الأولى

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig)	اختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	0.000	6.721	9.303	\hat{B}_0
معنوية	0.000	9.345	0.871	\hat{B}_1
			0.80	معامل الارتباط (R)
			0.64	معامل التحديد (R^2)
النموذج معنوي			67.875	اختبار (F)
$\hat{y} = 9.303 + 0.871x_1$				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م

يتضح للباحث من الجدول رقم (6/3/4) ما يلي:

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية كمتغير مستقلة وإجمالي أصول المصرف كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.80).

2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.64)، هذه القيمة تدل على أن

الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية كمتغير مستقلة تساهم بـ (64%) في

إجمالي أصول المصرف (المتغير التابع).

3. نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F)

(67.875) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).

4. 9.303: متوسط إجمالي أصول المصرف عندما الاستحقاقات

المحاسبية الاختيارية يساوي صفرًا.

5. 0.871: وتعني زيادة الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية جنيه واحد

تزداد إجمالي أصول المصرف بـ 87%.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على: "توجد علاقة

ذات إحصائية بين الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية وإجمالي أصول المصرف "

قد تحققت.

2. عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الآتي: "توجد علاقة ذات

إحصائية بين الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية والإيرادات الإجمالية".

لتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في

بناء النموذج، حيث أن الاستحقاقات المحاسبية كمتغير مستقل ممثل بـ (X)

والإيرادات الإجمالية كمتغير تابع ممثل بـ (Y2) ، وذلك كما في الجدول رقم

(7/3/4):

جدول رقم (7/3/4)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين متغيرات الفرضية الثانية

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig)	إختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	0.000	4.225	4.107	\hat{B}_0
معنوية	0.000	6.123	0.438	\hat{B}_1
			0.77	معامل الارتباط (R)
			0.59	معامل التحديد (R^2)
النموذج معنوي			28.300	أختبار (F)
$\hat{y}_1 = 4.107 + 0.438x$				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م

يتضح للباحث من الجدول رقم (7/3/4) ما يلي:

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية كمتغير مستقلة والإيرادات الإجمالية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.77).
2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.59)، هذه القيمة تدل على أن الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية كمتغير مستقلة تساهم بـ (59%) في الإيرادات الإجمالية (المتغير التابع).
3. نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة إختبار (F) (28.300) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).
4. 4.107: متوسط الإيرادات الإجمالية عندما الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية يساوي صفراً.
5. 0.438: وتعني زيادة الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية جنيه واحد تزداد الإيرادات الإجمالية بـ 44%.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: "توجد علاقة ذات إحصائية بين الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية والإيرادات الإجمالية" قد تحققت.

3. عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة على الآتي: "توجد علاقة ذات إحصائية بين الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية والإيرادات الإجمالية". لتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن الاستحقاقات المحاسبية كمتغير مستقل ممثل بـ (X) و القيم السوقية للسهم كمتغير تابع ممثل بـ (y3) ، وذلك كما في الجدول رقم (8/3/4):

جدول رقم (8/3/4)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين متغيرات الفرضية الثالثة

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig)	إختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	0.000	3.234	8.390	\hat{B}_0
معنوية	0.000	10.513	0.453	\hat{B}_1
			0.83	معامل الارتباط (R)
			0.69	معامل التحديد (R^2)
النموذج معنوي			77.041	إختبار (F)
$\hat{y}_3 = 8.390 + 0.453x$				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م

يتضح للباحث من الجدول رقم (8/3/4) ما يلي:

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية كمتغير مستقلة والقيم السوقية للسهم كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.83).

2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.69)، هذه القيمة تدل على أن الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية كمتغير مستقلة تساهم بـ (69%) في القيم السوقية للسهم (المتغير التابع).

3. نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F) (77.041) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).

4. 8.390: متوسط القيم السوقية للسهم عندما الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية يساوي صفراً.

5. 0.453: وتعني زيادة الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية جنيه واحد تزداد القيم السوقية للسهم بـ 45%.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت على أن: "توجد علاقة ذات إحصائية بين الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية والقيم السوقية للسهم" قد تحققت.

4. عرض ومناقشة نتائج الفرضية الرابعة

تنص الفرضية الرابعة من فرضيات الدراسة على الآتي: "توجد علاقة ذات إحصائية بين الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية والتنبؤ بالأرباح المحاسبية".

للتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن الاستحقاقات المحاسبية كمتغير مستقل ممثل بـ (X) والتنبؤ بالأرباح المحاسبية كمتغير تابع ممثل بـ (Y4) ، ذلك كما في الجدول رقم (9/3/4):

جدول رقم (9/3/4)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين متغيرات الفرضية الرابعة

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig)	إختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	0.000	3.234	8.390	\hat{B}_0
معنوية	0.000	10.513	0.453	\hat{B}_1
			0.83	معامل الارتباط (R)
			0.69	معامل التحديد (R^2)
النموذج معنوي			77.041	أختبار (F)
$\hat{y}_3 = 8.390 + 0.453x$				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م

يتضح للباحث من الجدول رقم (9/3/4) ما يلي:

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية كمتغير مستقلة والتنبؤ بالأرباح المحاسبية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.83).
 2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.69)، هذه القيمة تدل على أن الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية كمتغير مستقلة تساهم بـ (69%) في التنبؤ بالأرباح المحاسبية (المتغير التابع).
 3. نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة إختبار (F) (77.041) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).
 4. 8.390: متوسط التنبؤ بالأرباح المحاسبية عندما الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية يساوي صفرًا.
 5. 0.453: وتعني زيادة الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية جنيه واحد تزداد التنبؤ بالأرباح المحاسبية بـ 45%.
- مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الرابعة والتي نصت على أن: "توجد علاقة ذات إحصائية بين الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية والتنبؤ بالأرباح المحاسبية" قد تحققت.

مطابقة النتائج

* وقد اتفقت هذه النتائج مع العديد من الدراسات التي أوردناها في الجزء الأول من الدراسة مثل:

دراسة (معاد، 2005م) التي أظهرت أن الربح المحاسبي المبني على أساس الاستحقاق كان أفضل في التنبؤ بالأرباح المستقبلية، دراسة (Jeankinsetal, 2006) حيث بينت نتائج الدراسة أن الزيادة الجوهرية للاستحقاقات المحاسبية الاختيارية أدت إلى انخفاض جوهري في جودة الأرباح، دراسة (جهاد، 2008م) حيث أظهرت نتائج الدراسة أن الشركات تستخدم تسوية الاستحقاقات الخاضعة لسيطرة الإدارة لتحسين قدرة الأرباح على عكس قيمة المنشأة من خلال تمهيد الدخل، لذلك يتضح للباحث من نتائج الدراسة التطبيقية أن الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية لها أثر واضح بطريقة طردية في كل من (أصول المصرف، والقيمة السوقية للسهم، وإجمالي الإيرادات، والتنبؤ بالأرباح).

الخاتمة

وتشتمل علي:

أولاً : النتائج

ثانياً : التوصيات

أولاً: النتائج

بناءً على الإطار النظري والدراسة التطبيقية توصل الباحث إلى النتائج التالية:

1. الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية للمصارف السودانية أثرت طردياً على إجمالي أصول المصرف.
2. الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية للمصارف السودانية أثرت طردياً على القيمة السوقية للمصرف بسوق الخرطوم للأوراق المالية.
3. الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية للمصارف السودانية أثرت طردياً على الإيرادات الإجمالية للمصرف.
4. الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية للمصارف السودانية أثرت طردياً على التنبؤ بالأرباح المحاسبية للمصرف.
5. الإستحقاق الإختياري يؤثر على القيمة السوقية للأسهم ويخفض أخطاء التنبؤ الإداري بالربحية.
6. الإستحقاق الإختياري يؤثر على تجنب الإفصاح عن أرباح مغالى فيها وعدم تضخيم الأصول.
7. الاستحقاق الاختياري يمكن الإدارة من التنبؤ بالأرباح المستقبلية.
8. سياسة توزيع الأرباح تؤثر على القيمة السوقية لأسهم المصرف.
9. يؤثر الهيكل التمويلي على القيمة السوقية لأسهم المصرف العادية.
10. استخدام الاستحقاق الاختياري يساعد في توافق تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح.

ثانياً: التوصيات

بناءً على نتائج الدراسة يقدم الباحث التوصيات التالية:

1. التوسع في الإفصاح المحاسبي عن التقديرات المحاسبية.

2. توعية المستثمرين بأسواق المال بضرورة التأنى في تفسير نتائج أعمال المنشآت وعدم الانخداع بزيادة الأرباح ولكن يجب معرفة الطرق والأساليب التي تم استخدامها للتوصل لهذه الأرباح.
3. ضرورة وجود ضوابط من قبل الجهات المنظمة لوضع المعايير المحاسبية تهدف إلى ترشيح التقديرات المحاسبية والتقليل منها.
4. التزام المنشآت العاملة في سوق الأوراق المالية بإعداد قاعدة بيانات حتى يتمكن مستخدمي هذه القوائم من التنبؤ بمستقبل هذه المنشآت.
5. ضرورة وضع معايير محددة للتعرف على مدى تغير الإيرادات من سنة لأخرى.
6. وضع نظام للحوافز والمكافآت من قبل الملاك للإدارة للحماية من الاختيار بين بدائل السياسات المحاسبية.
7. ضرورة وضع آليات لمعرفة أسباب التغير في أسعار الأسهم للمصارف السودانية.
8. إجراء مزيد من الدراسات من قبل الباحثين حول استخدام الاستحقاقات المحاسبية وخاصة الاختيارية منها لما لها من آثار على المنشآت.
 - دور الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية في جودة الأرباح.
 - أثر الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية في إدارة الأرباح.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولاً : المراجع باللغة العربية

أ/ الكتب

- 1- أحمد زهير شامية وآخرون، النقود والمصارف، (الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2013م).
- 2- أحمد صلاح عطية، مشاكل المحاسبة والإفصاح في صناديق الاستثمار، (القاهرة: الدار الجامعية، 2003م).
- 3- أحمد ضياء الدين زيتون، مبادئ في الإحصاء والتطبيق، (الإسكندرية: المكتب العلمي للنشر والتوزيع، 2001م).
- 4- أحمد ماهر ومحمد فريد الصحن، اقتصاديات الإدارة، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، بدون سنة نشر).
- 5- أحمد محمد النوري، الإحصاء الوصفي، (الخرطوم: دار الأصالة للصحافة والنشر والإنتاج الإعلامي، 1996م).
- 6- أسعد حميد العلي، الإدارة المالية - الأسس العلمية والتطبيقية، ط1، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2010م).
- 7- إسماعيل إبراهيم جمعة وآخرون، الفكر المحاسبي المعاصر في القياس والتقييم المحاسبي، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2015م).
- 8- آمال حمد كمال، مشاكل محاسبية متخصصة، (القاهرة: بدون ناشر، 2014م).

- 9- آمال محمد كمال، مشاكل محاسبية متخصصة، (القاهر: مكتبة فيروز المعادي، 2014م).
- 10- الأميرة إبراهيم عثمان وعبد الوهاب نصر علي، مقدمة في المحاسبة الإدارية، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003م).
- 11- أنس البكري، د. وليد صافي، النقود والبنوك، (عمان: دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2009م).
- 12- أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، ط6، (عمان: دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2002م).
- 13- جكلين فوراستيه، الرياضيات التطبيقية على الاقتصاد، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1989م).
- 14- جمال الدين محمد المرسي، د. أحمد عبد الله اللبح، الإدارة المالية - مدخل اتخاذ القرارات، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2010م).
- 15- جميل أحمد توفيق، إدارة الأعمال - مدخل وظيفي، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، بدون تاريخ نشر).
- 16- رشا الغول، التحفظ المحاسبي، ط1 (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2015م).
- 17- رضوان حلوه حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2003م).
- 18- سامح محمد رضا رياض أحمد، اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية، (الرياض: معهد الإدارة العامة للطباعة والنشر، 2010م).
- 19- سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، (الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1997م).

- 20- سمير محمد عبد العزيز، الاقتصاد الإداري . مدخل تحليلي كمي لاتخاذ القرارات في متطلبات الأعمال، (الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1998م).
- 21- سيد محمد الهواري وسعيد توفيق عبيد، الإدارة المالية، قرارات الأجل الطويل وقيمة المنشأة، (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1998م).
- 22- شذى عبد الحسين الزبيدي، اختبار العلاقة بين التدفقات النقدية والعوائد المتحققة للأسهم، الكلية التقنية الإدارية، جامعة بغداد، بدون تاريخ نشر .
- 23- صادق راشد الشمري، إدارة المصارف . الواقع والتطبيقات العملية، الطبعة الأولى، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009م)، ص ص 20 - 22.
- 24- صلاح الشنواني، اقتصاديات الأعمال، (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2000م).
- 25- ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي: قواعد، نظم، نظريات، سياسات، مؤسسات نقدية، (القاهرة: دار الفكر، بدون تاريخ نشر).
- 26- طارق عبد العال حماد، المحاسبة الابتكارية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2011م).
- 27- عادل مبروك محمد، إدارة الأصول الرأسمالية، (القاهرة: مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، بدون تاريخ نشر).
- 28- عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ط1، (الكويت: ذات السلاسل، 1990م).
- 29- عبد الرحمن زكي إبراهيم، التخطيط الاقتصادي، (الإسكندرية: دار الجامعات المصرية للنشر، 1995م).

- 30- عبد الرزاق قاسم الشحادة وآخرون، **نظرية المحاسبة**، الطبعة الأولى، (دن: زمزم، 2011م).
- 31- عبد الستار مصطفى الصباح، وسعود جاير العامري، **الإدارة المالية** "أطر نظرية وحالات عملية"، (عمان: دار وائل للنشر، 2003م).
- 32- عبد القادر محمد أحمد، د. خالد بن عبد العزيز، **أساسيات الإدارة المالية**، ط3، (مطابع السروات للطباعة والنشر، 1433هـ).
- 33- عبد الماجد عبد الله حسن أحمد، **محاسبة المنشآت المتخصصة**، (الخرطوم: جامعة السودان المفتوحة، 2004م).
- 34- عبد الوهاب الأمين، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2002م).
- 35- عدنان داغستاني وآخرون، **التمويل الإداري**، الجزء الأول، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2010م).
- 36- عقيل جاسم عبد الله، **المدخل إلى التخطيط الاقتصادي . منهج نظري وأساليب تخطيطه**، (عمان: دار مجدلاوي للنشر، 1999م).
- 37- فتحي العاروري وشفيق العقوم، **الأساليب الإحصائية**، (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 1995م).
- 38- فردويستون ديوجين براجام، **التمويل الإداري**، (الرياض: دار المريخ للنشر، 1993م).
- 39- كمال عبد العزيز النقيب، **نظرية المحاسبة**، الطبعة الأولى، (عمان: دار وائل للنشر، 2004م).
- 40- لبيب حسب النبي العطار وعادل محمود حلاوة، **مقدمة في أساليب التحليل الإحصائي**، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2001م).

- 41- لنكولن تشاو، الإحصاء في الإدارة، (الرياض: دار المريخ للنشر، 1990م).
- 42- محمد أحمد عبد النبي، الأسواق المالية . الأصول العلمية والتحليل الأساسي، (د.م: دن، د.ت).
- 43- محمد أيمن عزت الميداني، الإدارة التمويلية في الشركات، الطبعة الرابعة (الرياض: مكتبة العبيكان، 2004م).
- 44- محمد سامي راضي، المحاسبة الإدارية، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2015م).
- 45- محمد فرح عبد الحليم، التطورات النقدية والمصرفية في السودان، (الخرطوم: الشركة العالمية للطباعة والنشر، 2004م).
- 46- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني . الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، ط2 (عمان: دار وائل للنشر، 2006م).
- 47- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني . الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، ط1، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2003م).
- 48- محمود جاسم الصميدي ووردينه عثمان يوسف، الأساليب الكمية في التسويق، (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2001م).
- 49- محمود عزت اللحام وآخرون، الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الأولى (عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2014م).
- 50- محمود علي عطوان، العلوم المالية والمحاسبية والمصرفية، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2013م).
- 51- منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية . مدخل تحليلي معاصر، ط4 (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2000م).

- 52- منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي . مدخل صناعة القرارات، ط2 (عمان: دار وائل للنشر، 2005م).
- 53- مي حمد منيب، دور الجهاز المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2014م).
- 54- ناصر نور الدين عبد اللطيف، الاتجاهات الحديثة في المحاسبة الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، دراسات في المحاسبة الإدارية المتقدمة وتطبيقاتها على الحاسب الآلي، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2009م).
- 55- الهادي آدم محمد إبراهيم، نظرية المحاسبة، (الخرطوم: مطبعة جي تاون، 2003م).
- 56- هشام جبر، إدارة المصارف، (الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2008م).
- 57- يورك برس، سلسلة الإدارة . اتخاذ القرارات، (بيروت: مكتبة لبنان، 2001م).

ب/ الدوريات

- 1- إبراهيم محمد علي، دقة التنبؤ الإداري بربحية السهم في ظل تمهيد الدخل المحاسبي، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، جامعة جنوب الوادي، المجلد 9، العدد 2، 1995م.
- 2- أحمد السيد عبد الله، أثر عقود الوكالة والتكاليف السياسية والوضع الضريبي على سياسة المحاسبة عن المخزون السلعي التي تتبناها الشركات المساهمة المصرية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، العدد 1، 1995م.
- 3- أحمد رجب عبد الملك، المدخل التحليلي للقوائم المالية المنشورة كأداة للكشف عن إدارة الأرباح بالشركات المسجلة بسوق المال المصري، مجلة

- البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد 26، العدد 1، 2012م.
- 4- أحمد هاني بحيري، دراسة تحليلية إخبارية لمتطلبات الإستراتيجية الإدارية للخيارات المحاسبية في مصر، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد 1، يناير 1993م.
- 5- أحمد هشام معوض سليم، دراسة تحليلية اختبارية لبعض محددات إستراتيجية تمهيد الدخل في الشركات المساهمة المصرية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد 23، العدد 2، 1999م.
- 6- أشرف محمد دوابه، تكامل الأسواق المالية العربية . آفاق وتحديات، مصر، جامعة الأزهر، كلية التجارة، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، العدد 4، 2009م.
- 7- أمال غالب عبد المجيد فتاح، تحديد قيمة المنشأة بإطار نظريتي التبادل والالتقاط، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2007م.
- 8- أمال نوري محمد، مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، دراسة تحليلية بالاعتماد على بيانات عدد من الشركات العالمية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 34، 2013م.
- 9- إيمان عبد اللطيف الغريللي، الجوانب النظرية لتلاعب الإدارة في أرقام الربحية، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد 2، العدد 2، 2008م.

- 10- إيمان محمد سعد الدين، تحليل علاقة التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال وأثرها على قيمة المنشأة، مجلة المحاسبة والمراجعة، جامعة بني سويف، المجلد 2، العدد 1، 2014م.
- 11- إيمان محمد سعد الدين، دراسة تحليلية للمحاسبة الإبداعية ودور المحاسب القضائي في مواجهتها، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد 75، السنة 49، 2010م.
- 12- بدر الدين إبراهيم الأمين، أثر المؤشرات الاقتصادية على كفاءة التنبؤ بالربح، (الرياض: الجمعية السعودية للمحاسبة، المجلد 4، العدد 1، 2000م).
- 13- بديع الدين ريشو، أساليب تخفيض عمليات إدارة الأرباح من منظور المراجعين الخارجيين والداخليين، مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية السادات، العدد 3، 2007م.
- 14- بشرى نجم عبد الله، ليلي ناجي مجيد، المداخل المعتمدة في قياس إدارة أرباح الشركات وأثر آليات الحوكمة في تخفيضها، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 93، السنة 35، 2012م.
- 15- ثناء محمد إبراهيم طعمية، نموذج متعدد المتغيرات للتنبؤ بالتدفقات النقدية مع التطبيق على الشركات في المملكة العربية السعودية، (الرياض: جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، مجلة الملك عبد العزيز، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 12، العدد 1، 1998م).
- 16- جبريل إبراهيم الدعود، محمد نواف عابد، أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار الوحدات الاقتصادية المتداولة في سوق فلسطين

- للأوراق المالية، مجلة الجامعة الإسلامية، جامعة الأزهر . غزة، المجلد 17،
العدد 1، 2009م.
- 17- جمال زكريا جبر ومأمون محمد الدبغي، أثر إشارة الأرباح المحاسبية
والتدفقات النقدية التشغيلية على محتواها المعلوماتي، المجلة الأردنية في
إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، المجلد 4، العدد 1، 2008م.
- 18- جمال زكريا جبر ومأمون محمد الربيعي، أثر إشارة الأرباح المحاسبية
والتدفقات النقدية التشغيلية على محتواها المعلوماتي، (عمان: الجامعة
الأردنية، كلية الأعمال، المجلد 4، العدد 1، 2008م).
- 19- جهاد فراس مصطفى القرم وتوفيق حسن عبد الجليل، أثر تسويات
الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة علي عوائد الأسهم (الأردن: جامعة
القدس المفتوحة، كلية الأعمال الأردنية في إدارة الأعمال المجلد 4، العدد 2،
2008م).
- 20- حسين أحمد دحدوح، دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات
النقدية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق،
المجلد 24، العدد 2، 2008م.
- 21- دادن عبد الوهاب، تحليل المقاربات النظرية حول أمثلية الهيكل المالي .
الإسهامات النظرية، (الجزائر: جامعة درقلة، مجلة الباحث، العدد 4،
2006م).
- 22- دعاء نعمان الحسن، اثر المستحقات التخمينية في كلفة راس المال، (بغداد:
جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد تنمية الرافدين، المجلد 34 العدد
109، 2012م).

- 23- دعاء نعمان الحسيني، أثر المستحقات التخمينية في كلفة رأس المال، (بغداد: جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد وتنمية الرافدين، المجلد 34، العدد 109، 2012م).
- 24- رضا إبراهيم صالح، المدخل الإيجابي لتحليل محددات اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية . دراسة اختيارية على الشركات المساهمة السعودية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد 1، 2003م.
- 25- الرفاعي إبراهيم مبارك، دور المراجع في الرقابة على ممارسات إدارة الربح، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد 2، 2003م.
- 26- رياض العبد الله وآخرون، الوسائل والدوافع المؤثرة في سياسة تمهيد الدخل، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد 10، العدد 1، 2007م.
- 27- رياض العبد الله وعقيل الحسناوي، العوامل المؤثرة في عملية تمهيد الدخل . دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العراقية، المجلة العربية للمحاسبة، جامعة البحرين، مملكة البحرين، المجلد 9، العدد 1، مايو 2006م.
- 28- رياض العبد الله، وعقيل الحسناوي، العوامل المؤثرة في عملية تمهيد الدخل . دراسة ميدانية على الشركات المساهمة الصناعية العراقية، المجلة العربية للمحاسبة تصدر عن اللجنة الدائمة لأقسام المحاسبة بجامعة مجلس التعاون، المجلد 9، العدد 1، 2006م.
- 29- زينات محمد محرم، أثر اختيار الطرق المحاسبية على استقرار الدخل، مجلة البحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد 2، 1989م.

- 30- سالم أحمد الصباح، تأثير الأرباح على المعلومات الواردة بالقوائم المالية وموقف المراجع الخارجي، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد 49، العدد 1، 2012م.
- 31- سالم صلاح الحسناوي، باسم عباس الجاسمي، دور الإفصاح عن المعلومات المالية في التنبؤ بالقيمة السوقية لأسهم الشركات المساهمة، (بغداد: جامعة القادسية كلية الإدارة والاقتصاد المجلد 11 العدد 1 2009م)
- 32- سامح محمد رضا رياض احمد، دور لجان المراجعة في تخفيض المستحقات الاختيارية، (القاهرة: جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، العدد 3. الجزء 1، 2010م).
- 33- سامح محمد رضا رياض حمد، دور لجان المراجعة في تخفيض المستحقات الاختيارية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد 3، الجزء 1، 2010م.
- 34- سرمد كوكب الجميل، عمر محمد فهمي السراج، تقدير نماذج التنبؤ بأسعار الأسهم في أسواق رأس المال العربية، مجلة تنمية الرافدين، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الموصل، العدد 91، المجلد 30، 2008م.
- 35- سعد سلمان عواد المعيني، قياس جودة الأرباح في المصارف التجارية "دراسة تحليلية لعينة من حسابات المصارف التجارية العراقية"، بغداد، الكلية التقنية الإدارية، قسم التقنيات المالية والمحاسبية، بدون تاريخ نشر.
- 36- سلمان حسين عبد الله، عدالت محمد توفيق، مفهوم الإنصاف المحاسبي ودوره في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 18، العدد 69، بدون تاريخ نشر.

- 37- سمير كامل عيسى، أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح - دراسة تطبيقية، مجلة كلية التجارة والبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد 45، العدد 2، يوليو 2008م.
- 38- سهى السيد حسن الفرغ، خطر ممارسات المحاسبة الإبداعية وإخفاقات المراجعة في مواجهته، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة ببورسعيد، جامعة قناة السويس، العدد 2، الجزء 2، 2009م.
- 39- السيد محمد أحمد السريتي، كفاءة أسواق الأوراق المالية في الدول النامية، القاهرة، جامعة طنطا، كلية التجارة، المجلة العلمية . التجارة والتمويل، الملحق 2، العدد 1، 2001م.
- 40- شعبان فرح، العمليات المصرفية وإدارة المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2013م.
- 41- شهاب الدين حمد النعيمي، التنبؤ بأداء وربحية الشركات باستخدام معادلة (tobins.sq)، (بغداد: جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 7، العدد 20).
- 42- شويكار محمد ناجي فؤاد منصور، العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلة الفكر المحاسبي، العدد 2، السنة 18، يوليو 2014م.
- 43- صبيحة قاسم، م.م أحمد نزار جميل، أثر التدفقات النقدية في عناصر هيكل رأس المال . دراسة تطبيقية بالاعتماد على بيانات عدد من الشركات العالمية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد 5، العدد 14، 2009م

- 44- صفاء محمود السيد حامد، إدارة الربحية ومعايير المحاسبة المصرية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة بسوهاج، جامعة جنوب الوادي، المجلد 18، العدد 1، يونيو 2004م.
- 45- صفوت مصطفى محمد إبراهيم الدويري، أثر التطبيق الإلزامي لقواعد الحوكمة ومعايير المحاسبة المصرية الجديدة على إدارة الأرباح، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد 4، السنة 16، 2012م.
- 46- طلاع محمد الديحاني، نبيل عيسى اللوغانى، سياسة توزيع الأرباح النقدية وعلاقتها بسياستي الاستثمار والتمويل . حالة تطبيقية في السوق الكويتية، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد 7، العدد 1، مايو 2004م.
- 47- عباس حميد يحي التميمي، استقلال جمعة وجر، دور مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الأرباح، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، السنة 36، العدد 95، 2013م.
- 48- عبد الأمير حسن علي، التغيير في النفقات الرأسمالية وأثره على ربحية شركات الدواء، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة أسيوط، العدد 43، 2005م.
- 49- عبد الرحمن عبد الفتاح محمد، نموذج مقترح لقياس أثر خصائص المنشأة على جودة الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية المنشورة، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، جامعة القاهرة، العدد 77، كلية التجارة، 2010م.
- 50- عبد الرزاق حسين سالم وحسين علي خشارمة، المحتوى المعلوماتي للتدفق النقدي الحر، مجلة العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد 34، العدد 2، 2007م.

- 51- عبد الفتاح أحمد خليل، قياس القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية وفقاً
لأساس الاستحقاق والتدفقات النقدية وانعكاساتها على قرارات المستثمرين،
المجلة العلمية، التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، الملحق 2 للعدد
1، 2001م.
- 52- عبد الفتاح أحمد علي خليل، قياس المضامين التقييمية لممارسة أنشطة
إدارة الأرباح للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري، مجلة
المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد 67، 2006م.
- 53- عبد الله علي عسيري، تمهيد الدخل من قبل الشركات المساهمة السعودية .
دراسة ميدانية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة
الإسكندرية، المجلد 39، العدد 2، سبتمبر، 2012م.
- 54- عبد الناصر محمد سيد، دور الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال
لحكومة الشركات، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة
القاهرة، العدد 2، 2003م.
- 55- علاء عبد الحسين صالح الساعدي، هيكل رأس المال والعوامل المؤثرة عليه،
كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد
23، 2012م.
- 56- علي حسين الدوغجي، مدى مسؤولية مراقب الحسابات عن فرض
الاستمرارية والفضل المالي للشركات، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة
بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، بدون ناشر.
- 57- علي حسين المقابلة، سمير فهمي برهومة، كفاءة سوق عمان المالية . قطاع
البنوك عند المستوى الضعيف، الرياض، معهد الإدارة العامة، مجلة الإدارة
العامة، المجلد 41، العدد 4، 2002م.

- 58- علي عبد الله أحمد الجبري، الإطار الفكري لإدارة الأرباح، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد 3، العدد 1، 2013م.
- 59- علي محمد حسن هويدي، دراسة اختبارية لبعض محددات تمهيد الدخل في الشركات المساهمة الكويتية، مجلة الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، المجلد 38، العدد 2، أغسطس، 1998م.
- 60- عماد سعيد الزمر، دراسة تحليلية تطبيقية لمدى تأثير ممارسات إدارة الأرباح على قرار تغيير المراجع الخارجي، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد 46، العدد 1، يناير 2009م.
- 61- عمار عبد الستار سليمان، استخدام النسب المالية في تحديد العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية، (بغداد: الكلية التقنية الإدارية، العلوم الاقتصادية، المجلد 8، العدد 32، 2013م).
- 62- عمر عيسى جهماني، سلوك تمهيد الدخل في الأردن . دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد 4، العدد 1، 2001م.
- 63- غادة أحمد نبيل، تطوير الإطار الفكري للمحاسبة المالية لمواجهة ممارسات المحاسبة الابتكارية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، المجلد 1، العدد 2، 2010م.
- 64- فتحية مزهر عبد الرضا القرشي، التمويل الداخلي بالأرباح المحتجزة والربحية في الشركات، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كركوك، بدون تاريخ نشر.
- 65- فداء عبد المجيد صبار الأعرجي، م.م ثامر مهدي محمد صبري، أهمية إعداد وتحليل قائمة التدفقات النقدية في الكليات الأهلية الممولة ذاتياً .

دراسة حالة في كلية المأمون الجامعية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية،
العدد 29.

66- فواز سفير القشامي، توفيق بن عبد المحسن الخيال، إدارة الأرباح في
الشركات المساهمة السعودية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة
الإسكندرية، المجلد 47، العدد 1، 2010م.

67- فيصل زماط حسن السليم، دور قائمة التدفق النقدي في التنبؤ بالأزمة
المالية العالمية، دراسة تحليلية لشركة Freddie Mac الأمريكية،
الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد . قسم المحاسبة، 2008م.

68- لطيف زيود وآخرون، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في
ترشيح قرار الاستثمار، دمشق، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث
العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد 1، 2007م.

69- مؤيد محمد علي الفاضل، أثر الأرباح المحاسبية على العوائد السوقية
للأسهم . دراسة ميدانية في العراق، (المجلة العربية المحاسبية، المجلد 4،
العدد 1، مايو 2001م.

70- مؤيد محمد علي الفضل وآخرون، قدرة مقاييس التدفقات النقدية في تفسير
العوائد السوقية غير العادية للأسهم، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، كلية
الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 9، العدد 4، 2007م.

71- مؤيد محمد علي الفضل، محددات السلوك الإداري في اختيار السياسات
المحاسبية في ضوء النظرية الإيجابية، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة
العامة، الرياض، المجلد 46، العدد 1، 2006م.

- 72- مجيد عبد الحسين هاتف، أثر العلاقة بين بعض المتغيرات المحاسبية وحجم التداول في السوق لأسهم الشركات المدرجة في سوق العراق لأوراق المالية، (المجلة العربية المحاسبية، يوليو، 2011م).
- 73- مجيد عبد زيد حمد، دور التقارير المالية المنشورة في تحسين قرارات الاستثمار في أسهم الشركات . من وجهة نظر المستثمرين في سوق العراق لأوراق المالية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، المجلد 13، العدد 1، 2011م.
- 74- محمد أحمد إبراهيم خليل، القياس المحاسبي لممارسة إدارة الأرباح بمنظمات الأعمال وسبل معالجتها، دورية الإدارة العامة، المجلد الثاني والخمسون، العدد الأول، كلية التجارة، جامعة بنها، 2011م.
- 75- محمد أحمد إبراهيم خليل، القياس المحاسبي لممارسة إدارة الأرباح بمنظمات الأعمال وسبل معالجتها . دراسة نظرية تطبيقية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، المجلد 52، العدد 2، 2011م.
- 76- محمد أحمد شاهين، دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات ودرجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 2، العدد 4، أكتوبر 2011م.
- 77- محمد الطيب محمد الشريف، إدارة الأرباح في الشركات الليبية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد 2، السنة 17، 2013.
- 78- محمد بن سليمان العقيل، د. يحيى علي الجير، دور عنصرى الدخل النقدي والاستحقاق في التنبؤ بصافي الدخل المستقبلي وتفسير أسعار الأسهم، (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، المجلد 49، العدد 2، 2012م).

- 79- محمد بن سليمان العقيل، يحي بن علي الجبر، ديمومة الأرباح النقدية وأرباح الاستحقاق، (القاهرة: جامعة القاهرة كلية التجارة، العدد 2، السنة الأولى، 2011م).
- 80- محمد حسين أحمد، أثر السياسات المحاسبية البديلة على تقييم المنشآت بالتطبيق على الشركات المساهمة السعودية، مجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطا، العدد 2، 1998م.
- 81- محمد رضا محمد عبد السميع، أثر ممارسات إدارة الربح على قياس الوعاء الضريبي، (الإسكندرية، كلية التجارة، المؤتمر العلمي السادس، تعزيز القدرة التنافسية . الإستراتيجيات والسياسات والآليات، المجلد 2، 27 - 29 يوليو، 2006م).
- 82- محمد زيدان إبراهيم، السلوك الأخلاقي للإدارة عند قياس الدخل المحاسبي بمنظمات الأعمال . دراسة اختبارية، مجلة آفاق جديدة للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنوفية، مصر، العدد 1 - 2، 2006م.
- 83- محمد زين الدين إبراهيم، السلوك الأخلاقي للإدارة عند قياس الدخل المحاسبي في منظمات الأعمال، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد 1، 2006م.
- 84- محمد سعيد جنيدي، أثر الدور التعاقدية للمعلومات المحاسبية على درجة التحفظ المحاسبي وانعكاس ذلك على إدارة الأرباح . دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد 2، 2004م.
- 85- محمد شريف توفيق، وحمدي محمود قادوس، دراسة اختبارية لاستخدام المدخل الإيجابي في بناء المعايير المحاسبية في المملكة العربية

- السعودية، مجلة الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، العدد 72، السنة 31، 1991م.
- 86- محمد عبد الحميد طاحون، التغيرات الاختيارية في الطرق المحاسبية: دوافعها ومداخل معالجاتها، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد 22، العدد 2، 1998م.
- 87- محمد عبد الفتاح محمد، إطار مقترح لتحقيق موضوعية تقرير مراقب الحسابات في ضوء ممارسات إدارة الأرباح، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد 2، 2007م.
- 88- محمد عبد الفتاح محمد، المراجعة المتقدمة في ضوء المعايير والإرشادات الدولية والمصرية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2011م.
- 89- محمد محمود الحوشي، العلاقة بين مستوى الاستحقاقات الاختيارية ومنفعة المعلومات المحاسبية في تحديد أسعار الأسهم ومدى تأثير الإفصاح الاختياري على هذه العلاقة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد 52، العدد 1، الجزء 3، يناير 2015م.
- 90- محمد نشأت فؤاد، التقرير عن التدفقات النقدية كخطوة نحو التجانس في المحاسبة الدولية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة جنوب الوادي، المجلد 5، العدد 1، يونيو 1991م.
- 91- مدثر طه أبو الخير، إدارة الربح المحاسبي في الشركات المصرية . دليل ميداني من التغيرات في أرصدة المخصصات في القوائم المالية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد 2، 1999م.
- 92- مدثر طه أبو الخير، تقدير مدى تدخل الإدارة في تقرير الأرباح السنوية المنشورة من خلال مرونة تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي، المجلة

- المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد 21، العدد 3، 1997م.
- 93- مصطفى كمال إسماعيل مظهر، قياس قدرة الأداء التأميني على تفسير وتحديد قيمة المنشأة، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد 39، السنة 22، 2005م.
- 94- ملكية زغيب وسفيان دلفوف، تأثير الاقتراض على القيمة السوقية للمنشأة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 12، 2012م.
- 95- ملكية زغيب، سفيان دلفوق، تأثير الاقتراض على القيمة السوقية للمنشأة، (الجزائر: جامعة سطيف كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 12، 2012م).
- 96- ممدوح صادق محمد الرشيد، الدور الإعلامي للاستحقاقات المحاسبية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد 27، العدد 1، 2013م.
- 97- ممدوح عبد الحميد، أثر السياسات المحاسبية لإدارة الأرباح على أسعار الأسهم، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد 2، 1999م.
- 98- منى حسن أبو المعاطي الشرقاوي، إطار مقترح لتفعيل دور مراقبي الحسابات في مجال التحفظ المحاسبي في ضوء معايير التقارير الدولية IFRS، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 3، العدد 1، يناير 2013م.

- 99- نهال فريد مصطفى، تقييم المحتوى المعلومات البيانات التدفق النقدي، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 4، 1999م).
- 100- نور توفيق محمد، العلاقة بين تباين المعلومات وسياسة توزيع الأرباح - تطبيق في عينة من الشركات المسجلة في سوق عمان للأوراق المالية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، تنمية الرفادين، العدد 111.
- 101- الهادي آدم محمد إبراهيم، دراسة مدى إتباع الشركات السودانية لسياسة تمهيد الدخل - دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد 1، 2009م.
- 102- هاشم حسن حسين، العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح الشركات المساهمة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 17، أيار 2008م.
- 103- هاني بحيري، دراسة تحليلية اختبارية لمتطلبات الإستراتيجية الإدارية للخيارات المحاسبة في مصر، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد 15، العدد 1، 1993م.
- 104- هشام بحري، مقاييس الأداء المبنية على القيمة من وجهة نظر المساهمين، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2011م - 2012م.
- 105- هشام حسن عواد المليجي، نموذج محاسبي مقترح للتنبؤ بإدارة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد 1، 2008م.

- 106- هند ضياء عبد الرسول، هيكل رأس المال وأثره على قرارات التمويل، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 2، 2014م.
- 107- وصفي عبد الفتاح حسن، تسوية الأرباح خلال الفترات المحاسبية من منظور اقتصادي وأخلاقي، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد الرابع والثلاثون، العدد 1، 1997م.
- 108- ياسر السيد كساب، أثر الإلزام بقواعد حوكمة الشركات على جودة الأرباح، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، المجلد 49، 2012م.
- 109- يسرى حسين خليفة، سياسة توزيعات الأرباح في الواقع العملي، الجمعية السعودية للمحاسبة، المجلد 5، العدد 2، 2001م.
- 110- يوسف محمود جريوع، فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات القانونيين وطرق معالجة تضيق هذه الفجوة، (غزة: مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد 12، العدد 2، 2004م).

ج/ الرسائل العلمية

- 1- إبراهيم السيد محمد عبيد، تطوير نموذج التنبؤ بالأرباح المستقبلية وأثره على تحسين قياس المحتوى الإعلامي للبيانات المحاسبية المنشورة، جامعة طنطا، كلية التجارة، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2007م.
- 2- أبو عجيلة رمضان عثمان الغريب، مدى إمكانية استخدام بطاقة الأداء المتوازن لتقييم الأداء في البنوك التجارية الليبية، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، 2012م.

- 3- أحمد جميل صبحي الإمام، الجمعيات الخيرية والتهرب الضريبي، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2006م.
- 4- أحمد محمد عبد العزيز الديب، درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية في ظل معايير المحاسبة المصرية، كلية التجارة، جامعة طنطا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2012م.
- 5- إيمان صالح فاضل، استخدام أساليب إدارة التكلفة في الرقابة على سلوك المديرين التنفيذيين للحد من ممارسة إدارة الأرباح، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2011م.
- 6- بن خليفة حمزة، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة . دراسة حالة: مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، 2012م.
- 7- بوطوره فضيلة، دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007م.
- 8- تهاني محمود محمد الزعابي، تطوير نموذج الاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية . غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2008م.
- 9- جمال عبد الغني أحمد عفيفي مذكور، المحددات الاقتصادية والسلوكية للاختيار من بين الطرق المحاسبية البديلة كأساس للقياس المحاسبي مع

- التطبيق على عينة من الشركات العاملة بجمهورية مصر العربية، رسالة
دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2008م.
- 10- جميل حسن محمد النجار، متطلبات الإفصاح في القوائم والتقارير المالية
لدى الشركات المساهمة العامة . دراسة تحليلية للشركات المساهمة العامة
في فلسطين، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة
دكتوراه غير منشورة، 2007م.
- 11- حسنين فيصل حسن شومان، أثر إدارة النقدية والاستثمارات المالية المؤقتة
في تعظيم قيمة الشركة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، رسالة
ماجستير غير منشورة، 2005م.
- 12- حمد أحمد حمد أبو جزر، مدى استخدام بطاقة الأداء المتوازن (BSc)
كأداة لتقويم أداء البنك الإسلامي الفلسطيني، كلية التجارة، الجامعة
الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2012م.
- 13- حنين محمد جمال حافظ حميض، تأثير المقاصة على الإيرادات الضريبية
في فلسطين، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير
غير منشورة، 2006م.
- 14- دانة بسام محمد يوسف، تحديد العوامل المؤثرة على عائد الأسهم في سوق
عمان المالي، الأردن، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية العلوم
الإدارية والمالية، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال غير منشورة، 2008م.
- 15- سالم سليمان سالمان، دراسة تحليلية لدور المعايير المحاسبية في سد
الفجوة الأخلاقية بين الإدارة والمساهمين في إدارة أرباح المنشأة، كلية
التجارة، جامعة قناة السويس، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009م.

- 16- سالم عميرة العمور، ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية . غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007م.
- 17- سالمى محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية، جامعة العقيد الحاج لخضر . باتنة، كلية العلوم والاقتصاد والتسيير والتجارية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009م.
- 18- سامح محمد أمين، أثر الإفصاح الاختياري عن تنبؤات الإدارة بالأرباح وعلاقته بقدرة الشركة على الاستمرار، كلية التجارة، جامعة بنها، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011م.
- 19- سامر فخري محي الدين عبيدات، استخدام كلفة التمويل في تقييم الأسهم العادية، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، رسالة ماجستير غير منشورة، 2008م.
- 20- سمير موسى زيتون، العلاقة بين كل من المستحقات والتدفقات النقدية والتشغيلية والدخل من جهة وجودة المعلومات المحاسبية من جهة أخرى للشركات الصناعية، جامعة عمان العربية، كلية الأعمال . قسم المحاسبة، رسالة دكتوراه الفلسفة غير منشورة في المحاسبة، 2013م.
- 21- سوزان عطا درغام، العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) . دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في فلسطين، الجامعة الإسلامية . غزة، عمادة الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة والتمويل، 2008م.
- 22- سيد عبد الرازق عبد السميع عبد الرازق، استخدام تحليل سلسلة القيمة الخارجية بهدف تعظيم قيمة المنشأة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011م.

- 23- طارق عبد العال حماد، نموذج مقترح لترشيد قرار الاختيار بين بدائل القياس والتقييم المحاسبي في ضوء خصائص وأهداف الوحدات الاقتصادية، رسالة دكتوراه غير منشورة في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1997م.
- 24- عادل جواد الرفاتي، مدى قدرة المنظمات الأهلية الصحية بقطاع غزة على تطبيق بطاقة الأداء المتوازن كأداة لتقويم الأداء التمويلي، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011م.
- 25- عارف محمود كامل عيسى، أثر جودة عملية المراجعة على قدرة الإدارة على التطويع المصطنع للأرباح في منظمات الأعمال المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2009م.
- 26- عاطف فوزي إبراهيم، العلاقة بين رأس المال الفكري وقيمة المنشأة . دراسة تطبيقية نظرية، كلية التجارة . قسم المحاسبة، جامعة الأزهر، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة غير منشورة، 2012م.
- 27- عبد الرحمن عادل خليل، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وأثره في جودة التقارير المالية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2013م.
- 28- عبد المنعم محمد محمد الزعم، نموذج محاسبي مقترح لقياس وتقييم العوامل المؤثرة في قيمة الوحدة الاقتصادية ودورها في تقييم الاختيارات الإستراتيجية، كلية التجارة . الدراسات العليا، جامعة عين شمس، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة غير منشورة، 2005م.
- 29- عبد الناصر شحدة السيد أحمد، الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة

- نظر محلي الانتماء في البنوك التجارية الأردنية ومحلي الأوراق المالية
في بورصة عمان، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية العلوم
الإدارية والمالية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2008م.
- 30- عدنان حسين السعاني، نموذج مقترح لاختيار علاقة دقة التنبؤ بربحية
السهم وسعره السوقي، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، رسالة
ماجستير غير منشورة، 2004م).
- 31- علي بن الضب، دراسة تأثير الهيكل المالي وسياسة توزيع الأرباح على
قيمة المؤسسة الاقتصادية المدرجة بالبورصة، كلية الحقوق والعلوم
الاقتصادية، جامعة قاصدي مرياح . ورقلة، رسالة ماجستير غير منشورة،
2009م.
- 32- فائزة عمر محمد المحجوب، أثر الهيكل المالي في قيمة المنشأة، (الخرطوم:
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2007م).
- 33- فايز زهدي الشلتوني، مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن
المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية . دراسة تطبيقية
للقوائم المالية المنشورة للمصارف الفلسطينية، الجامعة الإسلامية . غزة،
عمادة الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة والتمويل،
2005م.
- 34- ماهر الخزاعي، إدارة السيولة والربحية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق،
رسالة ماجستير غير منشورة، 2009م.
- 35- محمد أحمد حنفي محمود، دراسة أثر ظاهرة إدارة الأرباح على جودة القوائم
المالية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، رسالة دكتوراه غير منشورة،
2010م.

- 36- محمد أحمد حنفي، دراسة أثر ظاهرة إدارة الأرباح على جودة القوائم المالية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2010م.
- 37- محمد داود عثمان، أثر مخفضات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2008م.
- 38- محمد راجح خليل أبو عواد، أهمية استخدام منهج التكلفة المستهدفة في تحسين كفاءة تسعير الخدمات المصرفية، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2008م.
- 39- محمد عبد العزيز عبد الله عربي، دور تنبؤات الأرباح المنشورة في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، 1992م.
- 40- محمد محمد محمود خليل، أثر الإعلان عن تنبؤات أرباح الشركة على أسعار الأسهم في بورصة الأوراق المالية المصرية . دراسة تجريبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2003م.
- 41- محمد يوسف الهباش، استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية . دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية، الجامعة الإسلامية . غزة، عمادة الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة والتمويل، 2006م.

- 42- محمود محمد حسن عوض الله، أهمية القوائم المالية في التنبؤ بالأرباح، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2006م).
- 43- مدحت فوزي عليان وادي، أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية . غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2006م.
- 44- مريم شكري محمود نديم، تقييم الأداء المالي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، رسالة ماجستير غير منشورة، 2013م.
- 45- معاذ فوزي شبيطة ومحمد حسين أبو نصار، الربح المحاسبي والتدفقات النقدية كمقياس لأداء المنشأة، (عمان: الجامعة الأردنية، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 32، العدد 2، 2005م).
- 46- نهلة محمد السيد إبراهيم، إستراتيجيات تعظيم قيمة المنشأة في ضوء انعكاسات التدفقات النقدية وأساس الاستحقاق على جودة العائدات . دراسة ميدانية، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة عين شمس، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة غير منشورة، 2014م.
- 47- هاني محمد الأشقر، إدارة الأرباح وعلاقتها بالعوائد غير المتوقعة للسهم ومدى تأثر العلاقة بحجم الشركة، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، غزة، الجامعة الإسلامية، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، 2010م.

- 48- هدى عصام حسن خالد، تقييم الطرق الابتكارية لتغيير المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية . دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2009م.
- 49- هشام محمد فرج عبد الشافي، مداخل تحديد قيمة المنشأة في إطار برنامج توسع قاعدة الملكية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، رسالة ماجستير غير منشورة، 1999م.
- 50- وليد بن فهمي بن عبد العزيز الرسيني، أثر إدارة الأرباح على القيمة السوقية للأسهم المتداولة بسوق الأسهم السعودية . دراسة اختبارية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2010م.
- 51- ياسر السيد كساب، تقدير مدى تأثير الإدارة في الأرباح المحاسبية المنشورة باستخدام أساس الاستحقاق ودوافعها ورد فعل السوق، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة طنطا، 2008م.

د/ المؤتمرات والندوات

- 1- شوقي بيومي الحفناوي، حوكمة الشركات ودورها في علاج أمر الفكر والتطبيق المحاسبي، المؤتمر حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية الاقتصادية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005م.
- 2- عبد الرحمن الجبوري، د. دريد آل شبيب، أهمية تطوير هيئة الرقابة على الأوراق المالية لرفع كفاءة السوق المالي . حالة شركة وورلدكم الأمريكية "World COM"، عمان، جامعة فيلاديفيا، كلية العلوم الإدارية والمالية، المؤتمر العلمي الرابع، الريادة والإبداع . إستراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، 15 - 16 مارس، 2005م.

- 3- عماد محمد علي أبو عجيلة، علام حمدان، أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح، الملتقى العلمي الدولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس . سطيف، أيام 20-21 أكتوبر 2009م.
- 4- محمد سعيد محمد جنيدي، نموذج مقترح لتقييم الأداء في المنشآت الاقتصادية لخدمة المستثمرين . دراسة تطبيقية في مصر، الإسكندرية، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، المؤتمر العلمي السنوي السابع، أسواق المال العربية . الواقع والتحديات والتطلعات، 25 - 27 أكتوبر، 2007م.

هـ/ الإنترنت

- 1- <http://www.worl-ac//shothread.php>
- 2- www.azbahom.com

و/ أخرى

- 1- إقبال عدنان الشريف، وعماد محمد أبو عجيلة، العلاقة بين جودة الأرباح والحاكمة المؤسسية، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي الإلكترونية www.iefpedia.com، 2008م.
- 2- حيدر عبد المطلب البكاء، مبررات قانون المصارف الإسلامية في العراق والآفاق المستقبلية له تأطير نظري وقانوني، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة. <http://www.docudesk.com>.
- 3- معايير المحاسبة الدولية، المعيار المحاسبي رقم (7) قائمة التدفقات النقدية، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 1999م.

ز/ التقارير السنوية

- 1- التقارير السنوية لسوق الخرطوم للأوراق المالية للفترة من 2009م وحتى 2014م.

- 2- التقارير السنوية لبنك فيصل الإسلامي للفترة من 2009م وحتى 2014م.
- 3- التقارير السنوية لبنك امدرمان الوطني للفترة من 2009م وحتى 2014م.
- 4- التقارير السنوية لبنك النيل للفترة من 2009م وحتى 2014م.
- 5- التقارير السنوية لبنك الشمال الإسلامي للفترة من 2009م وحتى 2014م.
- 6- التقارير السنوية لبنك المزارع التجاري للفترة من 2009م وحتى 2014م.
- 7- التقارير السنوية للبنك الفرنسي للفترة من 2009م وحتى 2014م.
- 8- التقارير السنوية للبنك السعودي الإسلامي للفترة من 2009م وحتى 2014م.
- 9- التقارير السنوية للبنك الإسلامي السوداني للفترة من 2009م وحتى 2014م.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

a) Books

- 1- Beidlman, C, R, Income Smoothing, **The Role of Management**, The Accounting Review, 1973.
- 2- Belkhaoui, Ahmed – Raiahi, “**Accounting Theory**” 4th Edition, Thomas Learning, 2000.
- 3- Cecile Carpentier & Jean Marc suret, **Capital Structure Changes & Firm value**, (Monteral: Lavel University, 2001).
- 4- Douglas Pringle & Robert S. Harris, **Essential of management finance**, (USA: Scott foreman, 1984).
- 5- James L. Pappas and Mark Hirschey, **Managerial Economic**, (USA – the Sryden Press, 1990).
- 6- M.J. Baker, **Marketing Strategy and Management**, (London: macmillan LTD, 1985).
- 7- S. mekridakis and S.C. wheelwrght, **forecasting metods for management**, (New York: Johuwiley and sons Ltd, 1989).

b) Periodicals

- 1- Ajinkya, Bipin B., and Michael J. Gift, **“Corporate Managers Earnings Forecasts and Symmetrical Adjustments of Market Expectations”**, Journal of “Accounting Research”, Autumn 1984.
- 2- Beidleman, C.R. **“Income Smoothing: the Role of Management”**, The Accounting Review, October 1973, VOL, 48, No. 4.
- 3- Beneish, M., **“Earnings Management: A perspective”**, Journal Managerial Finance, Vol, 27, No. 122, 2001.
- 4- Bernhard T, D. and Campello, **“The Dynamics of Earnings Forecasts Management”**, Review of Finance, vol. 11, 2007.
- 5- Beyer, A., **“Financial analysts’ forecast revisions and managers’ reporting behavior”**, Journal of Accounting and Economics, Vol. 46, 2008.
- 6- Decho.P.M., Slaon.R.G., Sewwny.A,P (1995), **Detecting Earnings Management**. *Accounting Review*, (70)2, 193-225.
- 7- Degeorge et al, **“Earnings Management to Exceed Thresholds”**, Journal of Business, 1999, Vol, 72.
- 8- Field, M. Lowry, and S. Shu, **“Does Disclosure deter or trigger litigation?”**, Journal of Accounting and Economics, vol 39, 2005.
- 9- Gassar, G. and Gibson, B., **“Budgets internal reports, and forecast accuracy”**, Contemporary Accounting Research, Vol. 25. 2008.
- 10- Gordon, M. J., **“Postulates, Principles and Research in Accounting”**, The Accounting Review, April 1964, VOL. 39, No. 2.

- 11- Healy, P.M. and Palepu, K, G., “**Effectiveness of Accounting Dividend Covenants**”, Journal of Accounting and Economics, VOL. 12, No 1 – 3, 1990.
- 12- Healy, P.M., **The Effect of Bonus schemes on Accounting Decisions**, Journal of Accounting and Economics, 1985.
- 13- Healy, R.M, “**The Effect of Bonus Schemes on Accounting Decisions**”, Journal of Accounting and Economics, Vol. 7, No. 1 – 3, 1985.
- 14- Hirst, D., L., Koonce and S. Venkataraman, “**Management Earnings Forecasts: A Review and Framework**”, Accounting Horizons, Vol. 22, Iss. 3, 2008.
- 15- Hunt, H.G, “**Potential Determinations of Corporate Inventory Accounting Decision**”, Journal of Accounting Research, Vol. 23, No. 2, 1985.
- 16- Jones, J.J E Earnings Management During. **Import Relief Investigation**, Journal of Accounting, Research, Vol. 29, No. 2, 1991.
- 17- Matsumoto, and D.A., “**Management’s incentives to Avoid Negative Earnings Surprises**”. The Accounting Review, vol. 77, 2002.
- 18- Patricia, W., “**The Relation Between a Prior Earnings Forecast by Management and Analyst Response to a Current Management Forecast**”, The Accounting Review, Vol. 71, No. 1, 1996.
- 19- Rogers, J., and P.C Stocken, “**Credibility of management forecast**”, The Accounting Review, vol. 80, Iss. 4, 1995.
- 20- Schipper, K., “**Commenter on Earnings Management**”, Accounting Horizon, 1989, Vol, 13, No. 4.

c) Theis

- 1- Bowen, R.D. & Others, **Evidence on the Relationships**

Between Earnings and Various Measures of Cash Flow,
(The Accounting, 1986).

- 2- D. Marcikatyte, "**Financing Decisions and Discretionary Accruals: Managerial manipulation or Managerial over optimism**", (Chicago: [http://www.fma.org/chicago/papers/financing Decision and DCAO11305, pdf](http://www.fma.org/chicago/papers/financing_Decision_and_DCAO11305.pdf)).
- 3- David S. Jenkins, Cregory D. Kane and uma velury, "**Earnings quality decline and the effect of industry specialist auditors: An analysis of the late**", Journal of Accounting and publicpolicy, vo25, No1, 2006
- 4- Dennis fogarty, **potential Value Estimates Across World markets**, (the Journal of investing, spring, 2000).
- 5- Finger. C.A., **The Ability of Earnings to Predict Future Earnings & Cash Flow**,(Journal of Accounting Research Vol. 32, No. 2, Autumn, 1994).
- 6- IRENE KARAMANOU. And Nikos VAFEAS,"**The Association between Corporate Boords, Audit committees, and management Earnings forecasts an Empirical Analysis**", (Journal of Accounting Research, VO, 43, NO3, 2005).
- 7- Richard M. Mortont, **The incremental in formativeness of stak Price for future Accounting Earning**, **Contemporary Accounting Research**,(spring, 1998).

d) Other

- 1- FASB, "Statement of cash flow", Statement No. 9, Stamford, Conn, FASB, 1987.
- 2- FASB, Qualitative Characteristics of Accounting Information, SFAS No. 2, Financial Accounting Standards Boards, May, 1980.